جامعة يحيى فارس - المدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

دور المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية

– دراسة تطبيقية للبنك الإسلامي الأردني–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وبنوك

إعداد الطالبتين:

- مسعودي أحلام
- مناد نصيرة

الأستاذ المشرف:

بوشنافة الميسوم

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الأصلية	ملاحظات
غزازي عماد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	رئيسا
بوشنافة الميسوم	أستاذ محاضر "ب"	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
بولصنام محمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

....(رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليا وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين)...الآية19 سورة النمل

إنه لمن دواعي العرفان بالفضل أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى مشرفي الأستاذ بوشنافة ميسوم الذي ساعدني كثيرا بنصائحه وتوجيهاته القيمة التي مكنتني من الإشراف على هذه المذكرة وبالشكر أيضا للأستاذ بولصنام محمد والأستاذ غزازي عماد اللذان ساعدانا للوصول إلى هذا بفضلهم ، كما لا يفوتني أن أتقدم بالتحية والشكر إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، دون أن أنسى شكري لأساتذة أعضاء لجنة ا لمناقشة.

وإلى كل زميلات وزملاء الدراسة

-بارك الله فيكم جميعا-

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

" قل اعملوا فسيرى الله عملكم والمؤمنون "

صدق الله العظيم

الحمد لله حمدا بليغا بعظمته وعطائه الحمد لله الذي كان العون الأول والأخير حتى أرى هذا العمل يشرفني أن أتقدم بكل فخر واحترام لأهدي ثمرة جهدي إلى نور حياتي ووجداني إلى التي أبصرت الدنيا من خلالها وأدركت الغاية بفضلها، إلى التي من منحتني كل شيء، والتي بذلت كل جهدها حتى أصل إلى ماوصلت إليه، إلى منبع الحنان, إليك أمي الغالية والحنونة حفظها الله ورعاها وأطال في عمرها.إلى الذي رباني على طاعة الله ومحبة رسوله إلى من علمني أن الدنيا صبر والذي شقي من أجل أن أسعد وتعب لأرتاح, وإلى الذي ساعدني حتى أكمل دراستي ماديا ومعنويا, أبي رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه.

إلى الأعمدة التي أظل أرتكز عليها للصمود إخوتي وزوجاتهم وأخواتي الذين تربيت معهم تحت سقف واحد وجدتي وخالتي الذين أحبهم كثيرا.

إلى الكتاكيت الصغار:أسماء،منال،فاطمة،محمد،محمد نجم الدين.

إلى سندي قلبا وقالبا: أسامة

إلى رفيقة دربي في هذه المذكرة: نصيرة.

وإلى كل طلبة ماستر مالية وبنوك دفعة 2017

وإلى كل أساتذتي من الابتدائي إلى الجامعة

أحلام

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

" قل اعملوا فسيرى الله عملكم والمؤمنون "

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

إلى نبع الحنان إلى التي دعائها سر نجاحي، وحنانها بلسم جراحي، إلى أملي الدائم في الحياة التي لم تبخل علي بالعون والدعاء **أمي الغالية أطال الله في عمرها ورعاها**.

إلى جميع إخوتي وأهلي وأقاربي .

إلى زهور الفرح:محمد يعقوب وعماد وبثينة وفاطمة الزهراء.

إلى أختي وصديقتي وسندي والتي شاركتني عناء هذا البحث: أحلام

إلى من كان معي قلبا وقالبا حكيم

إلى أستاذي المحترم بوشنافة ميسوم إلى كل طلبة جامعة يحي فارس بالمدية

إلى كل الأصدقاء القريب منهم والبعيد.

.

نصيرة

المستخلص :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تبني البنوك الإسلامية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية بكافة مجالاتها (اتجاه العاملين، اتجاه العملاء، اتجاه المجتمع، اتجاه البيئة)، ولتحقيق ذلك استخدمنا مجموعة من التقارير الخاصة بالبنك الإسلامي الأردني.

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن البنك الإسلامي الأردني يتبنى مسؤولية اجتماعية بمختلف مجالاتها، وهذا من أجل تحقيق الرفاهية والتنمية الاقتصادية في المجتمع.

أوصت الدراسة بضرورة وضع البنوك لخطط سنوية منظمة واضحة الأهداف لتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية شاملة لكافة الأفراد والعملاء والمجتمع، من خلال تطوير مهارات الموظفين ووضع برامج توعية لحماية البيئة والقيام بدعم برامج التنمية الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي الأردني.

Abstract:

The objective of this study is to identify the extent to which Islamic banks adopt the concept of social responsibility in all its fields (employee orientation, customer orientation, community direction, environment).

The study concluded that the Jordanian Islamic Bank adopts social responsibility in various fields, in order to achieve prosperity and economic development in society.

The study recommended that banks should set up clear annual plans to implement social responsibility programs for all individuals, customers and society through developing staff skills, developing awareness programs to protect the environment and supporting social development programs.

Keywords: Social Responsibility, Islamic Banks, Jordan Islamic Bank

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الشكر والعرفان	
الإهداء	
المستخلص	
فهرس المحتويات.....	I
قائمة الجداول والأشكال.....	IV
مقدمة عامة.....	أ – هـ
الفصل الأول: مفاهيم عامة للمسؤولية الإجتماعية	
تمهيد.....	2
المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية.....	3
المطلب الأول: مفهوم ونشأة المسؤولية الإجتماعية.....	3
المطلب الثاني: أهمية المسؤولية الإجتماعية.....	5
المطلب الثالث: أهداف المسؤولية الإجتماعية.....	6
المبحث الثاني: مبادئ ومظاهر وأنواع المسؤولية الإجتماعية.....	8
المطلب الأول: مبادئ المسؤولية الإجتماعية.....	8
المطلب الثاني: مظاهر المسؤولية الإجتماعية.....	9
المطلب الثالث: أنواع المسؤولية الإجتماعية.....	10
المبحث الثالث: أبعاد وعناصر ومجالات وحدود وأركان المسؤولية الإجتماعية.....	11
المطلب الأول: أبعاد وعناصر المسؤولية الإجتماعية.....	11
المطلب الثاني: مجالات وحدود المسؤولية الإجتماعية.....	14
المطلب الثالث: أركان المسؤولية الإجتماعية.....	16
خلاصة الفصل.....	18
الفصل الثاني: المسؤولية الإجتماعية في البنوك الإسلامية	
تمهيد.....	20
المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك الإسلامية.....	21

المطلب الأول: ماهية البنوك الإسلامية وخصائصها من ناحية المسؤولية الإجتماعية.....	21
المطلب الثاني: أهداف البنوك الإسلامية ووظائفها وأنواعها.....	25
المطلب الثالث: الموارد في البنوك الإسلامية.....	35
المبحث الثاني: مجالات المسؤولية الإجتماعية في البنوك الإسلامية.....	38
المطلب الأول: العاملين.....	38
المطلب الثاني: البيئة.....	39
المطلب الثالث: خدمة المجتمع.....	42
المطلب الرابع: العملاء.....	43
المبحث الثالث: مساهمة البنوك الإسلامية في المسؤولية الإجتماعية (أنشطة وخدمات البنوك الإسلامية).....	44
المطلب الأول: أنشطة وخدمات البنوك الإسلامية.....	44
المطلب الثاني: توجهات المسؤولية الإجتماعية في البنوك الإسلامية.....	47
المطلب الثالث: أوجه قصور البنوك الإسلامية في مجال المسؤولية الإجتماعية وعرض مبادرات بعض البنوك الإسلامية في مجال المسؤولية الإجتماعية.....	48
خلاصة الفصل.....	52
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية للبنك الإسلامي الأردني	
تمهيد.....	54
المبحث الأول: تقديم البنك الإسلامي الأردني.....	55
المطلب الأول: تأسيس وتعريف البنك الإسلامي الأردني.....	55
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي الأردني وأهدافه والأعمال والخدمات التي يقدمها.....	58
المبحث الثاني: مجالات المسؤولية الإجتماعية في البنك الإسلامي الأردني.....	60
المطلب الأول: العملاء.....	60
المطلب الثاني: البيئة.....	63
المطلب الثالث: العاملين.....	66
المطلب الرابع: المجتمع.....	68
خلاصة الفصل.....	78

خاتمة عامة.....	80
قائمة المراجع.....	85
الملاحق	

قائمة الجداول
والأشكال

قائمة الجداول والأشكال

1. قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
(**3-1**)	تصنيف للتبرعات التي قدمها البنك خلال الأعوام (2009-2013)	76
(**3-2**)	أبرز الجهات التي قام البنك بتقديم التبرعات	77

2. قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
(**1-1**)	هرم المسؤولية الاجتماعية	13

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

يعتبر مفهوم المسؤولية الإجتماعية من المفاهيم التي كثر تداولها في المجال الإقتصادي الدولي في الوقت الحاضر، إذ اتسع دور المنظمة من تركيزها على الجانب الإقتصادي ليشمل جوانب التنمية الإجتماعية، والتطور الذي مس المسؤولية الإجتماعية حدث نتيجة لإخفاق المنظمة في الإستجابة لإحتياجات بيئتها الإجتماعية ولمصالح الأطراف الأخرى فيها، فهي نتاج المشكلات الكثيرة والأزمات التي إرتبطت بحرية الأعمال ونظرتها الضيقة لمصلحتها الذاتية على حساب المجتمع الذي تعمل فيه، لهذا لم يعد ممكنا الإستمرار في حرية المنظمة، خاصة بعد التوعية الإجتماعية والبيئية التي توجه لها.

ومما ينبغي ملاحظة أنه من حق المنظمة أن ترفع من أرباحها وأن الهدف الرئيسي لها هو تعظيم الربح، لكن في الوقت نفسه يجب أن تنتبه جيدا لأثار أعمالها على المجتمع الذي تنشط فيه وكذلك يجب أن تضع رفاهية ومصلحة المجتمع ضمن أهدافها الأساسية.

وتعتبر المسؤولية الإجتماعية من أهم العناصر التي تساعد على تبين سمعة البنك مما يعزز من شهرته وهذا يؤدي إلى زيادة قدرة البنك على إستقطاب عملاء جدد وزيادة حصته في السوق، بالإضافة إلى مزايا أخرى منها محاولة تحقيق نتائج أفضل في مسائل التوظيف والولاء للمنظمة والإحتفاظ بالموظفين وتعزيز دوافع العمل والإيداع والتحفيز على تطوير الأعمال، وكذلك يرى معارضو المسؤولية الإجتماعية أنها تعتبر عبئا على البنوك وتقلل من أرباحها ولكن على العكس فقد أثبتت الدراسات أن قيام البنوك بمسؤوليتها الإجتماعية تجاه أصحاب المصالح وغيرهم في المجتمع يساهم في تحسين صورة ومركز البنك في أعين العملاء والجمهور، مما ينعكس بالإيجاب على عائدات البنك في الأجل المتوسط والأجل الطويل ومن خلال ما تقدم ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

ماهو دور المسؤولية الإجتماعية في البنوك الإسلامية؟

وتتفرع هذه الإشكالية إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1-فيما تتمثل أبعاد المسؤولية الإجتماعية، وما التحديات التي تواجهها؟

2-ماهي مجالات المسؤولية الإجتماعية في البنوك الإسلامية؟

3-هل تتبنى البنوك الإسلامية (البنك الإسلامي الأردني)المسؤولية الإجتماعية؟

فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تم التعرض له في إشكالية بحثنا يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

1- من أبعاد المسؤولية الإجتماعية نجد مسؤولية (إقتصادية، إنسانية ، قانونية،أخلاقية) و أهم التحديات التي تواجه المسؤولية الإجتماعية التخوف و الإعتقاد بأن تبني المسؤولية الإجتماعية يعني أعباء إدارية و زيادة في التكاليف.

2- تعددت مجالات المسؤولية الإجتماعية في البنوك و من أهمها نجد:

- تقديم المساعدات و التبرعات.
- المساهمة في تقليص البطالة.
-العمل على خدمة العملاء على مدار الساعة.
-توفير ظروف عمل ممتازة للعمال.

3-البنوك الإسلامية (بنك البركة الإسلامي الأردني) تتبنى المسؤولية الإجتماعية و تسعى إلى تطبيق مختلف مجالاتها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على دور البنوك الإسلامية لمفهوم المسؤولية الإجتماعية، والحصول على بيانات تبين مدى حرص البنك على تطبيقها، كما تساعد هذه الدراسة البنوك على أخذ فكرة عن المسؤولية الإجتماعية إذا أرادت أن تطور وتحسن من صورتها في المجتمع الذي تعمل فيه، وزيادة ميزتها التنافسية على نظيرتها من البنوك الأخرى.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى الإجابة على التساؤلات التي تم طرحها في الإشكالية، والتأكد من صحة الفرضيات بالإضافة إلى:

-محاولة التعرف على موضوع المسؤولية الإجتماعية، وأهدافها.
-إبراز أهمية المسؤولية الإجتماعية.
-التعرف على واقع المسؤولية الإجتماعية في البنوك الإسلامية.

دوافع إختيار الموضوع:

- ✓ **دوافع ذاتية:** نظرا لرغبتنا الشخصية للبحث في هذا الموضوع بالذات لأنه يمس المجتمع.
- ✓ **دوافع موضوعية:** تم إختيار هذا الموضوع نظرا للأسباب التالية:

-التخصص العلمي وحداثة الموضوع نسبيا.

-إثراء المكتبة بمراجع تخص موضوع المسؤولية الإجتماعية.

-قلة الدراسات المعالجة لموضوع المسؤولية الإجتماعية في البنوك.

-المساهمة في نشر ثقافة المسؤولية الإجتماعية.

منهج الدراسة:

من أجل إختبار صحة الفرضيات المذكورة أعلاه، ولما تستدعيه طبيعة بحثنا تم إختيار المنهج الوصفي والتحليلي، حيث سنتبع المنهج الوصفي في الجزء المتعلق بالجانب النظري للمسؤولية الإجتماعية أما المنهج التحليلي فيتم إستخدامه في ما يتعلق بدراسة حالة.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود دراستنا للموضوع من جانبين: مكاني وزماني.

- ✓ **زمانية:** تم إختيار السنة الحالية محل الدراسة وهذا لصعوبة دراسة المسؤولية الإجتماعية على عدة سنوات.
- ✓ **مكانية:** تدور دراستنا حول دور المسؤولية الإجتماعية في البنوك الإسلامية، وتم إختيار فرعالبنك الإسلامي الأردني.

صعوبات الدراسة:

-قلة المراجع بإستثناء بعض الأطروحات التي بدأت تظهر مؤخرا، وقد كان الإعتماد بنسبة كبيرة على الأنترنت.

الدراسات السابقة:

من الدراسات التي عالجت الموضوع المطروح نجد:

أ-دراسة رابعة سالم النسور، بعنوان :**أثر تبني أنماط المسؤولية الإجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة ميدانية في المصارف التجارية العاملة في الأردن**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن،2010.

-هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر أنماط المسؤولية الإجتماعية (النمط الإقتصادي، النمط الإجتماعي، النمط البيئي)في تحقيق الميزة التنافسية (المرونة ، الإبداع، السمعة)في المصارف التجارية العاملة في الأردن.

-توصلت الدراسة إلى أن واقع تبني المصارف التجارية العاملة في الأردن محل الدراسة لأنماط المسؤولية الإجتماعية الثلاث كان مرتفعا، وكذلك مستوى أهمية الميزة التنافسية(المرونة، الإبداع، السمعة) كان مرتفعا.

-وتختلف عن دراستنا كونها لم تتناول موضوع المسؤولية الإجتماعية في جزئها النظري بالتفصيل بحيث ركزت على الجانب التطبيقي أكثر.

ب-دراسة أحمد سامي عدلي إبراهيم القاضي، بعنوان: **المسؤولية الإجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية(مجالاتها تأثيرها على الأداء)دراسة ميدانية مقارنة لعينة من فروع البنوك العامة والخاصة العاملة بمحافظة أسيوط**، بحث مقدم إلى مركز المديرين المصري لغرض الإشتراك في المسابقة البحثية لعام 2010حول موضوع المسؤولية الإجتماعية للشركات، كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر، 2010.

-هدفت هذه الدراسة إلى مدى معرفة إهتمام العاملين في البنك بالمسؤولية الإجتماعية، ونشر ثقافة المسؤولية الإجتماعية في جميع الجهات المتعاملة مع البنوك.

-توصلت هذه الدراسة إلى أن صغار العاملين في البنك لديهم ضعف في ثقافة المسؤولية الإجتماعية، لذلك عليهم أن يخضعوا إلى تكوين يخص المسؤولية الإجتماعية للتوسع في معرفتها، وكذلك أن المعايير التي يعتمد عليها لتصنيف البنوك تغيرت بحيث كانت معايير إقتصادية وأصبحت بعد تبني المسؤولية الإجتماعية تشمل المعايير الإجتماعية كذلك.

ج- دراسة سعدون مهدي الساقي وعبد الناصر، بعنوان: **محاسبة المسؤولية الإجتماعية**، ندوة علمية، جامعة الإسراء، عمان، الأردن،2000.

ارتأىالباحثون إلقاء الضوء على محاسبة المسؤولية الإجتماعية والوقوف عند أهم مشاكلها والتعرف على معايير تقييم الأداء الإجتماعي القابلة للقياس الكمي والتي تصلح لقياس موقف الشركات من خلالها في محاولة لوضع نموذج لتقييم كفاءة الأداء الإجتماعي في منشأة صناعية كدراسة ميدانية.

-وقد حاول الباحثان الإجابة على بعض التساؤلات كمحاولة لمعرفة النماذج القابلة للتطبيق لدى منظمات الأعمال للعوائد والتكاليف الإجتماعية وطرق احتسابها، بالإضافة إلى النماذج الخاصة ببعض القطاعات الإقتصادية كالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي.

والتأكيد على الأسس العلمية المعتمدة في تقييم كفاءة الأداء الإجتماعي لمنظمات الأعمال واعتمادها ضمن المجتمع الواحد لأغراض تحديد المسؤولية الإجتماعية.

-وقد قدمت الدراسة نموذجا لتجميع وتبويب وقياس التكاليف الإجتماعية في الأردن معد وفقا لمبدأ الإفصاح من وجهة نظر الشركة ووفقا لأساس الإنفاق الفعلي، موضحة في ذات الوقت المعادلات وسبل القياس في هذا الجانب .كما طرحت الدراسة الأفكار النظرية ومصادر توفير المؤشرات الخاصة بالمقارنة والقياس المكملة في هذا الجانب.

-وقد توصلت الدراسة رغم عدم مناقشتها بالتفصيل لكيفية تحليل الأنشطة والوظائف التي تقوم بها الشركة بهدف الوصول إلى الأرقام المرتبطة بكل منها، إلى أن من الضروري التأكيد على ضرورة الفهم الواعي لكيفية تحليل الأنشطة في الشركة لتحديد حجم الإنفاق الموجه لكل نشاط.

ذلك أن بعض التكاليف ينفق لأغراض على الأنشطة ذات مضمون إجتماعي بينما تكون في حقيقتها تكاليف تنفق لأغراض إقتصادية تهم الشركة وتخدم أغراضها الإنتاجية. لذلك فإن من الضروري الإهتمام بنوعية الإنفاق وطبيعة النشاطات الموجهة له بهدف التحديد الدقيق للإنفاق الذي يمس الطبيعة الإجتماعية للنشاط، خشية أن تكون التكاليف التي تم تأشيرها في نموذج القياس متداخلة مع نفقات تظهر وكأنها إنفاق إجتماعي بينما تكون في حقيقتها موجهة فعليا إلى أنشطة إقتصادية تهم نشاط الشركة الإنتاجي.

ومن أهم التوصيات المقترحة ضرورة إلزام الشركات في المجتمع و خاصة الشركات الكبيرة المؤثرة على البيئة بتحديد موقفها من المسؤولية الإجتماعية وفق معايير ومؤشرات معينة عند إعداد دراسات الجدوى الإقتصادية والفنية. بالإضافة إلى توفير المعلومات المحاسبية الضرورية المرتبطة بجانب المسؤولية الإجتماعية مبوبة وفق الأنشطة الإجتماعية التي تقدمها الشركة لمختلف الفئات والنفقات التي ضحت بها ضمن هذا الإطار، وفي هذا الإتجاه فإن على إدارة الشركة تشخيص الأنشطة الإجتماعية التي تنوي الإنفاق عليها وبشكل دقيق يسهل مراقبتها وقياسها والتقييم بموجبها.

د- دراسة حارس كريم العاني، بعنوان: **دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الإجتماعي للمؤسسات الصناعية**، دراسة تطبيقية في مملكة البحرين، جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم المالية والإدارية، المؤتمر العلمي الرابع، الريادة والإبداع، الأردن، 2005.

تهتم هذه الدراسة ببيان دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم مستوى الأداء الإجتماعي للمؤسسات الصناعية للكشف عن مدى وفاء تلك الوحدات بمسؤولياتها الإجتماعية، حيث إن التطورات الإقتصادية المتسارعة باتت تلزم المحيط المحاسبي بضرورة تعديل النموذج الإقتصادي التقليدي المبني على فلسفة تعظيم الربحية الفردية ليضم أبعاد إجتماعية تمثل الفيصل في الجدوى قيام تلك المؤسسات إن التحديد وسائل قياس وتقييم الأداء الإجتماعي سيؤدي إلى الكشف عن حجم العوائد الإجتماعية المتولدة من أنشطة المؤسسات نحو تحقيق المزيد من العوائد أو المنافع لغرض تعظيم هامش الربحية الإجتماعية، وعليه فإن التقرير عن نتائج الأداء الإجتماعي للوحدات الإقتصادية بصورة عامة لم يعد خيارا مطروحا بل أصبح ملزم الكشف عنه ضمن تقاريرها السنوية التقليدية وذلك لإظهار مدى قدرة الوحدة على الإيفاء بمسؤولياتها الإجتماعية. ولغرض إبراز أهمية الفكر النظري لهذه الدراسة فقد تم إختيار عينة البحث المتمثلة للقطاع الصناعي في مملكة البحرين

لاستخدام وسائل للقياس المختارة وتحليل النتائج لتقييم مستوى أدائها الإجتماعي ومن ثم مساهمتها في الربحية الإجتماعية.

هـ- دراسة يوسف محمود جربوع، بعنوان: **مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة" دراسة استكشافية لأراء المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمة العامة في قطاع غزة/فلسطين،2007.**

رأى الباحث بأن موضوع المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية لمنظمات الأعمال من المسائل التي تثير الجدل، بشأن تحديد مفهومها وطبيعتها ومجالاتها والرقابة عليها وقياسها والإفصاح عنها لكافة الأطراف المستفيدة من القوائم المالية المنشورة، وقد إستهدف هذا البحث التعرف على مدى وجود منظمات أعمال من الشركات والمؤسسات وغيرها متخصصة في ممارسة المسؤولية الإجتماعية في قطاع غزة.

ولتحقيق أهداف الجانب التطبيقي للدراسة، تم تصميم استبانة بالإعتماد على الدراسات السابقة والإطار النظري، وزعت على 80من المدراء الماليين ومحاسبي الشركات الفلسطينية، وقد تبين من نتائج الدراسة أن المحاسبة عن المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية لم تحظ بالقدر الكافي من الإهتمام من جانب الجمعيات المهنية للمحاسبة والمراجعة في فلسطين، كما أظهرت أن الإطار العام للمسؤولية الإجتماعية هو إطار غير محدد المعالم ولم يتفق على أبعاده حتى اليوم بشكل قاطع، كما أظهرت الدراسة أن المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية لهذه المشروعات أنها نشاط يمكن تقنينه عن طريق تحديد فئاته ومجالاته وأهدافه ومتغيراته، وبالتالي يمكن تحديد سبل قياسه والإفصاح عن نتائجه بشكل موضوعي.

وقد قدم الباحث مجموعة من التوصيات من شأنها مساعدة الشركات بالإلتزام بالقوانين والأنظمة لحماية البيئة من التلوث والأضرار التي تلحق بها من جراء مزاولتها لأنشطتها المختلفة وتجنب العقوبات التي قد تفرض عليها إذا خالفت الإلتزام بتنفيذ هذه القوانين، وضرورة الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها هذه الشركات والتي لها آثار إجتماعية مثل: التعليم، الصحة للعاملين، تلوث البيئة، إستهلاك الموارد.

-ما يجمع هذه الدراسة والدراسات السابقة هو تطرقها إلى مفاهيم المسؤولية الإجتماعية ومجالاتها، إضافة إلى ذلك كون كل الدراسات المعروضة لم تخل من الجانب العلمي.

-أما مايميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة فيتضح جليا أن الدراسة إهتمت بدراسة تطبيقية للبنك الإسلامي الأردني، بإعتباره على أهمية بالغة بالنشاطات الإجتماعية نظرا لإستحواذه على شريحة كبيرة من شرائح المجتمع.

إضافة إلى ذلك فإن الدراسة قد شملت مجالات المسؤولية الإجتماعية في البنك الإسلامي الأردني.

هيكل الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

*يعالج الفصل الأول مفاهيم عامة للمسؤولية الإجتماعية، وهذا من خلال دراسة مفهوم ونشأة المسؤولية الإجتماعية (ماهية)في المبحث الأول بالتطرق إلى مفهوم المسؤولية الإجتماعية وأهميتها وأهدافها، ثم نتطرق في المبحث الثاني إلى مبادئ ومظاهر وأنواع المسؤولية الإجتماعية، أما في المبحث الثالث فيختص أبعاد وعناصر ومجالات وأركان المسؤولية الإجتماعية.

*يناقش الفصل الثاني المسؤولية الإجتماعية في البنوك الإسلامية، حيث تم إعطاء نظرة عن البنوك الإسلامية من حيث التعاريف والأهداف وكذلك الموارد في البنوك الاسلامية.

هذا في المبحث الأول أما المبحث الثاني فشمل على مجموعة المجالات التي تخص المسؤولية الإجتماعية في البنوك الإسلامية، وأخيرا في المبحث الثالث نتحدث عن مساهمة البنوك الإسلامية في المسؤولية الإجتماعية(أنشطة وخدمات البنوك الإسلامية).

*وفي الفصل الثالث نتناول دراسة تطبيقية للمسؤولية الإجتماعية في البنوك الإسلامية(بنك الإسلامي الأردني)، من خلال ذلك قمنا بالإطلاع على موقع الأنترنت الخاص بالبنك الإسلامي الأردني ومجموعة من التقارير المتعلقة به.

الفصل الأول:

مفاهيم عامة للمسؤولية الاجتماعية

تمهيد:

يعد موضوع المسؤولية الإجتماعية من الموضوعات التي نالت إهتماما كبيرا في الدول المتقدمة منذ فترة طويلة، وأدخلته ضمن خططها وقامت بحملات توعية واسعة من أجل حث المنظمات على تبني هذه المسؤولية والإنفاق على هذا الجانب ومساعدة الحكومة في حل مشكلات المجتمع. كما أسهمت التحديات العالمية المعاصرة ومنها العولمة في زيادة إهتمام المنظمات في ثقافتها المنظمية ومواردها البشرية، وأصبحت أكثر إستجابة لأدائها لمسؤولياتها الإجتماعية التي تتطلب منها إنجاز أعمال المسؤولة إجتماعيا تجاه الأفراد العاملين والأطراف الأخرى في بيئتها الخارجية. بهدف إنجاز توقعات الأداء الإجتماعي للمجتمع، بما في ذلك مسؤوليتها الإجتماعية عامة تجاه أفرادها العاملين خاصة. ومن خلال ماسبق نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

- ✓ **المبحث الأول**: مفهوم ونشأة المسؤولية الإجتماعية.
- ✓ **المبحث الثاني**: مبادئ ومظاهر وأنواع المسؤولية الإجتماعية.
- ✓ **المبحث الثالث**: أبعاد وعناصر ومجالات وحدود وأركان المسؤولية الإجتماعية.

المبحث الأول: مفهوم المسؤولية الإجتماعية

أصبح مفهوم المسؤولية الإجتماعية يكتسب إهتماما كبيرا في عالم المنظمات، والناتج عن تراكم عدة تطورات جعلت هذا المفهوم يخرج من كونه يعتبر ممارسات طوعية إختيارية في تعاملها مع كافة الأطراف ذات العلاقة إلى ممارسات إجبارية غدت تمثل مصدرا لتحقيق التميز والزيادة وزيادة القدرة التنافسية، وتدعيم بقاء المنظمة وتضمن إستمراريتها، وذلك من خلال ضرورة إلتزام هذه الأخيرة ومضاعفة جهودها نحو تبني مقاربة المسؤولية الإجتماعية وأهمية بروزها وأهدافها .

المطلب الأول: مفهوم والنشأة المسؤولية الإجتماعية

الفرع الأول: مفهوم المسؤولية الإجتماعية

تتعدد مفاهيم المسؤولية الإجتماعية على أنها:" المسؤولية الإجتماعية هي إلتزام المنظمات تجاه المجتمعات التي تمارس فيها أنشطتها وأعمالها، عن طريق المساهمة بمجموعة من الفعاليات الإجتماعية مثل محاربة الفقر، وتحسين خدمات الصحة، مكافحة التلوث، إيجاد فرص عمل، والمساهمة في حل مشاكل النقل والمواصلات والإسكان والتعليم وغيرها"[1].

كما تعرف على أنها " إلتزام منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وأن هذا الإلتزام يتسع بإتساع شريحة أصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين توجهاتهم".

وتعرف منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية المسؤولية الإجتماعية على أنها إلتزام المنظمة بالمساهمة في التنمية الإقتصادية، مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام، بهدف تحسين جودة الحياة لجميع الأطراف.

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأنه لم يتم إعطاء مفهوم للمسؤولية الإجتماعية بشكل محدد وقاطع يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية وطنية أو دولية، ولا تزال المسؤولية في جوهرها إختيارية ومعنوية، أي أنها تستمد قوتها وقبولها وإنتشارها من طبيعتها الطوعية الإختيارية، وبناءا على ما تقدم يمكن أن نعرف المسؤولية الإجتماعية بصورة شاملة بأنها: "إلتزام أخلاقي بين المنظمة والمجتمع، تسعى من خلاله إلى تقوية

[1] غدير فاطمة، خديم ريمة، **تبني البنوك التجارية الجزائرية لمفهوم المسؤولية الإجتماعية**، مذكرة ماستر، جامعة المدية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سنة 2015 ص ص 03-08.

الروابط بينها وبين المجتمع، بما من شأنه تعزيز مكانتها في أذهان المستهلكين والمجتمع بشكل عام ، والذي ينعكس بدوره على نجاحها وتحسين أدائها في المستقبل".

عرفها (Holmes) بأنها :" إلتزام مؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه".

أما Duker عرفها "فقال أنه "المسؤولية ما هي إلا إلتزام على المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة في مجموعة كبيرة من الأنشطة الإجتماعية مثل محاربة الفقر، تحسين الخدمات الصحية، مكافحة التلوث، خلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها[1].

الفرع الثاني: نشأة نظرية المسؤولية الإجتماعية

– ظروف نشأة المسؤولية الإجتماعية: ساد مفهوم المسؤولية الإجتماعية في أوساط المشتغلين في مجالي الإقتصاد والعلاقات العامة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر بعد أن دعت التطورات الاقتصادية التي جربت في أمريكا إلى إظهار الحاجة إلى إلتزام المنشات بمسؤولياتها الإجتماعية.(صادق،1989،22)[2] .

وفقا لجورج ستينر فإن هناك خمس نظريات ظهرت منذ الأربعينات حول مفهوم المسؤولية الإجتماعية وهذه النظريات هي (صادق،1989،109).

*نظرية ضمير المنشأة وتعمل المنشأة وفقا لهذه النظرية كوصي على الجماهير ومصالحهم المختلفة.

*نظرية أخلاقيات الإدارة وتقوم على ضرورة إلتزام رجال الإدارة بالمعايير الأخلاقية عند رسم السياسات وإتخاذ القرارات.

*نظرية توازن القوى وتقوم على قاعدة مفادها أن تزايد المشروعات يتطلب تدخل من الحكومة والمجموعات الأخرى لتحقيق التوازن.

*نظرية إعادة تشكيل الأخلاقيات الرأسمالية وتحث هذه النظرية رجال الإدارة على مواءمة مشاريعهم مع القيم الأخلاقية.

---

[1] حليمة خنوش، **أثر المسؤولية الإجتماعية على الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة مركب المضادات الحيوية بالمدية**، مذكرة ماستر ، جامعة المدية ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سنة 2013، ص04.

[2] غدير أحمد العمري، ورقة عمل حول: **نظرية المسؤولية الإجتماعية مقدمة ضمن المتطلبات البحثية لمساق**،" نظريات الإعلام"، كلية الأداب ، قسم الصحافة، الجامعة الإسلامية غزة ، عمادة الدراسات العليا، الرقم الجامعي22012/0051،ص04.

*نظرية المصلحة العامة للمجتمع وترتكز على أن تطبيق مفاهيم الإدارة يتطلب بالضرورة إحترام حقوق جماهير المنشأة وقد تدافعت خلال سنوات النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين عوامل إقتصادية وإجتماعية عملت على نقض مفاهيم التي سبق أن أشاعتها الليبرالية والنظام الصحفي الليبيرالي كحرية الكلام وحرية التعبير وحرية الصحافة.(ميرل،1989،221).

ويمكن حصر جملة العوامل التي هيأت الظروف لنشأة نظرية المسؤولية الإجتماعية في العوامل التالية[1]:

1- عوامل فكرية: بدا للباحثين الغربيين فشل الليبرالية في تحقيق ما كانت تسعى لتحقيقه، وأسهمت التطورات العلمية في زعزعة المبادئ الفكرية التي سادت قبل ذلك مثل نظرية النسبية لأينشتاين التي قبلت مسلمات الفيزياء كالحتمية.

2- عوامل إقتصادية: بدأت الشركات والتجمعات الإقتصادية الكبرى تظهر وتستحوذ على الكثير من أدوات القوة بما فيها أدوات وسائل الإعلام فبدأ الخلل في النظم الإعلامية لصالح تلك الشركات.

3- عوامل تنظيمية: تمثلت هذه العوامل في ظهور الإتحادات المهنية التي بدأت العمل على تنظيم مهنة الصحافة وقامت بإصدار مبادئ الصحافة عام 1923، ثم ميثاق صحافة السينا عام 1930، تلاه ميثاق الإذاعيين عام 1937.

4- عوامل أخلاقية: تراجعت في القرن التاسع عشر الصحافة الصفراء وتراجعت الرصينة والثقافية وهو ما دفع لبروز إتجاه أخلاقي في الصحافة يدعو الإلتزام الصحف ووسائل الإعلام بالقيم والمبادئ.

المطلب الثاني: أهمية المسؤولية الإجتماعية

للمسؤولية الإجتماعية أهمية كبيرة بالنسبة للمنظمة والمجتمع والدولة على حد سواء أهمها[2]:

1- بالنسبة للمنظمة: تحسين صورة المنظمة في المجتمع وترسيخ المظهر الإيجابي خصوصا لدى الزبائن والعاملين وأفراد المجتمع بصفة عامة، إذا ما إعتبرنا أن المسؤولية الإجتماعية مبادرات طوعية للمنظمة تجاه أطراف متعددة ذات مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، ومن شأن إلتزام بالمسؤولية الإجتماعية للمنظمة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين المنظمة ومختلف الأطراف ذات المصلحة.

[1] غدير أحمد العمري، مرجع سابق،ص07

[2] غدير فاطمة ، خديم ريمة، مرجع سابق، ص54.

2- بالنسبة للمجتمع: زيادة التكافل الإجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع مع توليد شعور عالي بالإنتماء من قبل الأفراد ذوي الإحتياجات الخاصة كالمعوقين وقليلي التأهيل والأقليات والمرأة والشباب. كذلك الإستقرار الإجتماعي نتيجة لتوفير نوع من العدالة الإجتماعية وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص الذي هو جوهر المسؤولية الإجتماعية لمنظمات الأعمال، وتحسين نوعية الحياة في المجتمع سواء من ناحية البنية التحتية أو الناحية الثقافية أو الناحية الثقافية وإزدياد الوعي بأهمية الإندماج التام بين منظمات المجتمع المختلفة ومختلف الفئات ذات المصلحة، وتحسين التنمية السياسية إنطلاقا من زيادة التثقيف بالوعي الإجتماعي على مستوى الأفراد والمجموعات والمنظمات وهذا يساهم بالإستقرار السياسي والشعور بالعدالة الإجتماعية كون المسؤولية الإجتماعية مرتبطة بمفاهيم أساسية كتقليل السرية بالعمل والشفافية والصدق في التعامل وهذه تزيد من الترابط الإجتماعي وإزدهار المجتمع على مختلف المستويات.

3- بالنسبة للدولة: من خلال تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل إدامة مهماتها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية ويؤدي الالتزام بالمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المنظمات بأهمية المساهمة المعادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية، والمساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعا بعيدا عن تحمل المنظمات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار.

المطلب الثالث: أهداف المسؤولية الإجتماعية

في هذا المطلب يتم تناول المسؤولية الإجتماعية كهدف من أهداف المنظمة وكيف ينظر إليها كأساس مهم في تحقيق العلاقة مع المجتمع وماهية نظرتها إتجاه تحقيقها، إن المسؤولية الإجتماعية كهدف لمنظمات الأعمال سواء كانت فقيرة منها أو الكبيرة تضع نصب عينها العديد من الأهداف التي تسعى لبلوغها، مما يتطلب الموازنة بين عاملين[1]:

- **العامل الأول:** أن تضع درجة من الإنسجام والتوافق فيما بين أهدافها.
- **العامل الثاني:** وضع الأهداف بما ينسجم مع أهداف المجتمع ومدى قبوله لتلك الأهداف، إذ أن المنظمة ما هي إلا جزء صغير من المجتمع.

[1] عياد لبيبة، نوري خيرية، غدير فاطمة، **المسؤولية الإجتماعية للبنوك حالة البنك الأهلي الأردني**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، السنة الجامعية2013،ص49-50.

وتأسيسها على هذا القول بأن المشكلات التي يعاني منها المجتمع تكون بمثابة هدف متعاكس الإتجاه لكل من المنظمة والمجتمع حيث ترى المنظمة بكونها فرصتها المناسبة في تقديم الحل لما يعانيه المجتمع وتلبية حاجاته ولتحقيق بنفس الوقت منفعها الذاتية المعبر عنها بالأرباح التي تساعدها على البقاء والإستمرار ويشير FRIED MAN إلى أن رجل الأعمال الذي يؤمن بفلسفة الأعمال عليه أن يعلم أن المسؤولية الإجتماعية لا ترتبط بتحقيق الربح فحسب بل في تحقيق حاجات المجتمع وبما يؤمن من الحماية لهم بنفس الوقت وعلى نطاق المجتمع فإن المشكلة تكمن بأنها دلالة على وجود بعض الحالات الإجتماعية السائدة التي يعبر عنها بالفجوة بين متطلبات المجتمع من جهة وواقع الحال من جهة أخرى، وهذا يعني بأن المشكلة ظاهرة موضوعية أكثر من كونها ظاهرة ذاتية، لتتغلب عليها يعني البحث عن المعالجات المناسبة لتضييق الفجوة مع الواقع، وهذا لا يتحقق إلا من خلال إمتلاك المنظمة لإمكانات حقيقية في معالجة المشكلة، وبما يقابلها أيضا من قصور ومعدات تحول دون إمكانية التنفيذ (التهديدات) كون أن الهدف الأول لمنظمات الأعمال يتمثل بتحقيق الربح، من ثم تأتي الأهداف الأخرى تباعا، ومن بينها المسؤولية الإجتماعية وإن إختلفت من درجة الأهمية والترتيب نسبيا.

ويرى البعض الآخر أهداف المسؤولية الإجتماعية كالتالي[1]:

- تحديد وقياس صافي المساهمة الإجتماعية الفترية للشركة التي لاتشمل على عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية للشركة فقط بل أيضا العناصر الخارجية والتي لها تأثير على جميع قطاعات المجتمع.
- المساعدة في تحديد ما إذا كانت إستراتيجية الشركة والأنشطة التي لها تأثير مباشر على الموارد ومراكز الأفراد وقطاعات المجتمع تتماشى مع الأولويات الإجتماعية من ناحية والطموح المقبول للأفراد من ناحية ثانية.
- توفير البيانات ملائمة عن أهداف وسياسات وبرامج وأداء ومساهمة الشركة في مجال الأهداف الإجتماعية، لكل أطراف المجتمع ويقصد هنا بالبيانات الملائمة تلك التي تقدم لأغراض المحاسبة وتسهل للمجتمع عملية إتخاذ القرارات فيما يتعلق بالإختيار الإجتماعي وتوزيع الموارد الإجتماعية.

[1] محمد بولصنام، **واقع وافاق الإفصاح الإجتماعي في الجزائر دراسة حالة قطاع الإتصالات**، أطروحة الدكتورة ،جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سنة 2015، ص47-48.

- توصيل المعلومات الإجتماعية ونتائج القياس المحاسبي إلى الطوائف الإجتماعية المستفيدة، من خلال قوائم إجتماعية تستحدث لهذا الغرض.
- إمكانية تقييم الأداء الإجتماعي للإدارة بالصورة التي تتكامل مع تقييم الأداء الإقتصادي التقليدي.
- مساعدة إدارة الوحدة الإقتصادية في وضع البرامج الإجتماعية وتحديد مساهمتها اللازمة في ضوء الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.
- مساعدة الأجهزة التخطيطية في تحديد أولوية البرامج والأنشطة الإجتماعية التي يجب أن تحظى إهتمام أكبر من الدولة والوحدات الإقتصادية من خلال مايوفره النظام من بيانات ومعلومات تؤشر نقاط القوة والضعف في مستوى المساهمات الإجتماعية للوحدات الإقتصادية.

المبحث الثاني: مبادئ ومظاهر وأنواع المسؤولية الإجتماعية

هناك تقارب كبير بين الكتاب والباحثين في تحديدهم لمبادئ ومظاهر و أنواع المسؤولية التي تشكل في نهاية المطاف فلسفة المسؤولية الإجتماعية بما يحقق لها الفوائد المرجوة ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق لمبادئ ومظاهر وأنواع المسؤولية الإجتماعية.

المطلب الأول: مبادئ المسؤولية الإجتماعية

تستند المسؤولية الاجتماعية للمنظمات على المبادئ الأساسية الآتية[1]:

- **مبدأ الإذعان القانوني**: أن تلتزم المنظمة بجميع القوانين واللوائح السارية المحلية والدولية المكتوبة والمعلنة والمنفذة طبقا لإجراءات راسخة ومحددة والإلمام بها.
- **مبدأ إحترام مصالح الأطراف المعينة**: أن تقر المنظمة وتتقبل أن هناك تنوعا بالمصالح للأطراف المعنية وتنوعا في أنشطة المنظمة وغيرها من العناصر التي قد تؤثر على تلك الأطراف المعنية.
- **مبدأ إحترام أعراف الدولية**: أن تحترم المنظمة الإتفاقيات الدولية والحكومية واللوائح التنفيذية والإعلانات والمواثيق والقرارات والخطوط الإرشادية عند قيامها بتطوير سياستها وممارستها للمسؤولية الإجتماعية.

[1] مسعودة شريفي، كريمة حاجي، **المسؤولية الإجتماعية والثقافية التنظيمية في منظمات الأعمال المعاصرة**، الملتقى الدولي الثالث، جامعة بشار بالجزائر من 14إلى 15فيفري 2012،ص3- 4.

- **مبدأ القابلية للمسائلة:** أن تكتشف المنظمة وبشكل منتظم للجهات المتحكمة والسلطات القانونية والأطراف المعنية بطريقة واضحة وحيادية وأمينة وإلى حد ملائم السياسات والقرارات والإجراءات ومن ضمنها الإجراءات التصحيحية، التي تتحمل مسؤوليتها بشكل مباشر وأيضا الأثار المتوقعة لما سبق على الرفاهية المجتمعية وعلى التنمية المستدامة.
- **مبدأ الشفافية:** أن تفصح المنظمة على نحو واضح ودقيق وتام عن سياستها وقراراتها وأنشطتها بما في ذلك التأثيرات المعروفة والمحتملة على البيئة والمجتمع، وأن تكون هذه المعلومات متاحة للأشخاص المتأثرين أو المحتمل تأثرهم بشكل جوهري من قبل المنظمة.
- **مبدأ إحترام الحقوق الأساسية للإنسان:** أن تنفذ المنظمة السياسات والممارسات التي من شأنها إحترام الحقوق الموجودة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

المطلب الثاني: مظاهر المسؤولية الإجتماعية

تتعدد مظاهر وأشكال وصور ومبادرات وفعاليات المسؤولية الإجتماعية للشركات بحسب طبيعة البيئة المحيطة ونطاق نشاط الشركات وأشكاله وما يتمتع به كل شركة من قدرات مالية وبشرية، وهذه الصور والأشكال ليست جامدة بل له صفة الديناميكية والواقعية وتتصف بالتطور المستمر كي تنسجم مع مصالح الشركة وبحسب المتغيرات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية[1].

ومن مظاهر المسؤولية الإجتماعية للشركات قيام الشركات ببناء المساجد والمدارس والمراكز الطبية وابار لمياه وغيرها من المشروعات الإغاثية والخيرية، تنظيم إدارة الأعمال طبقا لمبادئ والقواعد الأخلاقية السائدة في المجتمع حماية البيئة وتطويرها وحماية الموارد الأساسية كالمياه والغابات والحياة البرية ومكافحة الفساد والرشوة وإلتزام حقوق الإنسان ومساعدة العمال في تحقيق مكاسب إقتصادية وإجتماعية مثل: الإدخار والتأمين والرعاية لهم ولعائلاتهم وغيرها من الصور التي سنحاول تصنيفها في أبعاد المسؤولية الإجتماعية.

[1] علوي فاطمة، **المسؤولية الإجتماعية بين المبادرة والشرعية**، كلية العلوم التجارية والعلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بشار،14-15 فيفري 2012،ص05.

ويرى البعض الآخر بأن[1]: المسؤولية لها مظاهر كثيرة، ومنها: المسؤولية الشخصية والإجتماعية عن الوالدين والأبناء وذوي القربى واليتامى، والمسنين الذين يعيشون معاناة سن الشيخوخة وإحتياجاته الصحية والنفسية، وكذلك المسؤولية المهنية وتتضمن، الإخلاص في العمل، وإنجازه والتفاني فيه وبذل أقصى جهد لتحقيق إنتاج جيد، والمسؤولية القانونية إحترام القوانين والإنظباط والمحافظة على النظام الإجتماعي والأمانة.

ولا شك أن المسؤولية الإجتماعية تتجلى في كثير من المظاهر، كالاعتماد على النفس والقيام بالواجبات والإجتهاد والتفاعل والتعاون، وأن يكون الفرد مسؤولا هذا يعني أن يتحمل مسؤولية آرائه وسلوكه الفردي والإجتماعي.

ومن أخطر مظاهر نقص المسؤولية الإجتماعية: الإغتراب وهو غربة عن النفس وعن الواقع وعن المجتمع، ومن أهم أعراضه العزلة، الإنتماء، واللاهدف، والضياع والإنسحاب ،ورفض التعاون وإحتقار الذات وإحتقار الجماعة (فخري،2008) .

المطلب الثالث: أنواع المسؤولية الإجتماعية

- يمكن تقسيم المسؤولية الإجتماعية للإعلاميين إلى[2]: (حسام الدين 2003،62)

أ- مسؤولية وجوبية: يقصد بها تلك المسؤوليات التي تحددها الحكومة والأنظمة السياسية للصحافة عبر تحديد جملة الأفعال التي يخطر القيام بها كالقذف والقدح.

ب- مسؤوليات تعاقدية: يقصد بها المسؤوليات التي تربط الصحافة بالمجتمع فالمجتمع يمنح الصحافة الحق في العمل على فرض أنها ستسد حاجة أفراده للمعلومات والحقائق والآراء.

ت- مسؤوليات ذاتية: وهي التي يلزم الصحفي نفسه بها بمحض إرادته في إطار إيمانه بمبادئ محددة وقناعته بأن عمله صحفي هو رسالة نبيلة أكثر من كونه مجرد عمل.

---

[1] خالد بن يوسف برقاوي، **المسؤولة الإجتماعية، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات الملتقى السنوي**، أراء السباب الجامعي حول المسؤولية الإجتماعية دراسة استطلاعية لآراء الطلاب، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة أم القرى ، عضو مركز حي المنصور 1429هـ،ص ص 13-28.

[2] غدير أحمد العمري، مرجع سابق،ص13 .

- يمكن تقسيم المسؤولية الاجتماعية للإعلاميين كالتالي: (مكاوي 2003،168)

أ- مسؤولية الإعلامي اتجاه المجتمع العام: تتحقق عبر إتاحة المعلومات والعمل على عدم إلحاق الضرر بالآخرين.

ب- مسؤولية الإعلامي إتجاه مجتمعه المحلي: تتحقق عبر نشر ما يتوقعه الأفراد من المجتمع وما يتوقعه المجتمع من الأفراد من مثل وقيم وأداء الرسالة الصحفية بطريقة لا تقلل من ثقة الجمهور بالصحافة.

ت- مسؤولية الإعلامي إتجاه نفسه: تتحقق عبر أداء الرسالة بأقصى قدر من الأمانة والصدق والمسؤولية وبما يتواءم ومصلحة المجتمع.

المبحث الثالث: أبعاد وعناصر ومجالات وحدود وأركان المسؤولية الإجتماعية

تناول الكتاب والباحثون أبعاد وعناصر ومجالات وأركان للمسؤولية الإجتماعية من وجهات نظر مختلفة ووضعوا لها مسميات بيانية، تمثلت في ما يلي:

المطلب الأول: أبعاد وعناصر المسؤولية الإجتماعية

الفرع الأول: أبعاد المسؤولية الإجتماعية

حدد كل من (pride وferrell) أربعة أبعاد تمثلت في مايلي[1]:

1- المسؤولية الإنسانية: أي أن تكون المنظمة صالحة وتعمل على الإسهام في تنمية وتطوير المجتمع وتحسين نوعية الحياة.

2- المسؤولية الأخلاقية: بمعنى أن تكون المنظمة مبنية على أسس أخلاقية، وأن تلتزم بالأعمال الصحيحة، وأن تمتنع عن إيذاء الآخرين.

3- المسؤولية القانونية: أي الإلتزام المنظمة بإطاعة القوانين، وإكتساب ثقة الآخرين من خلال إلتزامها بتنفيذ الأعمال الشرعية وعدم القيام بالأعمال المخلة بالقانون.

4- المسؤولية الإقتصادية: بأن تكون المنظمة نافعة ومجدية إقتصاديا، وأن تحاول جاهدة توفير الأمان للآخرين.

[1]Pride.M.William and .Ferrell.c.o.Marketing concepts and Strategies ,Ninth Edition.Honghton.Mifflim company,Baston,1997,p65.

ومنهم من قيم مسؤولية المنظمة من خلال الأبعاد الآتية[1]:

1- المسؤولية إتجاه المجتمع والثقافة: يتضمن هذا البعد مدى مساهمة المنظمة في الحياة الثقافية للمجتمع مثل الدين والفنون والأدب والرياضة وأليات التعامل مع المنظمات غير الحكومية وإستخدام الموارد المحلية في الإنتاج.

2- المسؤولية إتجاه الأفراد المتأثرين بأنشطة المنظمة: وتشمل علاقة إدارة المنظمة مع العاملين مثل ساعات العمل، الأمان الوظيفي، أوضاع العمل المكافآت....إلخ، كما تشمل العلاقات مع جماعات المجتمع المحلي كالأجانب والأقليات العرقية.

3- المسؤولية إتجاه البيئة الطبيعية: بالإلتزام بالأنظمة البيئية الصادرة من الجهات ذات العلاقة، وتحليل قوائم التوازن البيئي التي تعدها المنظمة.

-كما حدد كل من starcher و plazzi أبعاد المسؤولية الإجتماعية بستة أبعاد أساسية تمثلت في ما يلي:

1- المستهلكون: تضع المنظمات المستهلك في المقدمة دائما، وتركز على توفير مايحتاجه وبالنوعية الجيدة.

2- العاملون: تزايدت الدعوات التي تنادي بضرورة توفير ظروف عمل مناسبة، حيث تبين لأغلب المنظمات الناجحة أن رضا المستهلكين يحقق نتائج عالية من خلال رضا العاملين.

3- شركاء العمل: أوضحت الكثير من الدراسات أن إعتماد المنظمة على مجهرين في مختلف الظروف ممن خلال إقامة علاقات طويلة الأمد منهم يحقق لها النجاح ويحقق لها ميزة تنافسية عن بقية المنظمات.

4- البيئة: وفي هذا الصدد يوجه (paul.hawke) رئيس قيمة مؤتمر الأرض الذي عقد في مدينة رويدي جاني روباليرازيل عام 1992 نصائحه للمصغين بقوله ..."أترك العالم أفضل مما وجدته خذ من البيئة ما تحتاج فقط، لا نحاول أن تؤذي الحياة أو البيئة، ستكفر عن ذنوبك إذا قمت بذلك".

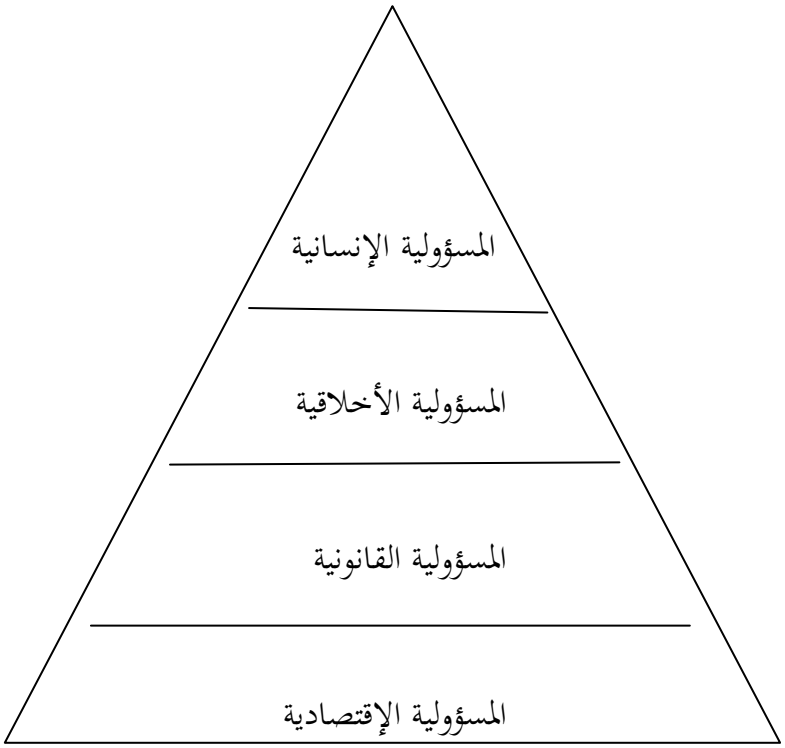
5- المجتمعات المحلية: يجب أن تهتم المنظمات بالمجتمعات المحلية من خلال توفير فرص العمل، الرواتب المجزية ، عوائد الضرائب، التسكين، تقديم الدعم لبناء المشاريع.....وغيرها.

[1] غدير فاطمة، خديم ريمة، مرجع سابق، ص13.

6- المستثمرين: أثبتت العديد من الدراسات ومنها دراسة Marriott Will ord أن المسؤولية الإجتماعية ترتبط إيجابيا مع الأداء المالي، وأن أغلب المستثمرين في الشركات الكبرى يعلمون أن الإعلان عن شركاتهم بأنها مسؤولة إجتماعيا وبيئيا مما يحقق لها ميزة تنافسية تميزها عن باقي الشركات في السوق.

ومن خلال هذا فإن على المنظمات الأعمال العصرية القيام بأداء أربعة أشكال من المسؤولية ويمكن إيضاحها من خلال ما يعرف بهرم المسؤولية الاجتماعية لمنظمة الأعمال والذي يمثله الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1):هرم المسؤولية الإجتماعية



Source : Arich.B.carrol. the pyramid of corporate.Socid Responsablite Towarde the moral. Management of organisationnel.Stakeholders.Bisinedd horizons. Indiana université ,Jelly/August1991, p42.

الفرع الثاني: عناصر المسؤولية الإجتماعية

حدد سيد أحمد عثمان (47/44:1986) عناصر المسؤولية الإجتماعية بالآتي[1]:

1-الإهتمام: ويقصد به الإرتباط العاطفي بالجماعة التي ينتمي إليها الفرد، صغيرة أم كبيرة ذلك الإرتباط الذي يخالطه الحرص على إستمرار وتماسكها وبلوغها أهدافها، والخوف من أن تصاب بأي ظرف يؤدي إلى إضعافها وتفككها.

2-الفهم: وينقسم إلى شقين، الأول فهم الفرد للجماعة، والثاني فهم الفرد للمغزى الإجتماعي لأفعاله ويقصد بالشق الأول فهم الفرد للجماعة أي فهمه للجماعة في حالتها الحاضرة من ناحية وفهم لمؤسساتها ومنظماتها وعادتها وقيمتها ووضعها الثقافي وتاريخها أن يدرك الفرد أثار أفعاله وتصرفاته وقراراته على الجماعة أي يفهم القيمة الإجتماعية لأي فعل أو تصرف إجتماعي يصدر عنه.

3-المشاركة: يقصد به إشتراك الفرد مع الآخرين في عمل ما يميله الإهتمام وما يتطلبه الفهم من أعمال تساعد الجماعة في إشباع حاجاتها وحل مشكلتها والوصول إلى أهدافها، وتحقيق رفاهيتها والمحافظة على إستمرارها.

ويؤكد السيد عثمان على الترابط والتكامل بين عناصر المسؤولية الإجتماعية الثلاثة: الإهتمام،الفهم،المشاركة لأن كل منها ينمي الآخر ويدعمه فالإهتمام يحرك الفرد إلى فهم الجماعة وكل ما زاد فهمه زاد إهتمامه كما أن الإهتمام والفهم ضروريا للمشاركة والمشاركة نفسها تزيد من الإهتمام وتعمق من الفهم ولا يمكن أن تتحقق المسؤولية الإجتماعية عند الفرد إلا نتوفر عناصرها الثلاثة.

المطلب الثاني: مجالات وحدود المسؤولية الإجتماعية

الفرع الأول: مجالات المسؤولية الإجتماعية

تتعدد علاقات البنك الإسلامي بعناصر وفئات المجتمع المختلفة، فيتكون لديه علاقات بالأفراد والجماعات والمنظمات العامة والخاصة والمنظمات الحكومية والدولية، هذا إلى جانب إختلاف طبيعة العلاقات فهذه العلاقات ليست علاقات دائنة ومديونية فقط كالتي تحكم أنشطة وخدمات البنك التقليدي

[1] بوبكر محمد الحسن، **دور المسؤولية الإجتماعية في تحسين أداء المنظمة، دراسة حالة مؤسسة نفطال وحدة باتنة** ، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سنة 2014، ص16-17.

وإنما هي علاقات تقوم على مبدأ المشاركة والمضاربة الإسلامية، وبالتالي تتسع دائرة التأثير المتبادل بين البنك الإسلامي والبيئة المحيطة.

وهكذا تساعد طبيعة عمل وعلاقات البنوك الإسلامية على تعدد الأنشطة والبرامج الإجتماعية التي يمكن للبنك من خلالها الوفاء بمسؤوليته الإجتماعية حيث يجب على البنوك الإسلامية أن تعمل على[1]:

1- تقديم عدد من الصيغ التمويلية الفردية للمستثمرين والمجتمعات التي تعمل فيها، ومنها على سبيل المثال المشاركة والمضاربة والمرابحة والمتاجرة والإستثمار المباشر ،مما يؤدي إلى:

- المساهمة في مواجهة المشكلات الملحة في المجتمع، كالإسكان والأمن الغذائي والنقل والمواصلات.
- توفير فرص التشغيل والعمالة وتحقيق الرفاهية والرخاء للمجتمع.
- وظيفة رأس المال والعمل على تحريك الثروة وتداولها وإعادة توزيعها.

2- إحداث التزاوج بين عنصري رأس المال والعمل، وبالتالي تنقية المعاملات المالية والإستثمارية من الربا ومن كل ما هو محرم في المعاملات المالية والتجارية وتشجيع الأيدي العاملة على كسب الحلال بما يساهم في القضاء على البطالة.

3- المساهمة في تدعيم البيئة الإجتماعية للمجتمع الإسلامي والإهتمام بتحقيق العدالة الإجتماعية، وذلك عن طريق مجموعة من الأساليب والوسائل من أهمها:

- تجنب المعاملات المحرمة شرعا وما ينتج عنها من إشارة ضارة.
- الإهتمام بتحصيل الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية.
- منح القروض الحسنة *والقروض الإنتاجية والإهتمام بالصناعات الصغيرة والحرفية.

4- إثراء الثقافة الإسلامية والفكر الإسلامي والعمل على نشر الوعي المصرفي بين أفراد المجتمع خاصة في فقه المعاملات، وذلك من خلال إصدار ونشر الكتب والدوريات والنشرات الإسلامية وإقامة الندوات وعقد المؤتمرات التي تخدم هذا الغرض.

---

[1] محمد صالح علي عياش، المسؤولية الإجتماعية للمصارف الإسلامية ...طبيعتها وأهميتها، البنك الإسلامي للتنمية، جدة،2010،ص421-423.

*القرض الحسن أحد أهم وسائل تفعيل المسؤولية الإجتماعية في البنوك الإسلامية وتتهم المؤسسات المالية الإسلامية نطاق واسع في تقصيرها في تقديم القروض الحسنة للمحتاجين والأغراض الخدمات الإجتماعية عموما.

5- جذب الأموال التي كانت محبوسة عن التشغيل في أيدي المتورطين عن التعامل بالربا مع مجموعة من البنوك القائمة أو الذين يشكون في إستغلال البنوك التقليدية لأموالهم مقابل سعر فائدة منخفض لا يعكس قيمتها مما يؤدي إلى حجمها وإرتكازها بما لا يفيد المجتمع.

الفرع الثاني: حدود المسؤولية الإجتماعية

يمكن تسطير حدود المؤسسة في أنها لاتلتزم بأكثر مما يفرضه عليها القانون. وتدعى بالمساهمات الإجبارية ، والحد الأقصى هو الإلتزام بمسؤوليات تتجاوز إختصاصات المؤسسة وطاقاتها وتدعى بالمساهمات الاختيارية، كما انه لا يوجد إتفاق عالمي حول حدود المسؤولية الإجتماعية.

ويبقى تحديد هذه الحدود موضوع نقاش مستمر، فمثلا بالنسبة للمؤسسات التي تعمل في دول تنتهك حقوق الإنسان أو تعاني من صراع على السلطة . في مثل هذه الحالات فإن الحد الأدنى من مسؤولية المؤسسة الذي يوصي به الميثاق العالمي للأمم المتحدة ، هو أن تحرص المؤسسة على عدم إستغلال هذا الوضع، و أن لا تتورط بانتهاك حقوق الإنسان ، لقد إختلفت إهتمامات المؤسسات باختلاف البلدان و الثقافات التي ينتمون إليها ،كما أنها تختلف من قطاع صناعي إلى آخر.

وبالتالي فإن تحديد حدود لدور مسؤولية المؤسسة إتجاه الحكومات أو المجتمع المدني يوجب عليها أن تدرس المعطيات الثقافية ومستوى تطور المجتمعات التي من الممكن أن تتعامل معها حتى تعرف أبعاد وحدود المسؤولية الإجتماعية التي تلتزم بها[1].

المطلب الثالث: أركان المسؤولية الإجتماعية

حدد سيد أحمد عثمان (1986: 51-53) أركان المسؤولية الإجتماعية في الإسلام بثلاثة أركان وهي:

1-الرعاية: أو مسؤولية الرعاية هي نابعة من الإهتمام بالجماعة المسلمة، ومسؤولية الرعاية في الإسلام موزعة في الجماعة كلها بلا إستثناء كل من في الجماعة راع وكل من فيها مسؤول عن رعيته. لكل عضو في الجماعة نصيبه من مسؤولية الرعاية في كل عمل يقوم به.

2-الهداية: أو مسؤولية الهداية هي نابعة من الفهم للجماعة ولدور الفرد المسلم بها والفهم بشقي فهم الجماعة وفهم دور الفرد فيها، يبعث في المسلم حركة نحو هداية جماعته والجماعة في حاجة دائمة إلى من

[1] عياض محمد عادل، **المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة : مدخل لمساهمات منظمة الأعمال في الإقتصاد التضامني** ، الملتقى الدولي حول الإقتصاد التضامني ، جامعة تلمسان ،2005،ص09.

يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، فقال تعالى "وكتكُن منكُم أُمَةٌ يدعُونَ إلى الخَير وَيَأمُرُونَ بالمعرُوف وَيَنهُونَ عَن المنكَر وأُولَئكَ هُم المفلحُونَ"(سورة آل عمران، أية:104.)

3-الإتقان: أو مسؤولية الإتقان، وهي تتصل بالمشاركة تقبلا وتنفيذا وتوجيهها، والشخصية المسلمة شخصية متقنة، لأنها مدعوة إلى الإتقان في كافة أنشطة الحياة عبادة أو عملا تعلما أو تعليما، والإتقان تابع صفاتها وآية سلامتها.

والإتقان مطلوب في عمل الإنسان سواء كان عمل عبادة أو عمل دنيا فالمسلم مطالب أن يبذل قصارى جهده ليتقن عمله ويحسنه، فالإسلام دين الإتقان لأنه دين المسؤولية (عثمان 296:1986)، وتأكيدا على إهتمام الإسلام بالإتقان وحرصه على إلتزام الإنسان به، قال رسول اللّه صلى الله عليه وسلم "إن اللّه يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه"[1].

[1] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، المجلد31، رقم الحديث:1113،ص106 .

خلاصة الفصل:

من خلال ماتقدم في هذا الفصل، وبعدما تم تسليط الضوء على مختلف المفاهيم الأساسية للمسؤولية الإجتماعية وكذلك بعدما تكلمنا عن أهم الأسباب التي أدت إلى تبني المنظمات للمسؤولية الإجتماعية ومختلف المعوقات التي تواجه المنظمات التي تسعى إلى التّحلي بالمسؤولية الإجتماعية، يمكننا القول أن المسؤولية الإجتماعية تتمثل في إتخاذ المنظمة مجموعة من الإجراءات التي تساهم في تحقيق مصالح كل من المجتمع والمنظمة على حد سواء، لذلك فإن نتيجة النشاطات في تحقيق مايطلبه المجتمع ويسعى إليه من أجل تحسين ظروف الحياة الإجتماعية بأوسع معانيها وأن المسؤولية الإجتماعية جاءت لتحسين صورة المنظمة أمام المجتمع.

كما أن أهمية المسؤولية الإجتماعية لم يتم الإقرار بها كاملا لأنها بين التأييد والمعارضة، ولكلا الطرفين حججه ومبرراته، ورغم سعي المنظمات إلى توسيع مبادراتها الإجتماعية إلا أنها تعاني من معوقات وتحديات تعيقها على أداء واجبها الإجتماعي أهمها: التركيز على الربح المادي فقط، وعدم تخصيص موارد مادية لتحقيق مسؤولية إجتماعية للمنظمة،...ونلاحظ من أهم هذه المنظمات هي البنوك التي تسعى إلى تحقيق مسؤولية إجتماعية. لذا سنتناول في الفصل الثاني المسؤولية الإجتماعية في البنوك الإسلامية.

الفصل الثاني:

المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية

تمهيد:

البنوك الإسلامية ظاهرة جديدة نشأت وترعرعت في محيط ملئ بصعوبات وتحديات ومتغيرات إقتصادية واجتماعية ومالية ومصرفية فرضتها ظاهرة العولمة ،لكن البنوك الإسلامية ربما تستطيع تحدي الصعاب بحكم أن لها هوية تتميز عن البنوك الأخرى،بتقديمها خدمات وتسهيلات كما أنها تستخدم الأموال وتستثمرها بطرق مختلفة وبإستعمال أساليب متعددة بما يتناسب والشريعة الإسلامية ،خاصة وإن هذا العصر النجاح فيه مرهون بمزايا تنافسية .

للبنوك الإسلامية مسؤولية إجتماعية تجاه المجتمع وذلك بالمساهمة في توفير الإحتياجات الأساسية للمجتمع،ومحاربة الفقر والبطالة من خلال تمويل المشروعات الحقيقية الإنتاجية التي تخلق فرص العمل وتحقق قيمة مضافة، سواء كانت هذه المؤسسات كبيرة أو صغيرة أو متوسطة.

وقد كان إختيارنا للمسؤولية الإجتماعية كأحد الأساليب العملية المعتمدة في عملية التقييم لمعرفة علاقتها بالبنوك الإسلامية.

المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك الإسلامية

تقوم المصارف بدور جوهري وأساسي في الحياة الإقتصادية المعاصرة،لأنها تحفظ الأموال وتنميها وتسهل تداولها وتخطط لإستثمارها، ولا يمكن إنكار دورها الإيجابي في مجال الخدمات والتمويل ،ولكنها تستخدم وسائل متعددة يتعارض بعضها مع أحكام الشريعة الإسلامية كالتعامل بالفائدة،وبرزت فكرة البنوك الإسلامية التي تسعى إلى تعبئة الموارد المالية وإستخدامها بالطرق المشروعة سعيا إلى تحقيق التنمية في المجتمع،فسوف نحاول دراسة وماهية البنوك الإسلامية وخصائصها ومواردها.

وعلى هذا الأساس سيحاول الباحث في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم البنوك الإسلامية وخصائصها من ناحية المسؤولية الإجتماعية،وأهداف البنوك الإسلامية ووظائفها والموارد في البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية وخصائصها

الفرع الأول: مفهوم البنوك الإسلامية

وجد العديد من المتخصصون صعوبة كبيرة في التوصل إلى تعريف محدد للبنك الإسلامي،فقد جاء في كتب كثيرة تعاريف إن لم تكن تختلف كثيرا في قصدها إلا أنها جاءت معرفة للأعمال التي تقوم بها هذه المؤسسات المالية.

يعرف البنك الإسلامي بأنه "مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي[1].

مع الإلتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذا وعطاءا وبإجتناب أي عمل مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية"[2].

[1] مجلة البنوك الإسلامية، **مطبوعات الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية**، العدد السابع، القاهرة، 1979، ص59.

[2] عبد الله احمد الطيار ،البنوك الإسلامية بين النظرية و التطبيق، دار الوطن، الإسكندرية ،ص 88.

أو هو مؤسسة مالية تعمل في إطار إسلامي،تقوم بأداء الخدمات المصرفية كما تباشر أعمال التمويل والإستثمار في مجالات مختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية،بهدف غرس القيم الممثلة في الأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات المالية والمساعدة في تحقيق التّنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الكريمة للشعوب الإسلامية[1].

تعريف أخر للبنك الإسلامي أنه "مؤسسة مصرفية هدفها تجميع الأموال والمدخرات لكل من لا يرغب في التعامل بالربا(الفائدة) ثم العمل على توظيفيها في مجالات النشاط الإقتصادي المختلفة وكذلك توفير الخدمات المصرفية المتنوعة للعملاء بما يتفق مع الشريعة الإسلامية ويحقق دعم أهداف التنمية الإقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

وتعرف أيضا بأنها " مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من الأفراد وتوظيفها توضيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للإقتصاد الإسلامي بما يخدم مجتمعات وينمي إقتصاديتها، ويحقق عدالة التوزيع"[2].

من التعاريف السابقة نستخلص عدة أمور منها:

- البنك الإسلامي مؤسسة مصرفية نقدية كغيره من المصارف، يعمل على جذب الأموال وتوظيفها بما يضمن تعظيمها ونموها.
- البنك الإسلامي يعمل على تحقيق الربحية والسيولة لكن في إطار الشريعة الإسلامية.
- البنك الإسلامي جهاز مالي يستهدف تنمية الإقتصاد، بتشجيع الإستثمارات وتحقيق عدالة التوزيع والتكافل الإجتماعي.

[1] محمود سحنون ،الإقتصاد النقدي و المصرفي، بهاء الدين للنشر، الجزائر، 2003، ص 96 .

[2] محسن أحمد الخضيري، البنوك الإسلامية، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1999،ص06.

الفرع الثاني :خصائص البنوك الإسلامية

للبنك الإسلامي عدة خصائص تميزه عن باقي البنوك الأخرى ومن أهمها ما يلي:

1- الصفة العقيدية : إن الأساس الذي تنطلق منه البنوك الإسلامية يختلف تماما عن الأساس الذي تنطلق منه البنوك التقليدية، فالبنوك الإسلامية تنطلق من أساس عقيدي ينبثق عنه مبدأ الاستخلاف ويختص هذا الأخير ان ملكية المال تعود لله سبحانه وتعالى وملكية الإنسان له بالوكالة[1].

كما قال سبحانه وتعالى: **{وَأَنْفِقُوْا مِمَا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِيْنَ}**[2]، وكذلك قوله تعالى: **{وَيَسْتَخْلِفُكُمْ فِيْ الْأَرْضِ فَيَنْظُرْ كَيْفَ تَعْمَلُونَ}**[3].

وقوله تعالى: **{وَأَتُوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الذِّي أَتَاكُمْ}**[4].

وهذا يقتضي وجوب إتباع هذا الإعتقاد في إستخدامات الأموال وفي أساليب تحريكها،وعدم جواز الخروج عن هذه التعاليم الأساسية[5]، وقد ذكر الله عباده بهذه الحقيقة فقال في كتابه العزيز **{قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ أَمّن يَمْلِكُ السَمْعَ وَالأَبْصَارْ}**[6].

فالبنك الإسلامي ملتزم بتعاليم الإسلام وبأحكام الشريعة الإسلامية ليس فقط في عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا ولكن في كل التصرفات والتعاملات ككل.

2- الصفة التنموية: إن الدراسة الحديثة للتنمية بينت أنه لا يمكن إقتصار التنمية على الناحية الإقتصادية فقط،بل يجب أن تكون مصحوبة بتنمية عقلية ونفسية وأخلاقية،فإذا كان الدور الإقتصادي، للبنوك غير إسلامية هو تجميع الموارد وتوجيهها للمحتاجين إلى رؤوس الأموال بغرض الربح، فإن دور البنوك الإسلامية هو النهوض بالمجتمع[7]، وأما تحقيق الربح فيعتبر أحد الأهداف الأساسية التي تسعى وتعمل على تحقيقها

[1] فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،ص32.

[2] سورة الحديد ،الآية 07.

[3] سورة الأعراف، الآية ،129.

[4] سورة النور، الآية 33.

[5] محمد صالح الحناوي وعبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية " البورصة و البنوك التجارية "،الدار الجامعية ،الإسكندرية، 1998، ص375.

[6] سورة يونس الآية 33.

[7] محمد صالح الحناوي وعبد الفتاح عبد السلام، مرجع سبق ذكره،ص378.

وليس الهدف الأساسي لها فالبنوك الإسلامية تسعى لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال تعبئة المدخرات وإستثمار في مختلف أوجه النشاط الإقتصادي خدمة لمصالح المجتمع، ومن هنا يكون إرتباط التنمية الإقتصادية بالتنمية الإجتماعية[1]، فهي إما أن تستثمر أموالها مباشرة وإما عن طريق المشاركة مع الأخرين أو المضاربة أو المرابحة وبهذا يمكن أن نستثمر في جميع النشاطات الإقتصادية الممكنة مثل الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات[2].

وتأكيدا للصفة الإستمارية والتنموية للبنوك الإسلامية تأسس البنك الإسلامي الدولي للإستثمار والتنمية وصرح في عقد التاسيس بأن غرض البنك هو مباشرة جميع الخدمات والعمليات المصرفية والمالية والتجارية المصرح بها لبنوك الإستثمار والأعمال وكافة ما تتطلبه أعمال ومشاريع التنمية[3].

3- إستبعاد التعامل بالفائدة (الربا):يمثل عدم التعامل بالفائدة علامة واضحة مميزة للبنك الإسلامي، عن البنوك التقليدية وهو يتفق مع البنية السليمة للمجتمع الإسلامي، لأن الإسلام يحرم التعامل بالربا ويهدف إلى العمل بمبدأ المشاركة في الغنم والغرم بديلا عن الربح المضمون المتمثل في سعر الفائدة الثابت، هذا مايجعل القائمين عليها يستشعرون أن العمل الذي يمارسونه ليس مجرد عمل تجاري يهدف إلى تحقيق الربح فقط[4]، وتستعيض البنوك الإسلامية، عن أسلوب الفائدة بأسلوب المشاركة والذي يقوم على توزيع مخاطر العمليات الإستثمارية بين الأطراف (الممول وطالب التمويل).

4- الصفة الإجتماعية: ترتبط الخدمات الإنسانية والاجتماعية للبنك الإسلامي بروح التشريع الإسلامي الذي يقوم جملة وتفصيلا على تبادل التعاون والإخاء والإيثار وشتى الخدمات بين أفراد المجتمع المسلم، وإمتداد الخدمات وشمولها الجميع[5]، ومن بينها الزكاة إذ تعتبر إحدى ركائز الإسلام، فهي تحمي المجتمع من

---

[1] جمال لعمارة ،السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي ،دراسة مقارنة ،الطبعة الأولى، الدار الخلدونية، الجزائر، 2007،ص36.

[2] حسن بن منصور، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى ،مطابع عمار قذفي،باتنة،1992،ص40.

[3] سيد الهواري ،الدور التنموي والإستثماري للمصارف الإسلامية، برنامج دراسات الجدوى وتقييم المشروعات من منظور إسلامي، مركز الإقتصاد الإسلامي للبحوث والدراسات والإستشارات والتدريب،القاهرة،ص68.

[4] أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية "مقررات لجنة بازل" ،تحديات العولمة ،إستراتيجية لمواجهتها ،الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي، الأردن ،2008،ص62.

[5] محمد سويلم، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، دار الطباعة الحديثة ،القاهرة،ص588.

التوترات الإجتماعية والإقتصادية،حيث تضع في أيدي الفقراء والمحتاجين قوة شرائية تمكنهم من توفير إحتياجاتهم وجعلهم شركاء في خير المجتمع.

لقد أنيط للبنوك الإسلامية بإحياء نظام الزّكاة فأصبحت تقوم بمهمة جمع الزكاة والإشراف على توزيعها في مقاصدها الشرعية، وتستند البنوك الإسلامية في قيامها بهذه الخدمة إلى أمر الله سبحانه وتعالى: **{خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَة تُطَهِرُهُم وَتزُكِيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيهِم إِنَ صَلاَتِكَ سَكَنُ لَهُم وَالله سَمِيعُ عَلِيْم(103)أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَ الله هو يَقْبلُ التوبَة عَن عِبَادِه وَيأْخُذِ الصَّدَقَات وَأَنَ الله هُوَ التوابُ الرَحِيْم(104)}**.

وقال تعالى: **{إِنَمَا الصَدَقَات لِلْفُقَرَاء وَالمَسَاكِين وَالعَامِلِين عَلَيهَا وَالمُؤَلَفة قُلُوبَهُم وَفِيْ الرِقَابِ والغَارِمِين وَفِي سَبِيْلِ الله وَإِبْنِ السَبِيلِ فَرِيضَةُ مِنَ اللَّه وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيْمٌ}**[1].

المطلب الثاني: أهداف البنوك الإسلامية ووظائفها وأنواعها

الفرع الأول: أهداف البنوك الإسلامية

تستمد البنوك الإسلامية أسس نشاطها من روح الشريعة الإسلامية فهي مؤسسات مالية ومصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي ويمكن تحديد أهم الأهداف:

إن هدف البنك الإسلامي يتمثل في تحريك الطاقات الكامنة في المجتمع للوصول بها إلى أقصى إنتاجية ممكنة، بما يكفل التغير المنشود في الشرع، ولاشك أن تحريك الطاقات الكامنة في المجتمع أيا كان نوع هذه الطاقات أي سواء كانت بشرية أو مادية أو غيرها ،فإنه نوع من التغيير في المجتمع الذي تنشده البنوك الإسلامية كهدف من أهداف الشرع الإسلامي[2].

[1] سورة التوبة ،الآية 60.

[2] عبد المجيد حمود البعلي ،المدخل لفقه البنوك الإسلامية، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية،1983،ص153.

وهناك أهداف أخرى: تحقيق التكامل الإقتصادي بين الدول الإسلامية من خلال قدره هذه البنوك على توجيه الإستثمارات لعناصر الربط الإقتصادي لهذه الدول مثل تطوير مرافق البنية التحتية من طرق النقل البري والجوي والبحري ووسائل الإتصال[1].

القيام بالأعمال والخدمات المصرفية مع الإلتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية فيما يخص تحريم الرّبا والإستغلال.

تعمل البنوك الإسلامية بشكل مستمر على إستحداث أدوات مصرفية إسلامية جديدة سواء في مجالات الموارد والودائع أو مجالات التوظيف والإئتمان أوالإستثمار وبالشكل الذي يغطي إحتياجات الأفراد ويتوافق مع متطلبات ومتغيرات العصر[2].

تجميع المدخرات وإستثمارها بشكل يخدم المجتمع على أساس الشريعة.

وهناك ثلاثة أهداف للبنوك الإسلامية:

1-الهدف التنموي: تساهم البنوك الإسلامية بفعالية في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية حيث تتماشى معاملاتها المصرفية مع الظوابط الشرعية من خلال نمط تنموي متميز يحقق التقدم والعدالة والإستمرار من خلال:

السّعي لجذب رأس المال الإسلامي وزيادة الإعتماد الجماعي على الذات بين الدول الإسلامية.

العمل على إعادة التوظيف الأرصدة الإسلامية داخل الوطن الإسلامي وتحقيق الإكتفاء الذاتي له من السلع والخدمات الأساسية التي يتم إنتاجها.

العمل على ترويج المشروعات الإستثمارية في كافة الأنشطة الإقتصادية المشروعة.

2- الهدف الإستثماري: تتحدد معالم الأهداف الإستثمارية للبنك الإسلامي فيما يلي:

- تحقيق مستوى توظيف تشغيلي مرتفع لعوامل الإنتاج المتوافرة في المجتمع.

[1] علي قنديل شحادة، دور البنوك الإسلامية في تطوير التبادل التجاري بين الدول الإسلامية، الطبعة الثانية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، وقائع ندوة رقم34، 2001،ص198.

[2] أحمد محسن الخضيري، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللّادولة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2000، ص39.

- تحسين الأداء الإقتصادي للمؤسسات المختلفة التي يشرف عليها البنك أو الأخرى "القضاء على الأسواق".
- ترويج المشروعات سواء للبنك أو لحساب الغير.
- تحقيق مستوى مناسب من الإستقرار السعري في أسعار السلع والخدمات المطروحة للتداول في الأسواق وما يتناسب مع مستوى الدخول.
- تحقيق العدالة في توزيع الناتج التشغيلي للإستثمار بما يساهم في عدالة توزيع الدخول بين أصحاب عوامل الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية.

3- الهدف الإجتماعي: ويتجلى ذلك من خلال مساهمة البنوك الإسلامية في تحقيق العدالة الإجتماعية وذلك من خلال إختيار المشروعات التي تساهم في تحسين توزيع الدخول ومنح القروض الحسنة أو إنشاء المشروعات الإجتماعية وذلك بإستخدام عدة وسائل من أهمها [1]:

- العمل على تنمية وتطوير ثقة المواطنين بالنظام الإقتصادي الإسلامي.
- محاربة الربا والإحتكار.
- تحقيق العدالة في توزيع الثروة.

الفرع الثاني: وظائف البنوك الإسلامية

1- الودائع: تنقسم الودائع إلى أربعة أقسام فهي[2]:

- الوديعة الإدخارية: تحتاج عملية فتح الحساب الإدخاري إلى أعباء مادية كثيرة يقوم بها البنك وتتمثل في سلك الأعباء وإستيلام الإيداعات وقيدها في الحساب وتزويد العميل بدفتر إدخار ويتقاضى البنك عليها أجرا ولو فعل ذلك لم يكن في ذلك شيء غير أنه ينظر الرئيسة الوعي الإدخاري ونشر السلوك الإدخاري على أنه واجب إسلامي فهو يؤدي هذه الخدمة دون مقابل للعملاء وذلك تشجيعا لهم.

[1] عبد بن أحمد الطيار، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار الوطن، الرّياض ،1994،الطبعة2،ص52.

[2] إبراهيم محمد نمر يوسف الشنطي، منتدي الشنطي13/03/2017,11:00.Shanti.jordanform.net .

– **الوديعة تحت الطلب"الحساب الجاري"**: إن الحسابات الجارية تحت الطلب تمثل ودائع تحت الطلب العملاء بحيث يحسب عليها شبكات وأن الودائع النقدية المسجلة في حسابات الإتمان للتقيد بأنواع القيود سواء عملية السحب أو الإيداع وهي لا تشارك بأي نسبة في أرباح الإستثمار ولا تتحمل أي نوع من المخاطر ونظرا لكونها تلعب دورا في البنوك الإسلامية تعتبر على سبيل الأمانة وتحت الطلب فإن المصرف مأتمن أو امين عليها والمخدوم في هذا النوع من التعامل أخذ فوائد ثابتة عن هذه الودائع أما اذا قام البنك الإسلامي بفتح هذا الحساب لعملائه ولم يعطيهم فوائد ثابتة فله أن يأخذ اجرة على ما يقوم به من خدمة بنكية .

– **وديعة الإستثمار**: هي الودائع التي يودعها أصحابها لدى البنك الإسلامي لأجل، ويعمل فيها البنك على أساس المضاربة أي أن يكون رأس المال من شخص والعمل من شخص أخر ويقال للأول صاحب رأس المال والثاني المضارب.

– **إيداع الوثائق والمستندات**: هو عقد يتم فيه تسليم المودع الوثائق للبنك لحفظها بأعيانها بعد ضبطها بقائمة مراجعها البنك، ويعطي صاحبها إيصالا بها ثم يقوم البنك برده عند طلبها أو في نهاية الأجل المحدد بينهما مقابل أجرة يتفقان عليها.

2–الأوراق التجارية: هي صكوك ثابتة بالتداوي تمثل حقا نقديا وتستحق الدفع بمجرد الإطلاع أو بعد اجل قصير ويجري العرف على قبولها على أداة للوفاء .

- **أنواعها**: تتمثل في ما يلي[1]:

–الكمبيالة: هي عبارة عن صك مكتوب يتكون من أمرا صادر بين الساحب إلى المسحوب عليه يدفع مبلغ معين بتاريخ معين وقابل للتعيين أو للمستفيد أن القيمة وصلت ويوضح عليه تاريخ السحب.

–السند الأدنى أو السند لحامله: ورقة تجارية صادرة من المدين في شكل إقرار من جانبه حيث يتعهد بدفع مبلغ معين من تاريخ معين لشخص معين أو لإرثه أو لحامله.

[1] إبراهيم محمد نمر يوسف الشنطي، منتدي الشنطي Shanti.jordanform.net.13/03/2017,11:00 .

–الشيك: هو أمر من العميل إلى البنك ليدفع إلى شخص ثالث المبلغ المدون في الشيك من حسابه الجاري في البنك.

–خصم الأوراق التجارية: عملية مصرفية بموجبها يقوم حامل الورقة التجارية بنقل ملكيتها عن طريق التطهير إلى البنك قبل ميعاد الاستحقاق مقابل الحصول على قيمتها مخصوما منها مبلغ ويسمى تفادي الربا قيمة تخريج خصم الأوراق التجارية وفق لما تأتي تخريجها على أساس البيع:

– أن يقوم حامل الورقة ببيعها على البنك بقيمة اقل مما تحمله الورقة

– تخريجها على أساس القرض الحسن

– تخريجها على أساس القرض المماثل

– تخريجها على أساس الجعل

تعمل البنوك الإسلامية تحت مظلة العقود الصحيحة شرعا كعقد المضاربة والمشاركة وبيع المرابحة.

3–الإعتماد المستندي: تقديم مستندات تثبت إنتقال الملكية وللسلع موضوع المبادلة، الوكالة، الحوالة للضمان.

4– خطابات الضمان: وهو تعهد من البنك بدفع مبلغ معين لدى الطالب إلى المستفيد في ذلك الخطاب نيابة عن طالب الضمان عند عدم قيامه بإلتزامات معينة قبل المستفيد ولدينا خطاب ضمان إبتدائي وخطاب ضمان نهائي.

5– التحويلات المصرفية: تقوم البنوك بعملية التحولات المصرفية وهي تقدمها لعملائها وهي أنواع:

– **التحويل الداخلي:** تحويل النقود داخل حدود الدولة خدمة لعملائه وأداء لوظيفته.

– **التحويل الخارجي:** تحويل النقود داخل حدود الدولة سواء كان وفاء لثمن بضاعته أو المقصود منه الإنتفاع أو الانفاق.

6– تأجير الصناديق الحديدية: عقد يلتزم البنك بمقتضاه أن يضع في العقار الذي يشغله خزانة حديدية تحت تصرف العميل وحده مقابل أجر يختلف باختلاف حجم الخزانة ومدة انتفاع العميل بها.

7- إدارة الممتلكات والوصايا والزكاة: من مهمة البنوك الإسلامية إدارتها نظير أجر مقطوع أو نظير عائد من الربح شريطة أن تكون هذه الأموال في طرق مشروعة وكذلك أن يتولى الوصايا ويقوم بجمع الزكاة في صندوق خاص بها حيث لا تختلط مع أموال البنك الأخرى.

8- بيع الأسهم والسندات والعملات الأجنبية:

- **بيع الأسهم:** هو حصة في رأس مال شركة ما سواء كانت تجارية، عقارية أو صناعية ،شركة أملاك أم شركة عقود.
- **أنواعها:**

أ- أسهم في شركات محرمة، أسهم في شركات مباحة.

ب- بيع السندات: هو صك يتضمن تعهدا من البنك والشركة ونحوها لحامله بسداد مبلغ مقرر في تاريخ معين نظير فائدة مقدرة غالبا يصح بيع الدين فيجوز بيعه على من هو عليه بشرط أن يقبض عوضه في المجلس.

ج- بيع العملات الأجنبية: تقوم البنوك بعمليات بيع وكراء العملات الأجنبية بغرض توفير قدر كافي منها لمواجهة حاجة العملاء ولأجل الحصول على ربح فيها، إذا كانت أسعار الشراء أقل من أسعار البيع وكذلك بالنسبة للبنوك الإسلامية هذه الشروط:

- ✓ **بيع الجنس بجنسه فلا بد من:** التساوي في اليد بلين، الحلول، التقايض في المجلس.
- ✓ **بيع الجنس بغير جنسه فلا بد من:** الحلول، التقايض في مجلس العقد.

9- عملية الإكتتاب وحفظ الاوراق المالية : بإمكان البنك الإسلامي القيام بهذه العملية ومناط قيامه بدور الوسيط في عملية إكتتاب الأسهم لبعض الشركات ومشروعية النشاط الذي تقوم به وبإمكانه كذلك القيام بحفظ الاوراق المالية غير ان مناط الجواز في قيام البنك الإسلامي بهذا النشاط مرت بمشروعية الربح فإذا كان ربح هذه الأوراق مشروعا جاز قيام البنك بهذه الخدمة وإن كان ربحا ربويا فلا يجوز القيام بخدمتها وتحصيلها.

10- القروض: عقد اختياري تجاري سليم للبنك بمقتضاه للعميل أو من يعينه العميل نقودا مباشرة أو يضعها تحت تصرفه ويتضمن تحت سعر الفائدة وأجل الوفاء وبيان ما قد يشترط من ضمان.

يمكن للبنك الإسلامي ان يقدم هذه الخدمة وذلك بأن يتفق مع أصحاب الودائع على استثماراتها نيابة عنهم استثمارا مباشرا لمعرفته أو بدفعها إلى منفذ من البنك من أصحاب الخبرة ليعملوا فيها بأجر مقابل عملهم بالبنك الإسلامي تختلف عن البنك الربوي في عملية القروض.

والبنك الإسلامي بدل اخذ فائدة ثابتة يستخدم هذه الودائع في الإستثمارات المختلفة التي تحقق عائد من الربح إلى أخر جزء منه يعطى للعميل وجزءا حسب الإتفاق بينهما.

الفرع الثالث: أنواع البنوك الإسلامية

يمكن تصور عدة أنواع من البنوك الإسلامية بحيث تقسم وفقا لعدة أسس هي [1]:

1- وفقا للنطاق الجغرافي :ويتعلق هذا الأساس بالنطاق الجغرافي الذي يمتد إليه البنك الإسلامي أو الذي تشمله معاملات عملائه، وفقا لهذا النشاط يمكن لنا التفرقة بين النوعين التاليين:

أ- بنوك إسلامية محلية النشاط: وهي ذلك النوع من البنوك الإسلامية الذي يقتصر نشاطه على الدولة التي تحمل جنسيتها والتي تمارس فيها نشاطها ولا يمتد عملها خارج هذا النطاق الجغرافي المحلي.

ب – بنوك إسلامية دولية النشاط: وهي ذلك النوع من البنوك الإسلامية التي تتسع دائرة نشاطها وتمتد خارج النطاق المحلي.

2- وفقا للمجال التوظيفي للبنك: يمكن التفرقة بين عدة أنواع من البنوك الإسلامية وفقا للمجال التوظيفي الذي يغلب على نشاط البنك كما يلي:

أ- بنوك إسلامية صناعية: وهي تلك البنوك التي تتخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية وخاصة عندما يمتلك البنك الإسلامي مجموعة من الخيارات البشرية في مجال إعداد دراسات الجدوى وتقييم فرص الاستثمار فهذا شديد الأهمية.

[1] محسن أحمد الخضيري، البنوك الاسلامية، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة،1990،ص61-62.

ب– بنوك إسلامية زراعية ([*]) وهي البنوك التي تغلب على توظيفها اتجاهها للنشاط الزراعي باعتبار أن لديها المعرفة النوع من النشاط الحيوي الهام، تتواجد البنوك الزراعية في المناطق الزراعية الحالية، حيث تقوم باستغلال الأراضي المهملة استرشادا بتعاليم الرسول صلى الله عليه وسلم :" الأرض لله وللرسول ثم لكم من بعد فمن أحيا أرضا ميتة فهي له وليس المحتجز حق بعد ثلاث سنوات[1].

ت – بنوك الادخار والاستثمار الإسلامية: وهي تفتقر إليها فعلا الدول الإسلامية، حيث تقوم هذه البنوك على نطاقين، نطاق بنوك الادخار أو صناديق الادخار مهمتها جمع المدخرات من صغار المدخرين وكبارهم على حد تمع والنطاق الآخر ونطاق البنوك الاستثمارية أو الوجه سواء، ويهدف تعبئة الفائض النقدي المتواجد لدى أفراد الآخر من العملة يقوم هذا النطاق بإنشاء بنك استثماري في عواصم المحافظات يقوم بعملية توظيف الأموال وتوجيهها إلى مراكز النشاط الاستثماري المختلفة ومنه يقوم البنك الإسلامي بدور فعال في تنشيط الاستثمار في الدول التي يتواجد بها ومن إنعاش الإقتصاد الإسلامي.

ث– بنوك التجارة الخارجية الإسلامية : وهي من أهم البنوك التي تحتاج إليها الدول الإسلامية ليس فقط من أجل تعظيم وزيادة التبادل التجاري بين هذه الدول لإيجاد الوسائل والأدوات المصرفية الإسلامية التي تؤمن وتساعد على تحقيق هذا الهدف، وفي الوقت ذاته معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها قطاعات الإنتاج في الدول لإيجاد الوسائل والأدوات المصرفية الإسلامية التي تؤمن وتساعد على تحقيق هذا الهدف وفي الوقت ذاته معالجة الإختلالات الهيكلية التي تعاني منها قطعة الإنتاج في الدول الإسلامية من خلال توسيع قطاع السوق، ورفع قدرتها على استغلال الطاقات العاطلة، وتحسين الجودة ومنه تحسين الإسلامية من خلال توسيع قطاع السوق، ورفع قدر سبل الإنتاج ومنه فإن إنشاء بنوك إسلامية للتجارة الخارجية سوف يؤدي إلى تسيير حجم التعامل الدولي بين الدول الإسلامية وتحقيق مصالح المسلمين.

[*] تسمى بنوك التسليق وتستعمل أسلوبين لتمويل المزارعين بين بيع السلع وإشراكه في الزرع وهذه الأخيرة تتم كما يلي: البنك يتولى النفقات التي تطلبها الأرض وليس على المزارع إلا عمل اليد فقد سميت الفقه الإسلامي بالمزارعة.

[1] رمضان حافظ عبد الرحمان، البنوك والمعاملات المصرفية والتأمين، دار السلام، القاهرة،2005،ص122.

ج – بنوك إسلامية تجارية ([*]): وهي بنوك التي تتخصص في تقديم التمويل للنشاط التجاري وبصفة خاصة تمويل رأس المال العامل للتجار وفق الأسس والأساليب الإسلامية القومية[1].

3–وفقا لحجم النشاط: يتم التفرقة بين البنوك الإسلامية وفقا لمعيار الحجم إلى ثلاثة أنواع وهي:

أ– بنوك إسلامية صغيرة الحجم: وهي بنوك محدودة النشاط، يقتصر نشاطها على الجانب المحلي والمعاملات المصرفية التي يحتاج إليها السوق المحلي فقط، وتأخذ الطابع النشاط الأقرب إلى النشاط الأسري أو العائلي نظرا لكون عدد عملائها محدود، وتتواجد هذه البنوك في القرى والمدن الصغيرة ويكون عملها أساسا في تجميع الأموال (المدخرات) وتقديم التمويل قصير الأجل لبعض المشروعات والأفراد في شكل مرابحات ومتاجرات وتنقل هذه البنوك فائض مواردها إلى البنوك الإسلامية الكبرى التي تتولى استثماره وتوظيفه في المشروعات الكبرى التي تتوفر لدى البنك الإسلامي.

ب– بنوك إسلامية متوسطة الحجم: وهي بنوك ذات طابع تنتشر فروعها على مستوى الدولة، لتغطي عملائها الذين يرغبون في التعامل معها وتكون أكبر حجما في النشاط، وأكبر من حيث عدد العملاء، أكثر اتساعا من حيث ا تظل محدودة النشاط بالنسبة للمعاملات الدولية.

ج– بنوك إسلامية كبيرة الحجم: ويطلق عليها البعض ببنوك الدرجة الأولى، وتكون ذات حجم يؤثر على السوق النقدي والمصرفي المحلي والدولي وذات إمكانيات تؤهلها لتوجيه هذا السوق وتملك هذه البنوك فروعا لها في أسواق المال والنقد الدولية، وبنوك مشتركة حيث تحول القوانين دون افتتاح فروع لها، وكذلك مكاتب تمثيل لجميع المعلومات والبيانات في المناطق التي تعزم افتتاح فروع لها فيها أو تلك التي يكون حجم النشاط والظروف تحول دون افتتاح فرع أو إنشاء بنك مشترك فيها.

4– وفقا للإستراتيجية المستخدمة: يمكن التمييز بين البنوك الإسلامية وفقا لأساس الإستراتيجية التي يتبعها كل بنك وتحديد الأنواع الآتية:

أ– بنوك إسلامية قائدة ورائدة: وهي بنوك تعتمد على إستراتيجية التوسع والتطوير والابتكار والتجديد وتطبيق أحدث إلى جميع عملائها، ولديها القدرة على ما وصلت إليه تكنولوجيا المعاملات المصرفية، وتتجه

[*] يقوم هذا النوع من البنوك بإنشاء عدة مصانع منها مصانع السيارات ومصانع المنسوجات ومصانع التعمير الصحراوي.

[1] رمضان حافظ عبد الرحمان، مرجع سابق، ص156.

إلى نشر خدما الدخول في مجالات النشاط الأكبر خطرا، وبالتالي الأكبر ربحية ومعدل نمو، وهذا النوع من البنوك يكون عادة مرتفعا عن البنوك الأخرى سواء في عدد العملاء أو في حجم قيمة معاملاتها.

ب– بنوك إسلامية تقليدية: تقوم هذه البنوك على أساس التقليد والمحاكاة لما ثبت نجاحه لدى البنوك الإسلامية القائدة والرائدة، ومن ثم فإن هذه البنوك تنتظر جهود البنوك الأخرى في مجال تطبيق النظم المصرفية المتقدمة التي توصلت إليها، فإذا وجدت هذه البنوك استجابة لدى جمهور العملاء ونجحت في استقطاب جانب هام منها، أثبتت ربحيتها وكفاءتها،، سارعت هذه البنوك إلى تقليدها وتقديم خدمات مصرفية متشابهة لها مع تقاضي تكاليف أو مصاريف أقل مقابل تقديم هذه الخدمات.

ج– بنوك إسلامية حذرة أو محدودة النشاط: ويقوم هذا النوع من البنوك على إستراتيجية التكميش، أو ما يطلق عليه البعض بإستراتيجية الرشادة المصرفية والتي تقوم على تقديم الخدمات المصرفية التي تثبت ربحيتها فعلا وعدم تقديم الخدمات الأخرى التي تكلفتها مرتفعة وهي تتسم بالحذر الشديد من أي نشاط يحتمل مخاطر مرتفعة مهما كانت ربحيته.

5– وفقا للعملاء المتعاملين مع البنك: حيث يتم تقسيم البنوك وفقا لهذا الأساس إلى نوعين أساسيين وهما:

أ –بنوك إسلامية عادية تتعامل مع الأفراد: وهي تلك البنوك التي تنشأ خصيصا من أجل تقديم خدما سواء كانوا أفراد طبيعيين أو معنويين وسواء على مستوى العمليات المصرفية الكبرى وتسمى عمليات الجملة أو العمليات المصرفية العادية والمحدودة التي تقدم للأفراد الطبعين والتي تسمى عمليات التجزئة.

ب – بنوك إسلامية غير عادية: وهذا النوع لا يتعامل مع الأفراد بل يقدم خدماته إلى الدول الإسلامية من أجل تنمية المشاريع الاقتصادية والاجتماعية فيها، كما يقدم دعمه وخدماته الأخرى للبنوك الإسلامية العادية وذلك لمواجهة الأزمات التي تصادفها أثناء نشاطها وتتأثر هذه البنوك أثناء عملها بجملة من العوامل حيث تضع حدودا لمواصلة مختلف نشاطاتها.

المطلب الثالث: الموارد في البنوك الإسلامية

1-موارد البنوك الإسلامية: في هذا الجزء الثاني سوف نتطرق إلى الموارد الذاتية للبنك الإسلامي وكذلك الموارد الخارجية.

أولا- موارد ذاتية: تتمثل فيما يلي[1]:

1- رأس المال: يشكل رأس المال المدفوع موردا أساسيا من جملة موارد البنك الذاتية حيث أن البنك الإسلامي لا يمكنه الإعتماد على الودائع الجارية التي تستند إلى الأسلوب الربوي في الحصول على الجانب الأكبر من موارده، ويعتبر لدى البنوك الإسلامية مصدرا داخليا ثابتا للأموال، ويستخدم في مختلف أوجه النشاط، وهو عبارة عن رأس مال خاص يبدأ به نشاطه، ويمثل قيمة الأموال الذي يحصل عليها من المساهمين فيه، وأية إضافات تطرأ عليها في فترات متتالية سواء في شكل عيني كالأصول الثابتة المادية أو شكل النقدي، وعندما يحتاج البنك إلى المزيد من الأموال أثناء مزاولة نشاطه يمكن إصدار أسهم جديدة، حيث تكون مساهمات المؤسسين المصدر الأساسي للبنك، وقد يكون المساهمين هيئات (وزارات، مؤسسات أخرى)، أو دولة نفسها أو هؤلاء جميعا.

2-الاحتياطات: لاشك أن الإحتفاظ بجزء من الأرباح داخل البنك أمر تقتضيه الظروف الإقتصادية، لأن من أهداف المشاريع الإقتصادية التوسع والحصول على أكبر حصة في السوق، وهذا لا يتم إلا بتعزيز رأس المال، ولهذا يعمل البنك الإسلامي على حجز من الأرباح وإبقائه في داخله في حسابات نوجزها فيما يلي:

2-1-الإحتياط القانوني: هو عبارة عن نسبة معينة تقتطع من الأرباح الصافية يفرضها القانون الأساسي للبنك لتبقى داخله ولا توزع، تبعا للأوضاع الإقتصادية ولقانون الدولة التي يوجد بها البنك فإنها جزءا معينا من الأرباح ،يحول إلى حساب الإحتياطي القانوني وهي نسبة تختلف بحسب الدولة.

2-2-حساب الإحتياط العام: هو عبارة عن حساب يضعه المؤسسون قصد تعزيز رأس المال، ويمكن أن ينص عليه القانون التأسيسي للبنك، رأيين نسبة الأرباح التي تحول إليه وتختلف نسبة الأرباح المحولة لحساب الإحتياطي العام من بنك لآخر، حسب الأوضاع القانونية والإقتصادية للدولة التي يوجد بها.

[1] فلاق علي ،"تمويل الإستثمارات في الإقتصاد الإسلامي وسائله ومؤسساته"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد علوم الإقتصاد وعلوم التسيير، 2002، ص43.

2-3-حساب الإحتياطات الأخرى: للتقليل من أخطار الخسائر المحتمل وقوعها وزيادة للمرونة التي تتمتع بها البنوك الإسلامية يمكن تكوين حساب إحتياطي اخر، والملاحظ أن بعض البنوك بدأت تستعمل مثل هذا الحساب لمواجهة المستقبل المجهول.

3-الأرباح غير موزعة: يحدد النظام الأساسي للبنك الإسلامي ووفق إقتراح مجلس إدارته في نهاية السّنة المالية وبعد التصديق الجمعية العمومية بالموافقة مقدار الأرباح التي يتم تحويلها للأعوام التالية ويمكن للبنك إضافتها للإحتياطي العام أما زيادة رأسمال البنك بها لدعم مركزه المالي في حالة حدوث ظروف طارئة.

4-مخصصات الإهتلاكات: هي مبالغ تقتطع من يحمل الأرباح لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة لكنه لايكون معلوم وقت الحدوث أو مقداره بدقة ولذلك يقال أن المخصصات هي تحميل الأرباح مثل المصروفات والخسائر أو ما يشبهها من بنود الجانب المدين من حساب الخسائر للأرباح والمخصصات بطبيعتها لاتعتبر حقا من حقوق الملكية لأنها تعتبر تكلفة أو إنفاقا لم يصرف بعد فإذا ما أتيح توظيفه لحين لحاجة إليه فإن الأرباح التي قد تتولد عنها لا تضاف إلى نصيب المساهمين وحدهم وعموما فإن حقوق الملكية يبلغ وزنها النسبي المتوسط مقارنة بإجمالي موارد المصارف الإسلامية وهذا الوزن يظل قريبا من المتوسط السائد في البنوك التجارية وإن كان لا يتسق مع ملاحظتها السابقة بخصوص أهمية حقوق الملكية عموما ورأس المال خصوصا ودورها المتطور في البنوك الإسلامية ولذلك يكون التحرك نحو رفع هذه النسبة أمر شديد الأهمية[1].

ثانيا: الموارد الخارجية

1-الودائع تحت الطلب: وهي المبالغ التي يضعها صاحبها في المصرف، ويحق له كاملة أو جزءا منها في أي وقت شاء، سواء كان السحب نقدا أو عن طريق إستعمال الشيكات أو أوامر التحويلات المصرفية لعملاء اخرين لاتدفع عليها المصارف أي عائد لعدم ثبات رصيدها الذي قد يصبح صفرا في لحظة مما لا يعطي للمصرف الفرصة لاحتسابه ضمن خطته في الإستثمار.

[1] الغريب ناصر، كتاب الأصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، دار أبو للو القاهرة، الطبعة الأولى، سنة1996، ص95.

2- الودائع الإدخارية: وهي ودائع صغيرة غالبا، ويعطي صاحبها عادة دفتر توفير وله الحق في سحب بعض أو كل هذه الوديعة في أي وقت شاء[1].

والشريعة الإسلامية تحرم التعامل بالربا بجميع صوره تحريما قاطعا، فالمصرف الإسلامي يقبل هذه الودائع على النحو التالي:

- يقبلها قرضا حسنا دون أن يدفع لأصحابها أي فائدة ربوية، ويمكن للبنك أن يستفيد من المبالغ التي تتجمع لديه عادة في إستثمارات مناسبة مشروعة، ولا يحول ذلك دون إلزام البنك بالإستجابة لطلبات السحب من هذه الودائع فورا وفي أي وقت يشاء العميل.
- يخبر المصرف الإسلامي صاحب الوديعة بأن يدعها في حساب الإستثمار مع المشاركة في الأرباح وبين أن يودع جزءا منها في حساب الإستثمار ويترك جزءا اخر لمقابلة السحب وفقا لإحتياجاته.

ونود الإشارة إلى أن مثل هذه المعاملة من المصرف الإسلامي لاتحد من حجم الودائع الإدخارية لديه، فإننا قد رأينا في البنوك الربوية أن بعض المودعين يضعون ودائعهم مع تنازلهم عن الفوائد والبعض الاخر يضعها في صناديق توفير البريد بدون فوائد ولا شك أن كلهم يتجهون إلى المصارف الإسلامية بعد إنتشارها وإتساع مجال خدماتها الإقليمي بالإضافة إلى ذلك نظام في الأرباح لمثل هذه الودائع إتخذ أشكالا متعددة ومتنوعة يشجع صغار المودعين ولكن مع هذا فإن حجم هذه الودائع النسبي في الغالب الأمر صغيرا وأصحابها ليسوا من كبار رجال المال.

3- الودائع الإستثمارية: وتشمل الودائع لأجل وودائع التوفير ويستطيع البنك الإسلامي قبول هذه الودائع من أصحابها على أساس أنه وكيل عنهم في إستثمارها وتوظيفها من خلال تفويض صريح من المودعين إما بإستثمارها في نشاط معين يختاره المودع أو بتفويض البنك بأن يختار الأنشطة المختلفة الملائمة لتوظيف هذه

[1] جميل أحمد، الدور التنموي للبنوك الإسلامية دراسة نظرية التطبيق،(1980،2000)،أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،سنة2006،ص95.

الأموال، بحيث يكون صاحب الوديعة شريكا في ناتج الإستثمار إن كان ذلك غنما أو كان غرما، وتختلف صيغ الإستثمار في البنوك الإسلامية من مضارة ومشاركة على الوجوه التي أجازتها الشريعة الإسلامية[1].

المبحث الثاني :مجالات المسؤولية الإجتماعية في البنوك الإسلامية

لم تجتمع أراء المفكرين على مجموعة معينة من مجالات المسؤولية الإجتماعية بل إقتصر البعض على تصنيفها وفقا لمجالات المسؤولية الإجتماعية كموضوع رئيسي وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى هذه المجالات.

المطلب الاول: العاملين

يتضمن هذا المجال تأثير أنشطة الشركة على الأشخاص العاملين فيها كموارد بشرية تساهم بصورة فعالة في تحقيق أهدافها، وبالتالي فهي تشمل الأنشطة التي تعمل على تحسين وضع وظروف العاملين بشكل عام كتقديم العلاج للعاملين مجانا، تحسين ظروف العمل، تقديم وسائل الأمن الصناعي، ويمثل هذا المجال مجالا داخليا من مجالات المسؤولية الإجتماعية.

كما وقد يدرج في هذا المجال كما هو متعلق بالموارد البشرية وهو ما يندرج ضمن ما يلي[2]:

- توفير فرص متكافئة للعمل وترقية لكل أفراد المجتمع.
- إعداد البرامج التدريسية للعاملين لزيادة مهاراتهم وتحقيق رضاهم عن العمل.
- تحسين بيئة وظروف العمل للمحافظة على صحة العاملين.

إن الإنفاق المستمر على الموارد البشرية في الشركة يعد إستثمارا حقيقيا على المدى القريب والبعيد، فالعمالة تعد أحد مجالات المسؤولية الإجتماعية الداخلية وقد يندرج ضمنها كذلك ما يلي[3]:

---

[1] محمود حمودة، مصطفى حسنين، أضواء على المعاملات المالية في الإسلام، مؤسسة الوراة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، سنة1999،ص176.

[2] صالح الصرافي، "**المحاسبة البيئة والتنمية المستديمة**"، مجلة التعاون الإقتصادي بين الدول الإسلامية، مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية للدول الإسلامية المجلد الثامن عشر، تركيا، 1997، ص147.

[3] خالد صبحي حبيب، مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، 2011،ص27.بتصرف.

- توفير برامج تدريبية بالداخل والخارج والإنفاق على بعض العمال الراغبين في إستكمال دراساتهم العليا وذلك تعزيزا لمهارتهم الفنية والإدارية.
- المساهمة في التأمينات الإجتماعية عن العمال بنسب معينة من رواتبهم وأجورهم للحصول على مرتب تقاعد مناسب بعد الخروج على المعاش.
- وضع نظام للحوافز والمكافئات في بعض المناسبات الوطنية والدينية.
- إقامة سكنات للموظفين أو مساعدتهم في الحصول على سكن مناسب.
- المساعدة ماديا على تأدية بعض المناسك الدينية كالحج والعمرة.
- وضع نظام ترفيهي يساعد على القيام برحلات وبرامج رياضية.

لعل جل هذه الأنشطة يهدف بالدرجة الأولى إلى توفير مناخ مناسب ومشجع بهدف بذل المزيد من الجهد والعطاء، والإحساس المستثمر بالإنتماء والولاء لصالح الشركة وإدارتها، وهو ما سيترتب عليه زيادة في الأداء الإقتصادي والإجتماعي للشركة.

المطلب الثاني: البيئة

يشمل مجموعة الأنشطة الإجتماعية التي تهدف إلى الحد من الأثار السلبية الناجمة عن ممارسة الشركة لنشاطها والتي تؤثر على البيئة، وذلك بهدف المحافظة على سلامة البيئة المحيطة بها وكذا على الموارد الطبيعية ويعتبر هذا المجال من أهم مجالات المسؤولية الإجتماعية نظرا لما تسببه من أضرار على البيئة مثل تلوث المياه، والهواء، والتربة، والتلوث الضوضائي[1].

وقد يختصرها البعض في النقاط التالية[2]:

- الإلتزام بنصوص القانون فيما يتعلق بمسببات تلوث الهواء أو المياه أو الضوضاء.
- التخلص من المخالفات بطريقة تؤدي إلى تخفيف التلوث إلى أدنى حد ممكن.
- الإقتصاد في إستخدام مصادر الطاقة والموارد الطبيعية والعمل على إيجاد مصادر بديلة جديدة.

[1] أحمد شعير، "إمكانية التعبير عن الأداء البيئي للمنشأة الإقتصادية من خلال الإطار الفكري للنظرية المحاسبية"، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد25، مصر ،1998، ص144.

[2] صالح الصرافي، "المحاسبة البيئة والتنمية المستديمة"، مرجع سابق، ص148.

كما أصبح التخطيط للتنمية مع أخذ الإعتبارات البيئية واحدا من أهم أولويات الشركات وذلك لوجود ربط طبيعي وحيوي بين التنمية والبيئة، حيث لا يمكن تحقيق أحدها بمعزل عن الاخر، وهذا التوجه ينعكس بدوره على التنمية والإستثمار طويل الأجل، بما يكفل إستمرار الإستفادة من الموارد الطبيعية[1].

ويرى البعض أن التكاليف البيئية المرتبطة بنشاط الشركة يمكن تقسيمها إلى قسمين[2]:

- تكاليف تتحملها الشركة نتيجة قياسها بتنفيذ البرامج والأنشطة الملزمة للشركة بموجب قوانين البيئة أو تلك التي تتحملها بصورة إختيارية لغرض حماية البيئة.
- تكايف إجتماعية غير مباشرة تتمثل في التضحيات الإقتصادية التي تقع على المجتمع نتيجة لممارسة الشركة لأنشطتها.

ويرى البعض الاخر أن مجال البيئة من الممكن أن يندرج ضمنه عنصران أساسيان هما[3]:

1-أنشطة متعلقة بالموارد الطبيعية كجزء من البيئة ويندرج ضمنه:

- الإقتصاد في إستخدام المواد الخام.
- الإقتصاد في إستخدام الطاقة.
- المساهمة في إكتشاف مصادر جديدة للطاقة والمواد الخام.

2-أنشطة متعلقة بالمساهمات البيئية يندرج من بينها:

- تجنب مسببات تلوث الأرض والهواء وإحداث الضوضاء.
- تصميم المنتجات وعمليات تشغيلها بطريقة تؤدي إلى تقليل المخلفات.
- التخلص من المخلفات بما يكفل التقليل من التلوث.

[1] فؤاد محمد الحمدي، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الإجتماعية للمنظمات وإنعكاساتها على رضا المستهلك، أطروحة دكتورة، جامعة المستنصرية، العراق، 2003، ص86.

[2] عباس مهدي محمود الشيرازي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل، الكويت، 1990، ص352.

[3] محمد عباس بدوي، عثمان الأميرة إبراهيم، دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة، دار المعارف، الإسكندرية، 2000، ص379.

كما يرى معظم الباحثين أن الفوائد المتوخاة من هذا المجال من مجالات المسؤولية الإجتماعية تتمثل فيما يلي[1]:

- تمكين المنشأة من تقدير كلف الإنتاج على نحو أفضل بغية الوصول بها إلى مصداقية والإبتعاد عن إحتسابها على نحو وهمي الأمر الذي ينعكس على مصداقية تسعير المنتجات ومن ثم ربحية المنشأة.
- تمكين الشركة من تخصيص الكلف على المنتجات أو العمليات أو مراكز الكلف أو مراكز الخدمات على نحو مناسب تيسيرا لتطبيق نظام المسؤولية الإجتماعية.
- مساعدة المديرين في تحقيق بعض الأهداف مثل خفض الكلفة وتحسين نوعية البيئة.
- إستشارة الطاقة الإبداعية لدى منتسبي الشركة صوب إقتفاء الطرق والأساليب المؤدية إلى خفض الكلف البيئية.
- تشجيع الشركة لإحداث تغير في العمليات الإنتاجية وبما يفضي إلى خفض المخلفات والإقلال من إستخدام الموارد وإعادة تدوير المخلفات أو تسويقها من أجل تنمية الإدراك لدى منتسبي المنشأة بشؤون صحة السلامة المهنية.
- زيادة إحتمالية تحقيق المنشأة للمميزات التنافسية وتعظيم رضا الزبائن عن منتجاتها أو خدماتها.
- دمج البيئة في قرارات النفقات الرأسمالية.
- معرفة السبل التي تقود إلى خفض النفايات.
- فهم وإدارة كلف إعادة التدوير.
- إشراك المحاسبين الإداريين ضمن فريق عمل لتبني مدخل إستراتيجي للمحاسبة الإدارية وتقييم الأداء الذي يأخذ بعين الإعتبار الشأن البيئي.

[1] لعيبي هاتو خلف، محاسبة التلوث البيئي، بحث مقدم للأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، 2009، ص19.

المطلب الثالث: خدمة المجتمع

وقد يسمى هذا النوع من مجالات المسؤولية الإجتماعية بالأداء الإجتماعي لخدمة المجتمع المحلي، أو المساهمات العامة للشركة وتشمل هذه المساهمات في مجملها جل النشاطات التي تهدف إلى تحقيق الرفاهية للمجتمع ويندرج ضمنها ما يلي[1]:

1-أنشطة عامة:

- تدعيم المؤسسات العلمية.
- تدعيم الهيئات الخاصة بالرعاية الصحية.
- تدعيم الهيئات التي تقوم بالأنشطة الثقافية.

2-أنشطة خاصة بالنقل والمواصلات:

- المساهمة في رصف وإنشاء الطرقات.
- توفير وسائل النقل للعاملين.

3-أنشطة خاصة بالخدمات الصحية:

- تدعيم البرامج التي تحد من الأوبئة والأمراض.
- توفير وسائل وإمكانيات وخدمات العناية والرعاية بالصحة.

4-أنشطة خاصة بالإسكان:

- المساهمة في تنفيذ برامج الإسكان.
- إنشاء مساكن للعاملين.

5- أنشطة خاصة برعاية مجموعات معينة من الأفراد:

- المساهمة في توفير وجبات غذائية لغير القادرين ماليا.
- المساهمة في رعاية المعوقين أو ذوي العاهات.
- المساهمة في رعاية الطفولة والمسنين.

[1] محمد عباس بدوي، عثمان الأميرة إبراهيم، دراسات في قضايا ومشاكل محاسبة معاصرة، مرجع سابق، ص380.

بالإضافة إلى تلك النشاطات يرى البعض أن هذا المجال قد يقتصر على مجموع الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق فائدة الجمهور بشكل عام كتشغيل المعاقين والعجزة، وإفساح المجال أمام طلبة الجامعات للتدريب، إقامة حضانة لأطفال المنطقة، المساهمة في الرعاية الصحية، دعم الجمعيات الخيرية وكل هذا يهدف إلى تنمية وتحقيق الرفاهية للمجتمع[1].

المطلب الرابع: العملاء

يشمل الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق رضا المستهلك، والمحافظة على هذا الرضا كالإهتمام بزيادة أمان المنتج، وعدم خداع المستهلك، والصدق في الإعلان، وتوفير البيانات اللاّزمة عن المنتج من حيث طريقة إستخدام وحدودها والمخاطر المرتبطة ومدة صلاحية الإستخدام.

ويمكن تقسيم هذا النوع من الأنشطة إلى ما يلي[2]:

1-أنشطة خاصة بتحديد وتصميم المنتج:

- القيام بالبحوث التسويقية لتحديد إحتياجات المستهلكين.
- تعبئة المنتجات بشكل يؤدي إلى التقليل من إحتمالات التعرض إلى الإصابة أثناء الإستخدام.
- تقيييم المنتجات بطريقة تؤدي إلى تحقيق إحتمالات تعرض العاملين أو الجمهور.
- إعداد برامج تدريبية أو إعلامية للتعرف على خصائص المنتج وطرق الإستخدام.
- توفير المعلومات المتعلقة بالمنتج مثل حدود ومخاطر الإستخدام وتاريخ إنتهاء الصلاحية وهذه جميعها تضاف إلى الأنشطة الإقتصادية للوحدة، وأن تحديد هذه الأنشطة تمثل إطار عملي لتحليل عناصر تكاليف تلك الأنشطة لغرض إدخال الحسابات للوصول إلى تكامل الحسابات الإقتصادية والبيئية. وأن القيام بتنفيذ هذه الأنشطة التي تحددها إدارة الوحدة هي للمساهمة في الوفاء ببعض الإحتياجات

[1] محمد بولصنام، واقع وافاق الإفصاح الإجتماعي في الجزائر دراسة حالة قطاع الإتصالات، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سنة2015، ص47.

[2] محمد سالم اللولو، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية من قبل شركات المساهمة العامة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة،فلسطين،2009،ص37.

الإقتصادية والإجتماعية والبيئية المحيطة ولذا يمكن أن تتضمن تلك الأنشطة هذا بما يتعلق بالمساهمة بمحل المشاكل الإجتماعية والبيئية[1].

2-أنشطة خاصة بتحقيق رضا المستهلك:

- وضع بيانات على غلاف المنتج للتعريف به وبحدود ومخاطر الإستخدام.
- القيام ببرامج إعلامية تعرف المستهلك بخصائص المنتج وطرق إستخدامه وتوفير مراكز الصيانة وإصلاح المنتج.

المبحث الثالث: مساهمة البنوك الإسلامية في المسؤولية الإجتماعية

تساهم البنوك الإسلامية في بناء الواقع الإقتصادي الإسلامي ولقد أخذت الحاجة في العالم الإسلامي تتنامى في هذا العصر إلى ضرورة وجود خدمات مصرفية إسلامية في العديد من البنوك التقليدية، وهذا مايدل على مدى الوعي الذي تتمتع به المؤسسات المالية المصرفية في مجتمعاتنا الإسلامية اليوم وأنها بذلك تسعى إلى القيام بواجباتها المصرفية الإسلامية وتلبية لحاجة المجتمع لمثل هذه الخدمات.

المطلب الأول: أنشطة وخدمات البنوك الإسلامية

تمارس البنوك الإسلامية معظم الأعمال والأنشطة التي تقدمها البنوك التقليدية، ولقد ركزت الخدمات التي تقدمها على الخدمات المصرفية وخدمة التمويل والإستثمار، والخدمات الإجتماعية.

أولا: الخدمات المصرفية

تعتبر الخدمات المصرفية هي أساس العمل المصرفي في البنوك، ولهذا فقد حرصت البنوك الإسلامية بالإبتعاد عن تقديم أي فوائد أو عمولات على عملياتها وذلك لأنها تدخل ضمن دائرة الربا المحرم شرعا. وتتمثل أهم الخدمات المصرفية الإسلامية التي تقدم إلى العملاء في[2]:

1- قبول الودائع.

2- تحصيل وخصم الأوراق التجارية (الكمبيالة، السندات، الشيكات).

[1] محمد مطر، "**مشاكل في المحاسبة الإجتماعية**"، مجلة المحاسب القانوني العربي، إصدار المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 114، الربع الثاني، الأردن، 2000، ص15.

[2] علي محمد الجمعة، المكتبة الإلكترونية المجانية، www.fiseb.com.p06.

3- الإعتماد المستندي.

4- خطابات الضمان.

5- التحويلات المصرفية.

6- تأجير الصناديق التجارية.

7- إدارة الممتلكات.

8- بيع الأسهم والسندات والعملات الأجنبية.

9- تقديم القروض.

ثانيا: خدمات التمويل والإستثمار

تقوم البنوك بعمليات مختلفة تساعد على تدعيم تنمية المجتمع كعمليات الإستثمار للأموال المودعة فيها، والإستثمار عمل مشروع رغب الإسلام فيه، ويأخذ الإستثمار في البنوك الإسلامية أشكالا وأساليب متنوعة ومن أهمها ما يلي:1/المضاربة، 2/المشاركة، 3/التأجير المنتهي بالتمليك، 4/بيع السلم، 5/بيع المرابحة للآمر بالشراء، 6/بيع التقسيط.

ثالثا: الخدمات الاجتماعية

تعتبر الخدمات الإجتماعية أحد الخدمات الهامة التي يجب أن تضطلع بها البنوك الإسلامية في خدمة مجتمعاتها وخدمة النشاط المصرفي الإسلامي بصفة عامة، وتتمثل هذه الخدمات في:

1) دور البنك الإجتماعي في النشاط الإستثماري:

- نسبة التوظيف.
- مدى إهتمام المصرف بتمويل الأسر الفقيرة والقادرة على الإنتاج.
- التركيز على الإستثمار المحلي الذي يجب أن يقوم به البنك من جملة الإستثمارات التي يقوم بها.
- نشر الوعي المصرفي وتدريب الطلبة.

2) دور البنك في إقامة المشروعات الإجتماعية:

- إقامة مشروعات لخدمة البيئة.
- تقديم الإعانات والمساعدات الإجتماعية.
- إقامة المؤتمرات والندوات.

3) دور البنك في تجميع الزكاة وإنفاقها ومنح القروض الحسنة:

– الخدمات التسويقية في البنوك الإسلامية: يعد التسويق المصرفي محور نشاط البنوك، وأداتها الرئيسية للتقدم وتحقيق النمو المتوازن لخدماتها فالتسويق المصرفي ذو أهمية خاصة للبنوك حيث أن تطور العمل المصرفي وإزدياد نموه بتوافر وعي تسويقي بالدرجة الأولى، وتزداد أهمية في البنوك الإسلامية التي أخذت بالظهور حديثا، وذلك لحاجة العملاء المتزايدة لمثل هذه الخدمات ولجهلهم بها[1].

ويعتبر العميل مفتاح العمل المصرفي، وإشباع رغباته يعد أهم عامل يجب أن تأخذه البنوك في إعتبارها، فمتى إستطاع البنك جذب إهتمام أكبر قاعدة من العملاء الحاليين والمرتقبين كان ذلك مؤشر على نجاح الخطط التسويقية التي يتبعها البنك، أن المنتجات أو الخدمات المصرفية على إختلاف أنواعها رغم أنها مصممة لإشباع حاجات ورغبات العملاء إلا أنها غير ملموسة، ولذا فإن هذا يحتاج إلى جهد أكبر من البنك حتى يتم تقديم وقبول تلك المنتجات لدى العملاء، ولهذا فإن إدارة التسويق في الجهاز المصرفي تعتبر هي المحرك الفعلي للعمليات المصرفية.

إن العمل المصرفي بحاجة دائمة إلى تجديد وإبتكار خدمات ومنتجات مصرفية وتسويقية جديدة، وذلك لأن حاجات العملاء المادية والمعنوية متجددة بصفة مستمرة وكذلك لوجود المنافسة القوية بين البنوك على كسب أكبر قدر ممكن من العملاء.

– بيع المرابحة في البنوك الإسلامية: المرابحة التي تجريها البنوك الإسلامية على طريقتين:

- ✓ **الأولى:** أن يتفق العميل والبنك على أن يقوم العميل بشراء البضاعة بربح معلوم بعد شراء البنك لها.

[1] علي محمد الجمعة، المكتبة الإلكترونية المجانية، www.fiseb.com.p07 .

وعلى أساس هذا البيع يقوم البنك الإسلامي بشراء السلعة التي يحتاج إليها السوق بناء على دراسته للسوق أو بناء على طلب يتقدم به أحد زبائنه يطلب فيه من البنك شراء سلعة معينة أو إستيرادها من الخارج، ويبدي رغبته في شرائها من البنك بعد وصولها، فإذا إقتنع البنك بحاجة السوق إليها وقام بشرائها فله أن يبيعها لطالب الشراء الأول أو لغيره مرابحة، وذلك بأن يعلن البنك قيمة شراء السلعة مضافا إليها تكلفة ما من مصروفات بشأنها، ويطلب مبلغا معينا من الربح على من يرغب فيها.

✓ **الثانية:** أن يعد العميل البنك بشرائها بربح معلوم مجرد وعد(ويسمى بيع المرابحة للآمر بالشراء).

وفي هذه الصورة يتقدم العميل إلى البنك طالبا منه شراء سلعة معينة بالمواصفات التي يحددها على أساس الوعد منه شراء تلك السلعة اللّازمة له فعلا مرابحة بالنسبة التي يتفق عليها، ويدفع الثمن مقسطا حسب إمكانياته التي يساعده عليها دخله.

بيع السلم في البنوك الإسلامية: يعتبر بيع السلم أحد أوجه الإستثمار التي تقوم بها البنوك الإسلامية ويحقق لها ربحا جيدا فضلا عن كونه يعود بالنفع عن عملاء البنك من ناحية زيادة إنتاجهم وتوفير النواحي المالية لهم، ولقد أخذت البنوك الإسلامية هذا النوع من العقود كأساس لممارسة بعض أنشطتها التجارية معتمدة على الشروط التي أوردها الفقهاء في هذا النوع من البيوع.

المطلب الثاني: توجهات المسؤولية الإجتماعية في البنوك الإسلامية

أجرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالإشتراك مع دار الإستثمار و Dinar standard دراسة مسحية تهدف لمعرفة مدى تطبيق البنوك الإسلامية للمعايير التي وضعتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والتي تغطي 13 عنصرا للمسؤولية الإجتماعية، ومن أهم الخطوط العريضة التي خرجت بها الدراسة بالنسبة لمعايير الهيئة المشار إليها نذكر منها ما يلي:

1- الأعمال الخيرية: لا تزال هذه الأنشطة في مقدمة أولويات البنوك الإسلامية حيث أكد 76% من المؤسسات المشاركة في الدراسة أن لديها سياسات للأنشطة الخيرية مقابل 17 % لا توجد لديها تلك السياسات، كما وجد أن هذه الأنشطة لا تزال تعد في مقدمة أولويات البنوك الإسلامية إلا أن أغلبيتها لا تهتم باستخدام إمكانياتها لزيادة الإعتمادات المخصصة للأعمال الخيرية والظروف الطارئة حيث لم يتوافر هذا إلا في 34% فقط.

2- الاستثمارات المسئولة: أكدت 55% من المؤسسات المشاركة أنها تهتم بوضع سياسات تتيح تخصيص حصص من الاستثمار لمجالات التنمية والبيئة، وذلك مقابل 38% لا تهتم.

3- إدارة الوقف والزكاة: هناك 38% من البنوك الإسلامية حسب الدراسة تدير أموال الزكاة بالنيابة عن العملاء.

وهناك عدد من البرامج الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية التي تشارك فيها المؤسسات التي تضمنتها الدراسة، ومنها برامج المشروعات متناهية المطابقة لأحكام الشريعة، وبرنامج الادخار التكافلي الخيري وهو برنامج استثماري ذو بعد اجتماعي.

المطلب الثالث: أوجه قصور البنوك الإسلامية في مجال المسؤولية الاجتماعية وعرض مبادرات بعض البنوك الإسلامية في مجال المسؤولية الاجتماعية

الفرع الأول: أوجه قصور البنوك الإسلامية في مجال المسؤولية الإجتماعية

قامت البنوك الإسلامية بالدور الإجتماعي المنوط بها، ولكن هناك عدة فجوات في التطبيق منها[1]:

1- قصور في الأنشطة الخيرية: هناك ضعف في نسبة المؤسسات التي تستهدف شرائح مؤسسات معينة تحتاج المساعدة، ونجد أن تلك المؤسسات لا تستغل البنية التحتية المتوافرة لديها للعمل على تنمية الموارد التي تخصص لتحمل المسؤولية الاجتماعية.

2- قصور في الأنشطة البيئية: تولي البنوك الإسلامية أهمية للبيئة ولكن هناك 38 % فقط من البنوك تقوم فعليا باستهداف التأثير في البيئة وذلك من خلال حصص وبرامج خاصة، وهذا مرجعه غياب المبادرات التي تطلقها البنوك الإسلامية وتعمل على دعم البيئة.

3- قصور في متابعة العملاء: البنوك الإسلامية تضع على رأس أولوياتها متابعة العملاء بنسبة 97 %، ومن ناحية الخدمية 79% والتعاملات الموثوق بها من العملاء نسب 76% وهذا يعتبر مؤشرا جيدا إلا أنه ليس كافيا للتسليم بأن البنوك الإسلامية تقوم بمسؤوليتها الاجتماعية على الوجه الأكمل.

[1] ماضي بلقاسم، خديجة لدرع، "دور البنوك الإسلامية في إرساء المسؤولية الإجتماعية في الدول الإسلامية"، أطروحة دكتوراه، جامعة عنابة، الجزائر، كلية الإقصاد، أكتوبر2011، ص48.

4- قصور في الاهتمام بالقوى العاملة: بالرغم من أن الموظفين في البنوك الإسلامية يتمتعون باهتمام كبير، نظرا لوجود سياسات تحافظ على حقوقهم وتضمن رفاهيتهم، فهناك 83% من المؤسسات المشاركة في الدراسة تتبنى سياسات تضمن تكافؤ الفرص، و93% منها توفر رواتب وحوافز مجزية 86% تعتمد سياسات ضد التمييز، إلا أن هناك قضيتين مهمتين الأولى تتعلق بعدم وضوح الحماية التي توفرها تلك السياسات الخاصة في موضوع عدم كفاءة آلية تقديم الشكوى والتعويضات، والثانية تتعلق بنسبة 52% تقريبا لديها سياسات تتعلق بالمجموعات ذات الخلفيات غير المرغوب فيه.

5- قصور في إدارة أموال الزّكاة: من الأمور التي تحتاج إلى إعادة دراسة هي إدارة الوقف وأموال الزكاة، حيث ترصد الدراسة أن 10% فقط من المؤسسات المشاركة تضع سياسات لإدارة أملاك الوقف بالنيابة عن العملاء مقابل 33% لإدارة أموال الزكاة، وتعتبر تلك النسبة متواضعة جدا بالنظر إلى المبالغ الضخمة في هذين القطاعين، أما بالنسبة للقرض الحسن فإن 59% من المؤسسات أكدت أن لديها سياسات ذات بعد اجتماعي.

الفرع الثاني: عرض لبعض المبادرات للبنوك الإسلامية في مجال المسؤولية الاجتماعية

اتخذت بعض البنوك الإسلامية عديد من المبادرات في مجال المسؤولية الاجتماعية، وتنوعت تلك المبادرات ما بين مايهتم بالتكامل، وأخرى ما يتعرض لرعاية المعاقين وركز البعض على قضايا البيئة وتم رصد مبادرة للحد من التمييز العنصري في جنوب إفريقيا.

1- برنامج "صدقة" لشركة تآزر للتأمين التكافلي بالبحرين: يعد من البرامج الرائدة التي طورتها المؤسسات المالية الإسلامية، حيث حصلت الشركة على جائزة أفضل شركة تأمين إسلامي تقديرا لدورها في المسؤولية الاجتماعية للشركات العاملة وفقا للشريعة الإسلامية.

ويعتبر منتج صدقة "تآزر" أول منتج تأميني خيري أصدرته الشركة في شهر رمضان عام 2009، ويساعد برنامج صدقة المتبرعين على ادخار تبرعات منتظمة تستثمرها الشركة في صناديق خاصة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية لعدة سنوات، وبعد انقضاء هذه المدة يتم نقل رأس المال المتراكم إلى الجهات الخيرية التي يختارها المتبرع.

2- البرامج الخيرية لبنك HSBC – أمانة: تعد من البرامج الهامة نظرا لما يتمتع به البنك وفرعه الإسلامي من مكانه في عالم الإقتصاد : ويسهم البنك متعدد الجنسيات في عديد من المؤسسات الخيرية التي تقدم مشروعات تنموية متناهية مطابقة لأحكام الشريعة في الدول الإسلامية الأشد فقرا مثل : بكستان وسريلانكا وقد أنشأ البنك بالإشتراك مع المؤسسات الخيرية "جابيور" للأطراف الصناعية في مدينتي كراتشي وإسلام أباد، وقد استفاد من هذا المشروع نحو 950 شخص حتى الأن وتم تصميم تلك الأطراف بحيث يتمكن الشخص بعد تدريبات بسيطة من السير بها بطريقة عادية تشبه الأطراف الطبيعية إلى حد كبير دون الإستعانة بأحد .

3- إستراتيجيات الإستثمار في المشروعات البيئية HSBC–أمانة: وضع البنك سياسات تهدف إلى خفض إستهلاك الكهرباء والمياه، وتخفيض كمية القمامة وإنبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وفي عام 2008 وجد أن البنك حقق خفضا قدر بـ 4.6% في استهلاك الطاقة، و9.9% في المياه و15.5% في المخلفات و4.7% في إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

ويضع البنك إستراتيجية استثمارية فريدة في مجال الاهتمام بالقضايا البيئية مثل الاستفادة من القمامة ومشروعات الطاقة المتجددة، وفيما يخص تمويل مشروعات المياه، تشير توقعات البنك إلى أن العالم سيحتاج إلى 1.8-3 تريليون دولار بين عامي2006 و2025 لإنشاء وتشغيل وصيانة محطات المياه، ونظرا لضخامة التمويل فإن القطاع الخاص سيكون مؤثرا بشكل كبير في هذا المجال، وقد إستعان البنك بخبرة المؤسسة الأم سعيا وراء الإستفادة من تلك الفرصة التي تعد إستثمارا ضخما، ليس من ناحية ضخامة التمويل فحسب بل من ناحية الفرص التي تقدمها من خلال التقنيات المستخدمة مثل أغشية تقنية المياه، وأنظمة منع التلوث ومضخات المياه...وغيرها.

4- البنك الإسلامي الأردني: تأسس عام 1978 وقد شارك في خدمة المجتمع على عدة مستويات ومن خلال عدد من المنتجات والوسائل منها: القرض الحسن، التبرعات، برنامج تمويل الحرفيين، مؤسسات الخدمات الاجتماعية، تدريب الطلاب، حماية البيئة، ويمكن توضيحها في ما يلي[1]:

[1] التقرير السنوي الثامن والثلاثون، البنك الإسلامي الأردني، سنة2016، ص26.

أ- **القروض الحسنة:** ينفرد البنك الإسلامي الأردني بتقديم قروض حسنة للمواطنين لمساعدتهم في مواجهة ماتتطلبه بعض الحالات الإجتماعية كالعلاج والتعليم والزواج من نفقات كبيرة.

ب- **التبرعات:** بلغ إجمالي التبرعات الخيرية لمختلف الجهات والمحافظات 4.6 مليون دينار منذ تأسيس البنك، وبلغ إجمالي تبرعات البنك خلال عام 2008 ماقدمته 340 ألف دينار وزعت على الجمعيات الخيرية والأنشطة والبرامج التعليمية، أما عام2009 فقد بلغت قيمة التبرعات 70 ألف دينار، وقد إجمالي التبرعات التي قدمها البنك منذ تأسيسه وحتى نهاية عام 2009 حوالي 5.7 مليون دينار.

ج- **تمويل الحرفيين والمهنيين:** بدأ البنك هذا البرنامج عام 1994 بأسلوب المشاركة، هذا فضلا عن التمويلات التي تتم بأسلوب المرابحة، وقد تم تمويل 692 مشروعا في الربع الأول من عام 2009 بقيمة 8.2 مليون دولار.

د- **مؤسسات الخدمات الإجتماعية:** كما أسس البنك الإسلامي الأردني شركة الأمين الإسلامية كمؤسسة إجتماعية تقوم على مبادئ التعاون والتكافل الإجتماعي، شارك في تأسيسها العديد من الشركات المالية والتجارية والصناعية والعقارية والخدمية داخل الأردن وخارجه.

هـ- **تدريب طلاب المعاهد والجامعات:** يستقبل البنك سنويا مئات من الطلاب وطالبات الجامعات والمعاهد بالمملكة للتدريب على أعمال المصارف الإسلامية، وذلك إسهاما منه في زيادة الوعي المصرفي الإسلامي وإثراء المعرفة العلمية للأجيال الصاعدة.

و- **المشاركة في حماية البيئة:** وضع البنك عدة سياسات تهدف إلى الحد من التأثيرات الضارة على البيئة وتتضمن تلك السياسات: منع التدخين في أي مكان من المباني التابعة للبنك، الحرص على التيقن من عدم توجيه التمويل إلى أية مؤسسة على صلة بتصنيع أو التجارة في التبغ أو السّجائر.

وكذلك التحول إلى استخدام تقنية البريد الإلكتروني للحد من استخدام الورق ومنع تمويل السيارات القديمة نظرا لتأثيراتها الضارة بالبيئة والتأكد من أن التمويل الموجه للمصانع يتفق مع المعايير البيئية والتوجهات الحكومية الداعية إلى الحد من الإنبعاثات الضارة.

خلاصة الفصل:

وأخيرا نستنتج مما سبق أن المسؤولية الإجتماعية للبنوك الإسلامية تمتاز بأنها تعهد بمثابة مكسب للمؤسسة وليست تكلفة كما هو الحال في المؤسسات المالية التقليدية، ويرجع هذا إلى أن أخلاقيات العمل المصرفي القائم على الشريعة الإسلامية أعطت هذا المفهوم بعدا مختلفا، كما أعطت طريقة إستراتيجية مهمة للتفكير في الأعمال الخيرية.

تمتاز البنوك الإسلامية بخصائص هي من سمات ومبادئ المنهج الإسلامي ،حيث تبين هذه الخصائص الدّور الحقيقي للبنك الإسلامي وتشير إلى عمق المنظور الإسلامي للتنمية الإقتصادية الإجتماعية ويعتبر البنك الإسلامي نظام إجتماعي شامل يهدف إلى غرس القيم في المجتمع، في مختلف المعاملات الإنسانية والإقتصادية والاجتماعية وقيام البنوك الإسلامية بمسؤوليتها الإجتماعية مع مراعاة متطلباتها يعد واجبا دينيا وأخلاقيا تجاه المجتمع.

وأخيرا تساهم البنوك الإسلامية من خلال المسؤولية الإجتماعية في تمويل مشروعات الرعاية الصحية والإجتماعية، وزيادة الوعي الإدخاري لدى أفراد المجتمع، من خلال سهولة الوصول إلى الأوعية والأدوات الإدخارية والمساهمة في التأهيل العلمي والقضاء على الأمية وزيادة الوعي المصرفي لأبناء المجتمع.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية للبنك الإسلامي الأردني

تمهيد:

لقد أصبحت البنوك الإسلامية مطلبا جماهريا إسلاميا، لذلك عندما بدأت في الظهور أقبل عليها الجماهير من منطلق الحرص على تعاليم الإسلام، وبمرور الأيام تنامت هذه البنوك وانتشرت في معظم الدول العربية، وانصرف إليها الكثير من العملاء إلى البنوك الإسلامية وتوجهوا نحو التعامل معها.

حيث تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في المجتمع بالدرجة الأولى من خلال تطبيقها لمختلف الأعمال والأساليب التمويلية المشروعة، والتي تسهل على المتعاملين المسلمين التعامل معها والابتعاد عن التعامل مع البنوك التقليدية التي تفرض عليهم التعامل بالربا.

والواقع المشاهد يؤكد أن البنوك الإسلامية فرضت نفسها على الساحة الاقتصادية وسوق المال في العالم العربي بل والدولي وأصبح وجود هذه البنوك واقعا، رغم كل التحديات التي تواجهها والتهم التي يحاول البعض إلصاقها بها.

وسنحاول في هذا الفصل أن نعرف أحد هذه البنوك الإسلامية ، البنك الإسلامي الأردني من حيث تأسيسه، ثم الأهداف ومختلف الأنشطة والأعمال المتبعة لتحقيق هذه الأهداف.

سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة تطبيقية الإسلامي الأردني، وذلك بتقديم عام للبنك ومختلف المجالات التي تناولها، وذلك حسب المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول**: تقديم البنك الإسلامي الأردني.
- ✓ **المبحث الثاني** :مجالات المسؤولية الاجتماعية في البنك الإسلامي الأردني.

المبحث الأول: تقديم البنك الإسلامي الأردني

يعتبر بنك الإسلامي الأردني نموذجا للبنوك الإسلامية في الأردن والذي يراعي تعاملاته المبادئ الإسلامية من عدم التعامل بالربا أخذا وعطاء، أو نوعية المشاريع التي يقوم بتمويلها، كما يعتبر هذا البنك محور دراستنا الذي من خلاله سنحاول معرفته في هذا النوع من البنوك.

المطلب الأول: تأسيس وتعريف البنك الإسلامي الأردني

أولا: تأسيس البنك

تأسس البنك الإسلامي الأردني بموجب قانون خاص نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 1978/04/01[1] وبالضبط في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية وسجل بصفة شركة مساهمة عامة محدودة في سجل الشركات بتاريخ 1978/11/28م تحت رقم (124) وذلك حسب متطلبات قانون الشركات الساري المفعول آنذاك وطبقا لأحكام قانون البنك الإسلامي الأردني المؤقت رقم (113) لسنة 1978 الذي حل محله القانون رقم 62 لسنة 1985م والذي تم إلغاؤه بموجب قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000م الساري المفعول اعتبارا من 2000/08/02 الذي اشتمل على فصل خاص بالبنوك الإسلامية[2].

باشر الفرع الأول للبنك عمله في 1979/9/22 م برأسمال مدفوع لم يتجاوز المليوني دينار أردني من رأس ماله المصرح به البالغ أربعة ملايين دينار أردني، وقد أصبح رأسماله (100) مليون دينار أردني (أي حوالي 141 مليون دولار أمريكي) وذلك بعد أخذ موافقة مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية المعتمدة يوم 2009/8/2[3].

كما حقق البنك مزيدا من الإنجازات، لعام 2016 مواصلا مسيرته الخيرة محققا النجاح تلو النجاح، معززًا مكانته سنة بعد أخرى، فلقد بلغت الموجودات في نهاية العام حوالي 4.1 مليار دينار وبنسبة نمو حوالي 7.9 عن العام السابق، وبلغ مجموع أرصدة أوعيته الادخارية حوالي 3.6 مليار دينار وبنسبة نمو حوالي 7.7% عن العام السابق، وارتفع مجموع أرصدة توظيفاته المالية ليبلغ حوالي2.9 مليار دينار وبنسبة نمو حوالي3.4% عن العام السابق، في حين بلغت حقوق المساهمين حوالي343 مليون دينار، وبلغت إيرادات الاستثمار المشترك

---

[1] موسى شحادة:"تجربة البنك الاسلامي الأردني"، ورقة مقدمة لملتقى الاستثمار والتمويل الاسلامي في الشرق الأوسط المنعقد في مركز الملك حسين بن طلال للمؤتمرات- البحر الميت، عمان، الأردن ، 2-3 /2010/3 ، ص 02.

[2] البنك الاسلامي الاردني:"التقرير السنوي السادس والثلاثون" اصدارات البنك، عمان، 1430هـ/2014م، ص02.www.jordanislamicbank.com

[3] موسى شحادة:"تجربة البنك الاسلامي الأردني"، مرجع سابق، ص02.

حوالي198 مليون دينار والأرباح قبل الضريبة حوالي 84 مليون دينار والأرباح بعد الضريبة حوالي 54 مليون دينار، وبمعدل عائد بعد الضريبة على متوسط حقوق المساهمين 16.52%وذلك على الرغم مما يشهده الاقتصاد العالمي والمنطقة المحيطة من أزمات وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد الوطني .هذا وأوصى مجلس الإدارة للهيئة العامة في اجتماعها العادي بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 15%من رأسماله المدفوع، كما أوصى إلى الهيئة العامة غير العادية بتوزيع أسهم مجانية بنسبة 20% من رأس المال المدفوع وذلك برسملة جزء من الأرباح المدورة ليرتفع رأسمال البنك من 150 مليون دينار/سهم إلى 180 مليون دينار/سهم .وخال عام 2016، تم الاستمرار بتطوير وتوسيع وتحسين الخدمات المصرفية، وتركيب وتشغيل المزيد من الصرافات الآلية في كافة أنحاء المملكة لخدمة المتعاملين على مدار الساعة، وتم استكمال العمل على مشروع تطبيق أمن وحماية بيانات صناعة البطاقاتPCI-DSS والحصول على شهادة الاعتمادية، كما تم إضافة خدمات جديدة على أجهزة الصرف الآلي(الإيداع النقدي الفوري، تسديد الفواتير وخدمة إعادة شحن البطاقات للأجهزة الخلوية)، وتطوير واستحداث وانجاز عدد من الأنظمة والمنتجات.كما استمر مصرفنا في توفير الطاقة البديلة في بعض مقرات تواجده وذلك بالاستفادة من توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الخلايا الشمسية مستغلًا المساحات على أسطح الفروع لتركيب تلك الخلايا، مما يحقق وفرًا وتخفيضًا في فاتورة الكهرباء والمساهمة في التخفيف من الأحمال الكهربائية العالية في المملكة وبالتالي المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني وحماية البيئة. ومن الجدير ذكره إن هذا المشروع بدأ بثلاثة فروع كمرحلة أولى، وبعد تشغيل المرحلة الثالثة فإن نظام توليد الطاقة المتجددة يعمل في17 فرعًا من فروع مصرفنا، بالإضافة إلى نظامي توليد الطاقة في مركز البوندد التابع للبنك واللذان يغذيان مكتب للبنك ومركز البوندد ومركز المعافاة من الكوارث. وما كان هذا الإنجاز إلا توفيقًا وفضاً من الله سبحانه وتعالى، وثمرة دعم متواصل من المؤمنين بفكر هذه المؤسسة ومنهج عملها والمتعاملين معها، ونتاج جهدٍ موصولٍ متميز من إدارة البنك التنفيذية ومن العاملين فيها، جزى الله الجميع عنا خير الجزاء. وسيستمر البنك بالسير على نهجه القويم إن شاء الله، خادمًا لرسالته، متفاعلا مع احتياجات الاقتصاد الوطني والمجتمع المحلي مساهمًا في كل عمل خير ما استطاع إلى ذلك سبيلًا. وأسجل شكري إلى أعضاء هيئة الرقابة الشرعية على جهودهم في تبصيرنا بأعمال البنك الشرعية.

الفرع الثاني: تعريف البنك

يقدم البنك خدماته المصرفية والاستثمارية والتمويلية من خلال فروعه البالغة 70 فرع و16 مكتب والمنتشرة في جميع أنحاء المملكة بالإضافة إلى مكتب البوندد.

ويمكن تعريف البنك الإسلامي الأردني كما يلي:

هم مؤسسة استثمار مشترك تسعى لتحقيق مصلحة المستثمرين من خلالها، كما أنه مؤسسة اجتماعية تسعى لتحسين الحاجات الاجتماعية وتغطيتها قدر الإمكان، كما انه مؤسسة مصرفية وطنية تحرص على أن تكون ممارستها سند للتنمية الوطنية، الاقتصادية منها والاجتماعية، وبعد كل هذا وذاك هو مؤسسة مصرفية إسلامية تسعى لنيل مرضاة الله سبحانه وتعالى من خلال ترسيخ القيم والمثل العليا للمنهج الإسلامي بشكل عام، وفي مجال المعاملات المالية والمصرفية بشكل خاص، وهذا ما يقتضي مراعاة كل هذه الإبعاد وتحقيق التوازن فيما بينهما في ظل لبيئة التشريعية المتاحة وما يحيط به من ظروف قد لا تكون مواتية في كثير من الأحيان[1].

ودوره لا يقتصر على كونه مؤسسة أعمال تسعى لتحقيق مصلحة المساهمين فهو أيضا[2]:

مؤسسة من المؤسسات الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك فانه رائد العمل المصرفي الإسلامي في الأردن، فمنذ تأسيسه يحرص على تأدية مسؤولياته الاجتماعية والمصرفية جنبا إلى جنب، حيث نص عقد التأسيس والنظام الأساسي له في بند الغايات والأعمال "يهدف إلى تغطية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في ميدان الخدمات المصرفية ...".

ويتخذ البنك من قيم العقيدة الإسلامية منهجا ودستورا، ومن مبادئ الاقتصاد الإسلامي هداية ونبراسا، محققا دورا فعالا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، محتلا مكانة متميزة بين المصارف العاملة في الأردن.

[1] البنك الاسلامي الاردني، تقرير المسؤولية الاجتماعية ،2015، ص 22.

[2] البنك الاسلامي الاردني، تقرير المسؤولية الاجتماعية، مرجع سابق، ص10.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي الأردني وأهدافه والأعمال والخدمات التي يقدمها

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للبنك

أنظر الملحق رقم 01.

الفرع الثاني: أهداف البنك الإسلامي الأردني

يسعى البنك الإسلامي الأردني إلى تحقيق عدة أهداف أهمها[1]:

- توسيع نطاق تعامل الجمهور مع القطاع المصرفي عن طريق الخدمات المصرفية غير الربوية، مع الاهتمام بإدخال الخدمات الهادفة لإحياء صور التكافل الاجتماعي المنظم على أساس المنفعة المشتركة.
- تطوير وسائل اجتذاب الأموال و المدخرات و توجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي غير ألربوي.
- توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة، و لاسيما تلك القطاعات البعيدة عن إمكان الاستفادة من التسهيلات المصرفية المرتبطة بالفائدة.
- تقديم الخدمات المصرفية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار القامة على غير أساس الفائدة أخذا وعطاء في جميع الصور والأحوال.
- الالتزام بترسيخ قيم المنهج الإسلامي بالتعامل مع الجميع وفق أحكام الشريعة الإسلامية خدمة لمصلحة المجتمع العامة.
- الحرص على تحقيق التوازن بين مصالح ذوي العلاقة من مساهمين ومستثمرين وممولين وموظفين.
- السعي إلى كل جديد في مجال الصناعة المصرفية والتكنولوجية، والتطلع لبلوغ ثقة الجميع في خدماتنا المميزة التي تتماشى مع المتغيرات ضمن إطار التزامنا بمنهجنا الإسلامي.

يتضح فيما تقدم شمول الأهداف بحيث تغطي احتياجات وحدات العجز وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

الفرع الثالث: الأعمال والخدمات التي يقدمها البنك

يقدم البنك خدماته المصرفية والاستثمارية والتمويلية من خلال فروعه البالغة (62 فرعاً و13 مكتب)[2]، والمنتشرة في جميع أنحاء المملكة الأردنية الهاشمية، كما يقدم خدمات الصراف الآلي والتي يبلغ عددها في

[1] البنك الإسلامي الأردني: قانون البنك الإسلامي الأردني، 1985، ص 08.

[2] موسى شحادة:"**تجربة البنك الاسلامي الأردني**"، مرجع سابق، ص18.

الفروع والمرافق العامة في جميع أنحاء الأردن (84) جهازاً، و يمكننا إجمال أهم الأعمال التي يقدمها البنك فيما يلي[1]:

- قبول الودائع النقدية في حسابات مختلفة سواء في حسابات ائتمان أو حسابات استثمار مشترك أو حسابات استثمار مخصص.
- إصدار سندات مقارضة مشتركة أو سندات مقارضة مخصصة أو إنشاء محافظ استثمارية أو صناديق استثمارية.
- أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة.
- ممارسة الأعمال المصرفية الأخرى.
- القيام بدور الوصي المختار.
- القيام بدور الوكيل الأمين في مجال الخدمات الاجتماعية.
- منح الائتمان بجميع أنواعه بما في ذلك تمويل العمليات التجارية.
- تقديم خدمات الدفع بما في ذلك السحوبات البنكية وبطاقات الدفع والائتمان والشيكات السياحية وإدارتها.
- التعامل بأدوات السوق النقدي وبأدوات سوق رأس المال بيعا وشراء سواء لحسابه أو لحساب عملائه.
- شراء الديون وبيعها سواء بحق الرجوع أو بدونه.
- التمويل بطريقة التأجير.
- التعامل بالعملات الأجنبية في أسواق الصرف الآنية والآجلة.
- إدارة إصدارات الأوراق المالية أو التعهد بتغطيتها وتوزيعها والتعامل بيها.
- تقديم الخدمات الإدارية والاستشارية للمحافظ الاستثمارية وتقديم خدمات أمين الاستثمار، ويشمل ذلك إدارة الأموال واستثمارها لحساب الغير.
- عمليات الإدارة والحفظ الأمين للأوراق المالية والأشياء الثمينة.
- أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة، وذلك من خلال الوسائل التالية[2]:

[1] نفس المرجع السابق، ص07.

[2] قانون البنوك، قانون رقم 28، لسنة 2008، ص 16.

- تقديم التمويل اللازم، كليا أو جزئيا، للعمليات القابلة للتصفية الذاتية في مختلف المجالات، بما في ذلك صيغ التمويل بالمضاربة والمشاركة المتناقصة وبيع المرابحة للأمر بالشراء وغيرها من صيغ التمويل التي توافق عليها هيئة الرقابة الشرعية ولا يعترض عليها البنك المركزي.
- توظيف الأموال التي يرغب أصحابها في استثمارها المشترك مع سائر الموارد المتاحة لدى البنك الإسلامي وذلك وفق نظام المضاربة المشتركة، ويجوز للبنك الإسلامي في حالات معينة أن يقوم بالتوظيف المحدد حسب الاتفاق الخاص بذلك.
- استثمار الأموال في مختلف المشاريع.

المبحث الثاني: مجالات المسؤولية الاجتماعية في البنك الإسلامي الأردني

استمر البنك في تحمل مسؤولياته الاجتماعية والعمل على ترسيخ القيم الإسلامية في المعاملات المصرفية المعتادة، والتفاعل الإيجابي مع الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي ودرست عدة مجالات نتطرق لها.

المطلب الأول: العملاء

وفي ما يلي نماذج مما قام به البنك في هذا المجال خلال عام 2016:

أ- المؤتمرات والندوات: واصل البنك خلال عام 2016 المشاركة في فعاليات ومؤتمرات والندوات التي تعمل على نشر وتطوير أعمال الصيرفة الإسلامية[1].

- التعاون مع المؤسسات المالية الإسلامية.

- درج البنك على المشاركة في المؤتمرات والندوات المحلية والخارجية التي تتصل بمجالات عمله، أو ما يساعد منها على تطور أعمال المصارف الإسلامية، ولا سيما التي تعقد منها في نطاق البنك الإسلامي للتنمية، مجموعة البركة المصرفية، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية واتحاد المصارف العربية، وعلى سبيل المثال قام البنك خلال عام 2015 بتنظيم أو رعاية أو دعم[2]:

- المؤتمر السنوي الرابع عشر للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) والذي انعقد في البحرين بمبلغ (5) آلاف دولار.

[1] البنك الإسلامي الأردني، التقرير السنوي الثامن والثلاثون للمسؤولية الاجتماعية ،2016 ، ص24.

[2] البنك الإسلامي الأردني، تقرير المسؤولية الإجتماعية،2015 ، ص34. www.jordanislamicbank.com

– منتدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة "الطريق إلى النمو" بتنظيم من إتحاد المصارف العربية والبنك المركزي الأردني وجمعية البنوك في الأردن والذي عقد في الأردن بمبلغ (7.500) دولار.

– مؤتمر الحوكمة الإدارية للمؤسسات المالية الإسلامية بعنوان "الدروس المستفادة من التطورات الدولية الحديثة" بتنظيم من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية والبنك الدولي والذي عقد في عمان بمبلغ (35) ألف دولار، واستقبال الضيوف المشاركين في المؤتمر بمبلغ (1.785) دينار.

– المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية، بالتعاون مع وحدات مجموعة البركة المصرفية وبشراكة استراتيجية مع بنك البركة الإسلامي وبنك البركة التركي ومجموعة البركة المصرفية والذي عقد في البحرين بمبلغ (5)آلاف دولار.

– المؤتمر السنوي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)بشراكة استراتيجية مع وحدات مجموعة البركة المصرفية وبالتعاون مع البنك الدولي والذي عقد في البحرين بمبلغ (5) آلاف دولار.

– منتدى الإجراءات الرقابية الاحترازية والممارسات السليمة لإدارة المخاطر بتنظيم من إتحاد المصارف العربية والذي عقد في عمان (7.500) دولار.

– التعاون مع المهتمين بفكرة البنوك الإسلامية على أعمال وتطبيقات البنك المختلفة وعلى سبيل المثال، قام البنك خلال عام 2015 بتنظيم أو رعاية أو دعم:

- ✓ المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية بعنوان "إدارة السيولة في المصارف الإسلامية" بتنظيم من الجامعة الأردنية/كلية الشريعة بمبلغ (15) ألف دينار.
- ✓ المؤتمر العالمي الدولي الأول بعنوان "البعد المعرفي والإبداعي في العمل المصرفي بين المصارف الإسلامية" بتنظيم من مركز من تمكين للتنمية الإدارية والفنية والذي عقد في البحر الميت بمبلغ (5) آلاف دينار.
- ✓ ملتقى ومعرض الصيرفة الإسلامية الأول لطلبة الجامعات الأردنية بتنظيم من الجامعة الأردنية/كلية الشريعة والذي عقد في عمان.
- ✓ جوائز التميز والإنجاز المصرفي لعام 2015/ الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب بمبلغ(5)آلاف دولار.
- ✓ ورشة عمل الصكوك الإسلامية السيادية وأهميتها للاقتصاد بتنظيم مركز تمكين للتنمية الإدارية والفنية بمبلغ(5)آلاف دينار.

ب–صندوق التأمين التبادلي: استمر البنك في رعاية صندوق التأمين التبادلي لمديني البنك الذي تم استحداثه في عام 1994 ويتضامن من خلاله المشتركون فيه على جبر الضرر الذي يلحق بأحدهم بتسديد رصيد مديونيته تجاه البنك في حالات الوفاة أو العجز الدائم أو الإعسار المستمر، بالإضافة إلى أن هذا الصندوق يعتبر مخففا للتعرض للمخاطر اعتبارا من العام 2014 بعد موافقة البنك المركزي الأردني على ذلك[1].

وخلال عام 2014بلغ عدد الحالات التي تم التعويض عنها (163)حالة، وبلغت التعويضات المدفوعة عنها حوالي (705)آلاف دينار، أما إجمالي عدد حالات التعويض منذ تأسيس الصندوق حتى نهاية عام2014 فقد بلغ(1.755)حالة، وبلغت التعويضات المدفوعة عنها حوالي(6)ملايين دينار. وفي نهاية 2014 بلغ رصيد الصندوق حوالي (54)مليون دينار، وبلغ العدد القائم للمشتركين في الصندوق حوالي (126)ألف مشترك، ومجموع أرصدة مديونيتهم حوالي(861)مليون دينار، مقابل رصيد للصندوق مقداره حوالي(44.7)مليون دينار، مجموع أرصدة مديونيتهم حوالي(636.4) مليون دينار في عام 2013.

ومن الجدير ذكره، أن البنك وسع مظلة المؤمن عليهم اعتبارا من 2012/1/1 لتشمل كل من تبلغ مديونيته (75) ألف دينار فأقل بدلا من (50)ألف دينار وفي 2013/3/1 أصبحت مظلة التكافل تشمل متعاملي المرابحة، وسبق البنك أن أوسع مظلة المؤمن لهم في 2010/1/1 لتصبح (50) ألف دينار فأقل بدلا من (40)ألف دينار فأقل والتي حددت في 2007/8/1 بعد أن كانت (25) ألف دينار فأقل.

ج–القروض الحسنة: يقوم البنك الإسلامي الأردني ومنذ أن بدأ في ممارسة أعماله، بتقديم قروض حسنة للمواطنين لمساعدتهم في مواجهة ما تتطلبه بعض الحالات الاجتماعية المعتبرة كالعلاج والتعليم والزواج من نفقات آنية وقد بلغت القروض الحسنة التي منحها البنك خلال عام 2016 حوالي(18.6)مليون دينار، استفاد منها (21.9)ألف مواطن وذلك مقابل حوالي (19.3)مليون دينار في عام 2015، كان قد استفاد منها (22.1)ألف مواطن، أما العدد الإجمالي للمستفيدين من القروض الحسنة التي قدمها البنك منذ بداية تأسيسه وحتى نهاية عام 2016 [2].

[1] البنك الإسلامي الأردني، التقرير السنوي السادس والثلاثون، 1435هـ-2014م ،ص117.

[2] البنك الإسلامي الأردني، التقرير السنوي الثامن والثلاثون للمسؤولية الإجتماعية،2016،ص34.

فقد كان حوالي (426)ألف مواطن وبلغت قيمتها الإجمالية حوالي (254)مليون دينار ومن ضمنها القروض الحسنة التي يتم تقديمها للشباب والمقبلين على الزواج بالتنسيق مع جمعية العفاف والتي بلغ إجماليها حوالي (5.3)مليون دينار موزعة على(9.448)مستفيدا.

والقروض الحسنة المقدمة للمعلمين، من خلال الاتفاقية الموقعة مع نقابة المعلمين الأردنيين، والتي بلغ إجمالي حوالي(5.6)مليون دينار موزعة على (8.344)مستفيدا.

كما يستقبل البنك ودائع في حد "حساب القرض الحسن" من الراغبين في إقراضها عن طريق البنك كقروض حسنة، حيث بلغ رصيد هذا الحساب في نهاية عام 2016حوالي (1.8)مليون دينار.

المطلب الثاني: البيئة

من أبرز ما قام به البنك خلال 2016 [1]:

أ–السيارات الهجينة والكهربائية: يشهد سوق السيارات إقبالا متزايدا على شراء السيارات الهجينة والسيارات التي تعمل على الكهرباء وذلك كون سعرها مناسب ولتوفيرها في استهلاك الوقود وتأمين بيئة نظيفة، كما أن معظم تجار السيارات بدئوا بالتركيز على هذا النوع من السيارات كونها تدر أرباحا أكثر من غيرها.

وحرصا من البنك على مواكبة التطورات في جميع المجالات جاء طرح منتج تمويل السيارات الهجينة والسيارات التي تعمل على الكهرباء بشروط مسيرة (مدد سداد تصل إلى 84شهرا، ضمانات مسيرة ونسب ربح منافسة)ويتم طلب فحص فني للسيارة قبل منح التمويل.

ب–"منتج شمسنا": إن قطاع الطاقة من القطاعات التي تحمل الكثير من التحديات ولاسيما قطاع الطاقة الكهربائية والذي يشهد ارتفاعا في تكاليفه بشكل كبير وغير مسبوق وخاصة مع تصاعد الأحداث في دول المنطقة والتي تزيد من هذه التحديات، لذا فالبحث عن الحلول البديلة أصبح محض اهتمام الشركات والمصانع والأفراد على حد سواء، غير أن قلة التجارب في هذا الحقل والتكلفة المادية لمثل هذه المشاريع قد تمثل عائقا للمضي قدما في مثل هذه المشاريع ولكن التجارب التي تحولت إلى قصص نجاح تعطي دافعا قويا لهذه المشاريع والنتائج الإيجابية التي تحققها تبدد مخاوف المقبلين على هذه المشاريع وأما ما يخص التكلفة المادية

[1] البنك الإسلامي الأردني، تقرير المسؤولية الإجتماعية، ،2016، ص46.

فإنه يتحتم على القطاع المالي في المملكة أن يساعد على تخطي العقبات المادية الراغبين في إقامة مثل هذه المشاريع.

وأما ما يخص التكلفة المادية فإنه يتحتم على القطاع المالي في المملكة أن يساعد على تخطي العقبات المادية للراغبين في إقامة مثل هذه المشاريع بمساعدتهم في تسيير حصولهم على التمويل اللازم وذلك من خلال طرح منتجات تساعد في تسويق هذه المشاريع وتزيد من انتشارها لذا تم طرح هذا المنتج ليتناسب مع قطاعات المتعاملين من الشركات والأفراد وبشروط ميسرة،(مدد سداد تصل إلى 84شهر ونسب تمويل تصل إلى 100% وحصول المتعامل صاحب الحسابات الاستثمارية على عوائد التأمينات النقدية إذا كانت ضمانا للتمويل الممنوح ونسب ربح منافسة).

ويقوم العميل بتقديم مواصفات نظام الطاقة المتجددة ودراسة الجدوى ومدى ملائمة النظام للوحدة(السكنية/ التجارية/...الخ).

التي يرغب المتعامل بتزويدها بالنظام بالتعاون مع الشركة البائعة للنظام.

ج-المشاريع الخاصة بالبنك والمتعلقة بتوفير الطاقة البديلة: استمر البنك في توفير الطاقة البديلة في مقرات تواجده وذلك بالاستفادة من توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الخلايا الشمسية مستغلا المساحات على أسطح الفروع لتركيب تلك الخلايا، مما يحقق وفرا وتخفيضا في فاتورة الكهرباء والمساهمة في التخفيف من الأحمال الكهربائية العالية في المملكة وبالتالي المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني وحماية البيئة، من الجدير ذكره إن هذا المشروع بدأ في شهر "تموز" من عام 2013 بثلاثة فروع كمرحلة الأولى، وبعد تشغيل المرحلة الثالثة فإن نظام توليد الطاقة المتجددة يعمل في (17)فرع من فروع مصرفنا، بالإضافة إلى نظامي توليد الطاقة في مركز البوندد ومركز المعافاة من الكوارث.

كما تم أخذ الموافقات والتراخيص اللازمة والانتهاء من إجراءات دراسة أثر الربط لإنشاء محطة توليد للطاقة في عمان تتبع شركة الكهرباء الأردنية لتغطية (75%) من استهلاك فروع ومكاتب وإدارات البنك في محافظات الوسط (عمّان، الزرقاء، مأدبا)من الكهرباء والعمل جاري لإنشاء المحطة في العام2017 وكذلك تم أخذ الموافقات والتراخيص اللّازمة لإنشاء محطة توليد للطاقة في إربد تتبع شركة كهرباء إربد لتغطية استهلاك فروع ومكاتب البنك في محافظات الشمال(إربد، الرمثا، جرش، علجون والمرفق)من الكهرباء والعمل جاري لتشغيل المحطة في العام 2017.

د–قيام البنك باستبدال وحدات الإنارة التقليدية بوحدات إنارة موفرة للطاقة "LED": تتميز وحدات الإنارة "**LED**" بطول عمرها التشغيلي مقارنة بوحدات الإنارة التقليدية مما يقلل تكاليف الصيانة، كما توفر هذه الوحدات مستوى إنارة أفضل وانبعاث حراري أقل وانبعاث شبه معدوم للأشعة[1].

–فوق البنفسجية مما يحد من الآثار السلبية الناتجة من تعرض الإنسان للإنارة، كما يعد هذا النوع من الإنارة الأكثر توفير للطاقة إذ توفر حوالي35%من قيمة استهلاك الإنارة للكهرباء سنويا، وتتواجد هذه الوحدات في(55)فرعا ومكتبا بالإضافة إلى مباني الإدارة العامة للبنك، وجاري العمل على استبدال الوحدات التقليدية في باقي فروع ومكاتب البنك بهذه الوحدات.

هـ–استخدام البنك أنظمة التكييف المركزية المجهزة بنظام"VRF": يعتبر نظام التكييف "VRF"أحدث نظام قدمته شركات التكييف، فهو يمتاز بالسهولة في تركيبه وتوفيره في استخدام الكهرباء بنسبة تصل إلى حوالي (25%)عن أنظمة التكييف الأخرى بالإضافة إلى إمكانية التحكم بوحدات التكييف مركزيا حيث يمكن ضبط درجة الحرارة فيها وتشغيلها وإطفاءها آليا بواسطة جهاز الحاسوب، وبالتالي الحصول على التشغيل الأمثل للنظام ومزيدا من التوفير في استهلاك الكهرباء وتقليل تكاليف الصيانة، وتتواجد هذه الأنظمة في"36"فرعا ومكتبا بالإضافة إلى مباني الإدارة العامة للبنك وإحدى الشركات التابعة للبنك وجاري العمل على استبدال الأنظمة التقليدية في باقي فروع ومكاتب مصرفنا بهذا النظام.

و–ترشيد استهلاك المياه:

–بدأ البنك في العام 2015بتركيب لوازم توفير المياه وذلك بعد إجراء ما يلزم من فحوصات وتحديد المباني والفروع التي يجب أن تكون بها تلك اللّوازم، ويبلغ عدد الفروع والمكاتب التي تم تركيب تلك اللّوازم فيها (40)فرعا ومكتبا بالإضافة إلى مباني الإدارة العامة للبنك وثلاثة مجمعات استثمارية وسيتم الانتهاء من هذا المشروع في العام2017.

– الاستمرار بعضوية جمعية البيئة الأردنية.

– المؤتمر الطلابي البيئي الخامس بعنوان "مشاريع بيئية في مدارسنا الأردنية" بتنظيم من مدارس الرضوان بمبلغ ألف دينار.

[1] البنك الإسلامي الأردني، تقرير المسؤولية الإجتماعية، 2016،ص47.

– مؤتمر ربط أنظمة الطاقة المتجددة الكبيرة على شبكات النقل والتوزيع بتنظيم من لجنة "سيجري الوطنية الأردنية" بمبلغ (5) آلاف دينار، بالإضافة إلى التبرعات العينية بمبلغ (4) آلاف دينار.

– مبادرة "مدينتي بيئتي" والتي أطلقتها جمعية البيئة الأردنية في منطقة شفا بدران لإعادة التدوير بمبلغ ألف دينار.

– المساهمة في تركيب نظام الطاقة الشمسية المتجددة في مسجدين بمبلغ ألفي دينار.

المطلب الثالث: العاملين

أ– برنامج تمويل المهنيين والحرفيين: اهتم البنك منذ البداية بتمويل متطلبات مشاريع ذوي المهن والحرف بصيغة المرابحة، وفي عام 1994إستحدث البنك برنامجا خاصا لتمويل مشاريع هذه الفئة بأسلوب المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك الذي يقضي بتسديد التمويل من الإيرادات الذاتية للمشروع الممول. ولإعطاء مزيدا من الاهتمام لهذه المشاريع قام البنك في عام 2013 برفع رأس مال شركة السماحة للتمويل و الاستثمار التابعة له إلى (8) ملايين دينار وعدل عقد التأسيس ونظامها الأساسي ليشمل تمويل المشاريع وذوي الحرف الصغيرة[1].

ب–التعليم والتدريب: التفاعل مع العديد من الجهات التعليمية والأكاديمية والتأهيلية في الأردن سواء كانت جامعات أو كليات أو مدارس أو طلاب وعلى سبيل المثال، قام البنك خلال عام 2015 برعاية أو دعم أو تكريم أو مساهمة أو تدريب[2]:

– البرنامج الوطني لنشر الثقافة المالية المجتمعية ودعم الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي وبالتعاون مع البنك المركزي الأردني وجمعية البنوك في الأردن بمبلغ(51.700)دينار.

– تكريم أوائل الثانوية العامة بتنظيم من نقابة المعلمين الأردنيين بمبلغ حوالي (8.400) دينار العام الرابع على التوالي، ودعم نشاطات النقابة بمبلغ(7)آلاف دينار، وطباعة بروشور للنقابة بمبلغ(2.500) دينار وبالتزامن مع حفل تكريم أوائل الثانوية العامة أعلن البنك خفض نسب المرابحة للمعلمين ومنتسبي وزارة التربية والتعليم.

– آلتا تصوير سريع للجامعة الأردنية/كلية الشريعة بلغت قيمتها حوالي(5) آلاف دينار.

[1] البنك الإسلامي الأردني، تقرير المسؤولية الإجتماعية، ،2016،ص32.

[2] البنك الإسلامي الأردن، تقرير المسؤولية الإجتماعية، ،2015،ص36.

-صندوق دعم الطلبة المقدسين المؤسس في الجامعة الأردنية لتغطية الرسوم الجامعية للدارسين في الجامعة الأردنية (10)آلاف دينار.

-تكاليف دراسة طالبين في جنجر أكاديمي (Kings Academy) لمدة أربع سنوات بكلفة (320) ألف دولار، تم دفع مبلغ (80) ألف دولار خلال عام 2015.

-اشتراك البنك بعضوية المؤازرة الذهبية لدعم نشاطات أكاديمية العالم الإسلامي للعلوم بمبلغ (15)ألف دولار.

-وكجزء من رسالته في نشر التطبيقات الإسلامية في مجال الأعمال، قام البنك في عام 1986بتأسيس شركة المدارس العمرية، ويساهم البنك بنسبة (94.4%) من رأسمالها البالغ حوالي (8.6)مليون دينار، ويبلغ عدد طلابها (4.830)طالبا وطالبة.

-استمر البنك في إتاحة فرص التدريب والإطلاع على طبيعة أعماله لأعداد جديدة من طلبة المؤسسات التعليمية، إذ بلغ عدد من تم تدريبهم(16.045)طالبا وطالبة منذ تأسيس البنك وحتى نهاية عام2015، أما خلال عام 2015 فقد تم تدريب(992)طالبا وطالبة كما تم تدريب (288)موظفا من موظفي مصارف غير أردنية على أعمال مصرفنا منهم (21)خلال عام 2015.

-وقع البنك مع الجامعة الأردنية مذكرة تفاهم يتم بموجبها تدريب طلبة الدراسات العليا في الجامعة على أعمال البنك.

-وفي نطاق الاهتمام برفع سوية وأداء الموظفين، قام البنك خلال عام 2015 بإشراك(2.727)موظفا في دورات وندوات نظمها معهد تدريب البنك، وأوفد (820)موظفا إلى مراكز داخل الأردن و(60)موظفا خارج الأردن، أما منذ تأسيس البنك وحتى نهاية عام2015 فقد نظم معهد تدريب البنك(2.837)دورة وندوة شارك فيها(43.863)موظفا، كما أوفد (9.237)موظفا إلى مراكز داخل الأردن و(450)موظفا إلى مراكز خارج الأردن.

المطلب الرابع: المجتمع

هناك نشاطات قام بها المجتمع في هذا المجال:

أ–التفاعل مع المجتمع المحلي وتنميته: تحظى الأنشطة التي لها تأثير ملموس على حياة المجتمع ككل وخدمته وتنميته بأولوية لدى البنك ففي عام 2016 قام البنك برعاية أو دعم أو تبرع[1]:

–الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية بمبلغ حوالي (199) ألف دينار ومنذ عام 1981 وحتى نهاية عام 2016 بلغت مجموع التبرعات للصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية (حملة البر والإحسان، مسابقة الملكة علياء، مركز الملكة علياء للتنمية الاجتماعية)حوالي (1.1) مليون دينار.

–دعم البنك برامج ونشاطات الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية ولمسابقة الملكة علياء للمسؤولية الاجتماعية مبلغ (5.500) دينار وشراء (4) آلاف دينار نسخة من المسابقة بمبلغ ألف دينار، حيث كانت المسابقة في عام 2016 "المواطنة الفاعلة من أجل أردن أقوى" حيث تهدف هذه المسابقة إلى زيادة الوعي لدى كافة شرائح المجتمع الأردني بمفهوم المواطنة الفاعلة .

–منتدى الفكر العربي/ندوة الأوقاف الذرية في القدس الشريف بمبلغ 25 ألف دينار والمؤتمر الدولي الخامس للعلوم الإنسانية "الاتجاهات المعاصرة في مؤسسات التعليم إصلاح وتطوير" بمبلغ 10 آلاف دينار.

–مؤتمر القضاء الشرعي الثاني "عدالة وريادة" بتنظيم من دائرة قاضي القضاة بمبلغ 60ألف دينار.

–غرفة تجارة الكرك/مساهمة في تأثيث إحدى قاعات الغرفة بمبلغ (3) آلاف دينار.

–صندوق الاستثمار لمجمع اللغة العربية الأردني بمبلغ(10)آلاف دينار.

–المساهمة في طباعة كتاب الحرم القدسي الشريف "مهفي القلوب" بمبلغ (10) آلاف دينار.

–نشاطات الجمعية الوطنية لحماية المستثمر بمبلغ (2.500) آلاف دينار.

–مؤسسة نهر الأردن/صندوق الطفل بمبلغ (5) آلاف دينار.

–نشاطات اللجنة البارالمبية الأردنية/ الاتحاد الأردني لرياضة المعوقين بمبلغ (7.500) دينار.

دعم نشاطات دائرة السير المركزية بشراء كاسات ماء وتمور تم توزيعها على السائقين خلال شهر رمضان في فترة أذان المغرب وطباعة بروشورات توعوية وبطاقات معايدة وعلب هدايا وحلو لتهنئة السائقين بعيد الفطر حوالي (11.800) دينار.

[1] البنك الإسلامي الأردني، تقرير المسؤولية الإجتماعية،2016،ص50.

-وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية/ صندوق الزكاة بعشر أجهزة حاسوب بقيمة حوالي (3) آلاف دينار.

-مؤتمر "ريادة الأعمال للمهندسات الأردنيات" و"أنظمة إدارة البناء" وملتقى "القدس في عيون الإعلاميين" نقابة المهندسين الأرديين وأجندة النقابة بمبلغ (21) ألف دينار.

-تنمية المشاريع الصغيرة للنساء الأردنيات/ تجمع لجان المرأة الوطني الأردني بمبلغ (5) آلاف دينار.

-التبرع للعديد من المساجد سواء بالمساهمة في بنائها أو صيانتها بحوالي 76 ألف دينار خلال عام 2016 ومنذ تأسيس البنك حتى نهاية عام 2016 بلغ مجموع التبرعات للمساجد حوالي (1.4) مليون دينار.

-التبرع للعديد من الجمعيات الخيرية في الأردن بحوالي (266) ألف دينار خلال عام 2016.

-وفي مجال التكافل الإسلامي قام البنك بتأسيس شركة التأمين الإسلامي في عام 1996، ويساهم البنك بنسبة (33.2%) من رأسمالها البالغ (12) مليون دينار.

-هذا بالإضافة إلى مايقدمه البنك من تمويل للمرافق التي تقوم على خدمة المجتمع وتنميته وذلك بأسلوب بيع المرابحة، فعلى سبيل المثال[1]:

-قدم البنك تمويلا لوزارتي المالية والتموين بالدولار الأمريكي على مدى عدة سنوات الشراء الأرز والقمح والذرة والسكر والزيت والشعير وغيرها من المواد التموينية وبلغ إجمالي هذا التمويل ما يعادل حوالي (254) مليون دينار.

-قدم البنك تمويلا بالدينار الأردني والدولار الأمريكي، على مدى عدة سنوات لشراء نفط خام لصالح شركة مصفاة البترول الأردنية، وقد بلغ إجمالي التمويل الذي قدمه البنك في هذا المجال حوالي (3.7) ملايين دينار.

-قدم تمويلا لعدد من شركات الكهرباء الوطنية، الحكومية والخاصة وعلى مدى عدة سنوات وقد تجاوز إجمالي هذا التمويل مبلغ (1.339) مليون دينار، ومنه أيضا (6) ملايين دينار لتمويل مشاريع كهربة الريف.

-قدم البنك تمويلا لسلطة المياه مقداره حوالي (13) مليون دينار، وذلك على مدى عدة سنوات لشراء مستلزمات نقل المياه وضخها وتوزيعها.

-وتأكيدا على دور البنك الريادي بدعم الاقتصاد الوطني من خلال إدامة التواصل مع مؤسسات المجتمع المحلي وبما يخدم المصالح المشتركة والصالح العام، يقوم البنك بتقديم التمويلات والخدمات المصرفية الإسلامية

[1] البنك الإسلامي الأردني، تقرير المسؤولية الإجتماعية، 2016، ص52-53.

لكافة منتسبي نقابة المعلمين باعتبار هذه الفئة من المجتمع مؤثرة في تنشئة الأجيال وذلك وفقا لاتفاقية تعاون مشترك يقوم البنك بتقديم التمويلات لغايات تملك المساكن أو شراء السيارات أو الأثاث وغير ذلك من الغايات بأسعار منافسة وشروط مريحة وفق الضوابط الشرعية.

-وضمن اهتمام البنك بموظفيه الحاليين والسابقين، فإنه يقوم سنويا بتكريم الموظفين الذين مضى على خدمتهم بالبنك مدة عشر سنوات، وكذلك فإنه يقيم حفل تكريمي سنوي لموظفيه المتقاعدين.

-ترسيخا للأهداف السامية والمقاصد الجليلة للحج وإيمانا بتحقيق شرف خدمة المجتمع المحلي، ومن خلال اتفاقية تعاون مشترك مع وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية تقضي بإصدار صكوك إيداع صندوق الحج للمواطنين الراغبين بالمشاركة في الصندوق من خلال البنك كأداة للادخار والاستثمار بهدف إتاحة الفرصة للراغبين بأداء فريضة الحج، وقد استمر البنك في تسهيل قيام المواطنين بالاكتتاب في هذا الصندوق.

-تخفيفا على المواطنين وخفض الكلف عليهم وتبسيط إجراءات تنفيذ الأحكام، وقع البنك مذكرة تفاهم مع دائرة قاضي القضاة يقوم البنك بإصدار "بطاقة الأسرة" وهي بطاقة مخصصة للمحكوم لهم في القضايا التنفيذية المنفذة لدى محاكم التنفيذ الشرعي، تتيح لحاملها الحصول على النقد المحدد في رصيد البطاقة عن طريق أجهزة الصرف الآلي أو نقاط البيع.

-ويولي البنك أهمية خاصة للاحتياجات الأساسية والضرورية للمواطنين في عمليات التمويل، ويقدم لهم التمويل اللّازم مباشرة، وبشروط تناسب ظروفهم ومن الاحتياجات التي تبدو ضرورية للمواطنين الأثاث المنزلي فخلال عام 2016 قام البنك بتمويل (5.747) مواطن بمبلغ حوالي (17.7) مليون دينار لشراء الأثاث وكذلك موّل حوالي (23) ألف مواطن، بمبلغ حوالي (265) مليون دينار لشراء وسائل النقل.

ب-رعاية شؤون القرآن الكريم:

-يولي البنك اهتماما خاصا برعاية شؤون القرآن الكريم، فعلى سبيل المثال قام البنك خلال عام 2016 برعاية أو دعم أو تكريم أو تغطية/تقديم جوائز:

-الفائزون في مسابقات حفظ القرآن الكريم في المسابقة الهاشمية الدولية لحفظ القرآن الكريم التي تنظمها وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، حيث يقدم البنك سنويا جوائز للمتسابقين، ومنذ تأسيس المسابقة في عام 1993 قدم البنك حوالي (454) ألف دينار منها (30) ألف دينار في عام 2016.

-برنامج مقرئ الأردن وللعام السادس على التوالي بتنظيم من الرابطة العالمية الإسلامية للقراء والموجودين ومؤسسة اليرموك لتنظيم المعارض وخدمات المؤتمرات والذي تم بثه عبر الإذاعة والتلفزيون الأردني خلال شهر رمضان المبارك، وذلك لاختيار أفضل صوت مقرئ في تلاوة القرآن الكريم بمبلغ (30) ألف دينار.

-جوائز لحفظة القرآن الكريم والحديث الشريف في جميع كليات الجامعة الأردنية بمبلغ (11)ألف دينار.

-جوائز لحفظة القرآن الكريم والحديث الشريف في جميع كليات جامعة اليرموك بمبلغ (3)آلاف دينار.

-مسابقة زينوا أصواتكم بالقرآن الكريم/ المدارس العمرية بمبلغ (6.675) دينار.

-جوائز مسابقة حفظ القرآن الكريم لطلبة الجامعة والمجتمع المحلي بتنظيم من المركز الثقافي الإسلامي/ الجامعة الأردنية بمبلغ (5) آلاف دينار.

-جوائز المسابقة السنوية لحفظ القرآن الكريم بتنظيم من جمعية الصالحين لتحفيظ القرآن الكريم بمبلغ (5) آلاف دينار.

-الحملة السنوية التي تنظمها جمعية المحافظة على القرآن الكريم بمبلغ (30) ألف دينار وتجهيز أحد أندية الطفل القرآني التابع للجمعية بمبلغ (5) آلاف دينار وإهداء (100) نسخة من القرآن الكريم للجمعية/ فرع دير علا وشراء أرض لمبنى الفرع النسائي للجمعية بمبلغ (10) آلاف دينار وتقديم هدايا/ ألعاب لـ (234) طفل مشارك في المسابقة القرآنية لنادي الطفل بمبلغ حوالي (1.600) دينار.

-إهداء (34) نسخة من القرآن الكريم لحافظي القرآن الكريم/ رابطة العالم الإسلامي.

-إهداء (50) نسخة من القرآن الكريم لمركز الاشرفية لتحفيظ القرآن.

ج-ذوي الفقراء الخاصة والفئات الأقل حظا والفقراء: دعم العديد من الجهات التي ترعى الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة أو الفئات الأقل حظا أو الأيتام في الأردن، وعلى سبيل المثال قام البنك خلال عام 2014 برعاية أو دعم أو تبرع[1]:

-صندوق الأمان لمستقبل الأيتام بمبلغ (32) ألف دينار خلال عام 2014 ومنذ تأسيس الصندوق في عام 2008 إلى نهاية عام 2014 بلغت مجموع التبرعات للصندوق حوالي (224) ألف دينار.

[1] البنك الإسلامي الأردني،تقرير المسؤولية الإجتماعية، 2014، ص41 .

-الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية للإغاثة والتنمية والتعاون العربي والإسلامي/ بنك الملابس بتغطية نفقات (15) وعاءا وأكياس للملابس بمبلغ (25) ألف دينار، ودعم حطة حملة بنك الملابس خلال فصل الشتاء (جاكيت لكل طالب) بمبلغ (5) آلاف دينار.

-تقديم أجهزة تسجيل ومحولات لمدرسة عبد الله بن أم مكتوم للمكفوفين لمساعدة طلابها في العملية التعليمية، وخلال عام 2014 تم التبرع بمبلغ (1.815) دينار لشراء تلك الأجهزة، ومبلغ (1.150) دينار لرعاية حفل تكريم الطلبة الخريجين ويقدم البنك أجهزة التسجيل والمحولات للمدرسة منذ عام 1990.

-هدايا للأطفال الأيتام خلال عيد الفطر ضمن برنامج المستكشف الصغير على شاشة التلفزيون الأردني بمبلغ (1.170) دينار.

-جامعة البلقاء وحدة تنمية وخدمة المجتمع المحلي/ دعم الإفطار الخيري الرابع للأطفال الأيتام بمبلغ (300) دينار.

-جمعية الصندوق العربي لرعاية الطفل بمبلغ (5) آلاف دينار.

-جمعية رعاية الأطفال والأسر الخيرية بمبلغ (2.500) دينار.

-التعاون في إنجاح حفلات الزفاف الجماعية التي تقام سنويا بالتعاون مع جمعية العفاف الخيرية، حيث يقوم البنك بتقديم نقوط للعريس والعروس ففي عام 2014 تم تقديم مبلغ (3400) دينار (34) عريسا وعروسا، كما يقوم البنك بتقديم القروض الحسنة بالتعاون مع جمعية العفاف لخيرية، فخلال عام 2014 قام البنك بتقديم مبلغ حوالي 138 ألف دينار كقروض حسنة استفاد منها (198) شخصا مع العلم أن إجمالي القروض الحسنة التي تم تقديمها للشباب المقبلين على الزواج بالتنسيق مع جمعية العفاف بلغت حوالي 5ملايين دينار موزعة على(9.021) مستفيد، كما تم التبرع في عام 2014 لتركيب مصعد في مبنى الجمعية بمبلغ (20) ألف دينار.

د-توفير المساكن: -يلتمس البنك باستمرار الاحتياجات الأساسية والضرورية للمواطنين، ومن تلك الاحتياجات توفير المساكن لهم، وعليه فإن البنك يقدم التمويل اللازم لشراء المساكن الجاهزة أو لشراء المواد والتجهيزات التي تلزم لإقامة المساكن والأعمال الإنشائية المختلفة ومن أمثلة ذلك[1]:

-انطلاقا من مبادرة جلالة الملك عبد الله الثاني "سكن كريم لعيش كريم" والتي تهدف إلى توفير السكن الملائم لفئات الدخل المحدود من القطاعين العام والخاص، وأصحاب الأعمال الحرة من الفئات المستهدفة،

[1] البنك الإسلامي الأردني ، تقرير المسؤولية الإجتماعية ، 2014،ص44.

وتدعيما لرسالة مصرفنا الاجتماعية وتسهيلا لحصول المواطنين المؤهلين على التمويل اللازم لامتلاك شقة فقد تم تخصيص مبلغ حوالي 18 مليون دينار لهذه الغاية بعائد 5% سنويا وتم منح تمويلات ضمن هذه الفئة لشراء شقق بأسلوب الإجارة المنتهية بالتمليك والمرابحة حيث بلغ عدد التمويلات 757 تمويلا وبلغ إجمالي التمويل المقدم لها حوالي 18.8 مليون دينار.

-حرص البنك على توفير المسكن للعاملين لديه، لذا يقدم لهم تمويلا بأسلوب المشاركة المتناقصة بنسب ربح منخفضة ولفترات طويلة نسبيا لتمكنهم من امتلاك المسكن الخاص بهم، فمنذ تأسيس البنك حتى نهاية 2014 قدم البنك تمويلات بلغ مجموعها حوالي 36 مليون دينار استفاد منها 1.644 موظفا كان منها خلال عام 2014 مبلغ 5 ملايين دينار استفاد منها 121 موظفا.

-تقديم التمويل اللّازم للمواطنين لشراء مساكن أو شراء الأراضي أو مواد البناء لإقامة المساكن، وخلال عام 2014 قدم البنك تمويلا لهذا الغرض بأسلوب بيع المرابحة حوالي 200 مليون دينار استفاد منها حوالي 15ألف مواطن، كما قدم تمويلا بأسلوب الإجارة المنتهية بالتمليك بحوالي 195 مليون دينار استفاد منها 2393 مواطن، أما منذ تأسيس البنك وحتى بنهاية عام 2014 قدم البنك حوالي 1.973 مليون دينار لهذه الأغراض بأسلوب بيع المرابحة استفاد منها حوالي 264 ألف مواطن وحوالي 920 مليون دينار بأسلوب الإجارة المنتهية بالتمليك استفاد منها حوالي 14.223 مواطن.

د-السلامة والصحة المهنية: [1] انطلاقا من التزام مصرفنا بتوفير بيئة عمل سليمة وآمنة ومنتجة، تم تشكيل لجنة السلامة والصحة المهنية في العام 2013 لتتولى مهام تطوير أنظمة وخطط تتعلق بالسلامة والصحة المهنية في مصرفنا وتتابع بشكل دقيق أداء مصرفنا على نطاق واسع بناء على مؤشرات السلامة والصحة المهنية.

-بيئة العمل لدى مصرفنا، إلا أن لجنة السلامة والصحة المهنية تؤكد التزامها بمواطنة اتخاذ التدابير اللّازمة والتي من شأنها التقليل من خطر احتمال حدوث إصابات في بيئة العمل.

-وتهدف لجنة السلامة والصحة المهنية لدى مصرفنا وإلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية:

-حماية الموظفين في كافة مواقع العمل لدى مصرفنا من الإصابات الناجمة عن مخاطر بيئة العمل وذلك بمنع تعرض الموظفين للحوادث والإصابات والأمراض المهنية قدر الإمكان.

[1] البنك الإسلامي الأردني ، تقرير المسؤولية الإجتماعية ،2016،ص42.

-تنفيذ كافة متطلبات السلامة والصحة المهنية التي تكفل توفير بيئة عمل آمنة تحقق الوقاية من المخاطر للعنصرين البشري والمادي.

-اتخاذ كافة التدابير والإجراءات التي من شأنها المحافظة على البيئة والممتلكات.

ولتحقيق تلك الأهداف وعلى سبيل المثال قام البنك خلال عام 2016 بعقد المشاركة في دورات وبرامج تدريبية وورشات عمل في المجالات التالية: مبادئ السلامة المهنية، السلامة والصحة المهنية، الإسعافات الأولية، توعية كافة الموظفين حديثي التعيين بإصابات العمل ومخاطر المهنة، تحليل وتقييم مخاطر بيئة العمل ورشة عمل للإنقاذ والإسعاف، ورشة عمل الإطفاء، التطبيق العملي لتجربة الإطفاء، ورشة عمل للإخلاء، تنفيذ تجربة الإخلاء الوهمي واليوم العلمي لنوعية الهواء في الأردن.

هـ-الصحة: دعم العديد من الجهات والمرافق الصحية في الأردن وعلى سبيل المثال، قام البنك خلال عام 2015 برعاية أو دعم أو تبرع[1]:

-المؤتمر الدولي العشرون لاتحاد روابط الجمعيات العربية لطب الأطفال والمؤتمر الدولي الخامس عشر لجمعية الأطفال الأردنية بتنظيم من إتحاد جمعيات طب الأطفال العربية والذي عقد في عمان بمبلغ ألف دينار.

-جمعية الجنوب للتربية الخاصة/ تنفيذ مشروع المختبرات الطبية في محافظة معان بمبلغ 5آلاف دينار.

-الصندوق الوطني لعلاج الفقراء بمبلغ 3 آلاف دينار.

-مركز الحسين للسرطان/ شراء بطاقات معايدة من رسومات أطفال المركز بمبلغ 1.200 دينار.

-حفل تكريمي لذوي المتبرعين بالقرنيات وللعام السادس على التوالي وبالتعاون مع جمعية أصدقاء بنك العيون للتبرع بالقرنيات وبنك العيون الأردني بمبلغ 7آلاف دينار.

-ندوة حول التجارة البينية العربية وبرامج التمويل المتاحة/ لقاء المصدرين والمستوردين في مجال الأدوية بتنظيم من غرفة تجارة الأردن وبرنامج تمويل التجارة العربية وهيئة الاستثمار والذي عقد في عمان بمبلغ حوالي 3.300 دينار.

و-الثقافة، الفنون، الأدب والتراث: يقوم البنك بدعم العديد من الجهات ذات الطابع الثقافي والفني والأدبي والتراثي والتي تتفق مع توجهات البنك العامة فعلى سبيل المثال:

قام البنك خلال عام 2015 برعاية أو دعم أو تكريم أو تغطية / تقديم جوائز:

[1] البنك الإسلامي الأردني ، تقرير المسؤولية الإجتماعية، ، 2015،ص40.

-رعاية برامج هادفة في عدد من المحطات التلفزيونية والإذاعية، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني بمبلغ حوالي 293 ألف دينار قناة اقرأ العربية بمبلغ 175 ألف دولار قناة اقرأ الدولية بمبلغ (50) ألف دولار وبعض الإذاعات بمبلغ حوالي 158 ألف دينار.

-رعاية صفحة عن الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي والمال والإسلام بمبلغ حوالي 139 ألف دينار في صحف الدستور، الرأي، الغد والسبيل.

-رعاية بعض المجالات الهادفة بمبلغ حوالي 34 ألف دينار: مجلة الفرقان الصادرة عن جمعية المحافظة على القرآن الكريم وبعض الملاحق التابعة للمجلة(شذى الفرقان)، مجلة الشريعة، مجلة الشرطي الصغير الصادرة عن مديرية الأمن العام، مجلة طريق السلامة الصادرة عن الجمعية الأردنية للوقاية من حوادث الطرق مجلة الإذاعة والتلفزيون الصادرة عن مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني، مجلة الأكاديمية العربية للدراسات المصرفية ،مجلة إتحاد المصارف العربية، مجلة البنوك في الأردن و مجلة مجتمع رجال الأعمال.

-جوائز للمشاركين في المسابقات الرمضانية وغيرها بحوالي 41 ألف دينار في بعض الصحف الأردنية:

-الدستور، الغد، الأنباط، السبيل والديار، وبعض المجلات: مجلة الشريعة، مجلة الفرقان الصادرة عن جمعية المحافظة على القرآن الكريم، وإذاعة أمن أف أم.

-طباعة (2000) نسخة من كتاب "مؤتمر الإسلام خصارة وسلام" بمبلغ (9)آلاف دينار.

-المؤتمر الدولي الخامس بعنوان "المنهج النبوي في تعزيز القيم" بتنظيم من جمعية الحديث الشريف وإحياء التراث بالتعاون مع جامعة العلوم التطبيقية والذي عقد في عمان بمبلغ ألفي دينار.

-الصندوق الهاشمي لأعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة دعم تكاليف استضافة ضيوف برنامج عين على القدس لمدة عام بمبلغ 28.800 دينار على أربع دفعات تم دفع الدفعة والبالغة 7.200 دينار.

-حفل إشهار كتاب "اللقاءات الحوارية حول الأوراق الملكية النقاشية" بالتعاون مع منتدى الفكر العربي بمبلغ (10) آلاف دينار.

ي–التبرعات: يخصص البنك سنويا مبلغا من المال للتبرع به لأوجه الغير المختلفة، وقد بلغ إجمالي التبرعات التي قدمها البنك خلال عام2013حوالي(6.1)ألف دينار، أما إجمالي التبرعات التي قدمها البنك منذ تأسيسه وحتى نهاية عام 2013 فقد بلغت حوالي 8ملايين دينار[1].

وفيما يلي تصنيف للتبرعات التي قدمها البنك خلال الأعوام (2009-2013):

الجدول رقم (3–1): تصنيف للتبرعات التي قدمها البنك خلال الأعوام (2009–2013)

السنة	مساجد	المسابقة الهاشمية الدولية لحفظ القرآن الكريم	جمعيات ومسابقات حفظ القرآن الكريم	جمعيات وهيئات خيرية وطبية ولجان الزكاة	مؤتمرات علمية وبرامج تعليمية وثقافية	صندوق الملك عبد الله الثاني – جيوب الفقر–	الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية	صندوق الأمان لمستقبل الأيتام	الهيئة الخيرية الهاشمية	مركز الحسن للسرطان	المجموع
2009	49.4	40	8	48.8	36.4	00	56	29	00	1.5	27.1
2010	41.8	40	9.4	51.8	66.3	20	89.5	21	25	00	324.8
2011	13.4	40	18	155.6	107	00	73.6	48	00	2.5	508.1
2012	15.1	40	5.2	143.5	175.5	00	77	32	00	5	493.3
2013	9.3	30	51.4	103.4	66.7	00	83.5	32	25	200	201.3

المصدر: البنك الإسلامي الأردني ، تقرير المسؤولية الإجتماعية، 2013، ص26.

[1] البنك الإسلامي الأردني، تقرير المسؤولية الإجتماعية، 2013،ص26.

أما أبرز الجهات التي قام البنك بتقديم التبرعات لها منذ تأسيسه:

الجدول رقم (3–2): أبرز الجهات التي قام البنك بتقديم التبرعات

البيان	سنوات التبرع	المبالغ آلاف الدنانير
المسابقة الهاشمية الدولية لحفظ القرآن الكريم وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	2013-1993	364
صندوق الملك عبد الله الثاني جيوب الفقر	2010-2008-2007	120
الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية (حملة البر والإحسان، مسابقة الملكة علياء، مركز الملكة علياء للتنمية الإجتماعية)	2013-1981	693
صندوق الأمان لمستقبل الأيتام	2013-2007	192
الهيئة الخيرية الهاشمية	2010-2008-2006-2005-2002	105
مركز الحسين للسرطان	2013-2012-2011-2010-2009	209

المصدر: البنك الإسلامي الأردني ، تقرير المسؤولية الإجتماعية، 2013، ص33.

خلاصة الفصل:

إن البنك الإسلامي الأردني من المؤسسات الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك فإنه رائد العمل المصرفي الإسلامي في الأردن، فمنذ تأسيسه يحرص البنك على تأدية مسؤوليته الاجتماعية والمصرفية جنبا إلى جنب، حيث نص عقد التأسيس والنظام الأساسي له في بند الغايات والأعمال"يهدف البنك إلى تغطية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في ميدان الخدمات المصرفية".

ويتخذ البنك من قيم العقيدة الإسلامية منهجا ودستورا، كما تستند ممارسة البنك الإسلامي الأردني لأعماله إلى منظومة قيم وقواعد تحكم مسيرته وتحدد معالمه وتضبط تطبيقاته لتحقيق أهدافه، ويقوم البنك بحشد المدخرات الوطنية وتوجيهها مباشرة إلى أنشطة ومشاريع اقتصادية واجتماعية قادرة على توليد سلع وخدمات ذات نفع حقيقي لحياة الناس المعيشية والقيام بالخدمات والمعاملات التي تتطلبها تلك الحياة وعدم التعامل بالسلع والخدمات التي بها ضرر للناس أو للاقتصاد الوطني.

كما يقتضي الالتزام الشرعي من البنك، أن لا يستهدف من أنشطة إشباع الحاجات المادية فقط، وإنما يستهدف تجسيد القيم الإسلامية في الواقع العملي وتحقيق المصالح الكلية للمجتمع، وذلك من خلال تحقيق التوازن بين مصالح ومنافع جميع الأطراف ذوي العلاقة معه، من مساهمين وموظفين ومستثمرين ومستفيدين من التمويلات والاستثمارات التي يقوم بها ومن الخدمات التي يقدمها، وبما يعود بالنفع على المجتمع والاقتصاد الوطني ككل ومن شأن ذلك كله، المساعدة على تحسين توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع باتجاه تحقيق نوع من العدالة فيما بينهم.

كما أن هذا الأمر يعني على المستوى الاقتصادي، ضمان استغلال أمثل للمواد الاقتصادية وكفاءة إنتاجية أعلى لرأس المال الوطني المتاح، وهذا بدوره يساعد على زيادة الإنتاج الوطني ،وزيادة التصدير وتوفير مصادر جديدة للعملات الأجنبية كما يساهم في توفير فرص عمل جديدة وذلك خدمة لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

من خلال معالجتنا لموضوع دور المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية " دراسة حالة بنك الأردن "تبين لنا ما يلي:

لقد أصبحت المسؤولية الاجتماعية تتبوأ حيزا ومساحة كبيرة من الأهمية على جميع الأصعدة والمجالات المحلية، وتحظى باهتمام رفيع المستوى من قبل منظمات الأعمال لكونها تعمل على تحسين مستوى المعيشة والارتقاء برفاهية المجتمع، فليكن لأي منظمة أن تحاول تعزيز فرص نجاحها في مجتمعها من خلال زيادة الاهتمام بعرض الدور الاجتماعي.

أن البنوك الإسلامية هي المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية، من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة، كما اتضح أن البنوك الإسلامية تقوم على مجموعة من الأسس والركائز وتتميز بمجموعة من الخصائص والمميزات التي تميزها عن غيرها من البنوك الربوية الأخرى، لا من الناحية النظرية فقط بل حتى من الناحية العملية، حيث نلاحظ في الآونة الأخيرة ما يعرف بظاهرة المصارف الإسلامية وانتشارها والتي تعتبر من أهم التطبيقات العملية لمبادئ الاقتصاد الإسلامي، فهي تمثل الركيزة الأساسية للنشاط المالي والمصرفي في المجتمع المسلم، وذلك من خلال تعبئة الموارد المالية المتواجدة لدى الأفراد ومحاربة الاكتناز عن طريق توظيف هذه الموارد في المشاريع التنموية المختلفة تتوافق وقواعد الشريعة الإسلامية ، مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع الإسلامي حيث ظهرت فعاليتها خاصة في الجانب التمويلي الذي يمثل أحد أهم النشاطات التي تقوم بها.

كما تناولنا في موضوعنا هذا دراسة حالة حول البنك الإسلامي الأردني والتي من خلالها تبين أن هذا البنك يقوم في تعاملاته مع مختلف الإطراف على مجموعة من الصيغ التي تنطوي على بعد يتماشى مع الشريعة الإسلامية، كما أنه يركز على جانب ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية بشكل كبير.

وأخيرا اختتمت هذه الدراسة بتقديم مجموعة من النتائج والتوصيات تمثلت في:

✓ **النتائج:**

على المستوى النظري:

- تعرف المسؤولية الاجتماعية على أنها التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه.

- تتمثل أبعاد المسؤولية الاجتماعية في: البعد الاقتصادي، القانوني، الأخلاقي، الإنساني.
- تبني البنوك الإسلامية لمسؤوليتها الاجتماعية تحقق فوائد عديدة للمجتمع كالمحافظة على البيئة وزيادة ولاء العاملين....الخ، وللبنك أيضا من خلال خلق العلاقات الجيدة مع المساهمين، المستهلكين والعمال،.....الخ
- هناك العديد من الأبعاد الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين، فمن واجب المؤسسات أخذها بعين الاعتبار لأنها تحقق أهداف العاملين وتزيد من ولائهم واهتمامهم بالمؤسسة التي يعملون بها، وفي نفس الوقت فهي تحقق أهداف المؤسسة في ظل المنافسة وتحديات البيئة.
- الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية هي الاعتماد على مبادئ الشريعة الإسلامية.
- البنوك الإسلامية تلعب دورا هاما في الوساطة المالية.
- إن للبنوك الإسلامية إستراتيجية معينة في هذا المجال وهي تسعى لجلب اكبر عدد ممكن من المستهلكين والمستثمرين.

على المستوى التطبيقي:

- البنك الإسلامي الأردني من المؤسسات الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك فإنه رائد العمل المصرفي الإسلامي في الأردن، فمنذ تأسيسه يحرص البنك على تأدية مسؤوليته الاجتماعية.
- كما ان البنك لا يستهدف من أنشطته إشباع الحاجات المادية فقط، وإنما يستهدف تجسيد القيم الإسلامية في الواقع العملي وتحقيق المصالح الكلية للمجتمع، وذلك من خلال تحقيق التوازن بين مصالح ومنافع جميع الأطراف ذوي العلاقة معه.

✓ **اختبار الفرضيات:**

❖ بالنسبة للفرضية **الأولى**، المتمثلة في" **أن من أبعاد المسؤولية الاجتماعية نجد مسؤولية (اقتصادية،إنسانية، قانونية، أخلاقية)**"، فهي صحيحة نسبيا، ومنهم من صنفها على شكل مستويات داخل المنظمة بحيث شملت كل من(مبادئ المسؤولية الاجتماعية، عمليات المسؤولية الاجتماعية، مخرجاتها)،ومنهم من قيمها من خلال الأبعاد الآتية (المسؤولية تجاه المجتمع والثقافة، المسؤولية تجاه الأفراد المتأثرين بأنشطة المنظمة، المسؤولية تجاه البيئة الطبيعية)، وكذلك يمكن تحديدها

بستة أبعاد أساسية تمثلت في)المستثمرين، المجتمعات المحلية، البيئة، شركاء العمل، العاملون، المستهلكون)، والتحديات التي تواجهها هي معوقات إدارية منها نقص الخبرة فيما يتعلق بالأمور الاجتماعية والأخلاقية، ومعوقات قانونية نجد منها عدم وضع دستور اجتماعي أخلاقي في منظمات الأعمال، وكذلك معوقات مالية منها الاعتقاد بأن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى خفض أرباح الشركة وإضعافها في المنافسة الدولية.

- بالنسبة للفرضية **الثانية** المتمثلة في" **تعددت مجالات المسؤولية الاجتماعية في البنوك ومن أهمها نجد تقديم المساعدات والتبرعات، المساهمة في تقليص البطالة، العمل على خدمة العملاء على مدار الساعة، توفير ظروف عمل ممتازة للعمال"**، هي صحيحة نسبيا، ومنه مجالات المسؤولية الاجتماعية في

البنوك بصفة عامة تتمثل في مسؤولية اجتماعية تجاه(الموظفين، العملاء، المجتمع، البيئة).

- بالنسبة للفرضية **الثالثة** التي تتضمن"**أن البنوك الإسلامية تتبنى مسؤولية اجتماعية وتسعى إلى تطبيق مختلف مجالا تها"**،هي صحيحة نسبيا، لأنه من خلال دراستنا التطبيقية تبين أن البنوك الإسلامية (البنك الإسلامي الأردني) تتبنى مسؤولية اجتماعية اتجاه العملاء و العاملين والبيئة والمجتمع، وهذا كافٍ ، لتعدد مجالات المسؤولية الاجتماعية.

✓ **التوصيات:**

من خلال نتائج دراستنا توصلنا إلى التوصيات التالية:

- ينبغي على البنوك وضع خطط سنوية منضمة واضحة الأهداف لتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية شاملة لكافة الأفراد والعملاء والمجتمع .
- تشجيع البنوك على إنشاء وحدة إدارية متخصصة في مجال المسؤولية الاجتماعية .
- محاولة التزام البنوك بإصدار تقرير سنوي بشكل دوري يتضمن مشروعات المسؤولية الاجتماعية وتوضيح أهم المنافع التي عادت على المجتمع بالنفع .
- محاولة البنوك إعطاء للعاملين دورات تدريبية حول المسؤولية الاجتماعية من خلال قيام بعض المعاهد.

- يستوجب أن تكون هناك إستراتيجية رئيسية توضح للناس ما هي احتياجات المجتمع والبرامج التي تهمه.
- تحسين أوضاع العاملين ورعايتهم مثل:التحفيز ،الادخار،التامين الصحي...الخ.
- ينبغي على منضمات الأعمال أن تقوم بنشر المعلومات التي تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للجمهور.
- الاستفادة من وضع سياسات وإجراءات التي تمكن من الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين بها.
- إن مسؤولية الالتزام بهذه المعايير لا تقع على عاتق الحكومات ومنظمات الأعمال فحسب فالعمال لهم نصيب هام من هذه المسؤولية الاجتماعية.
- محاولة اهتمام وسائل الإعلام بالتوعية وذلك بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية ومبادئها الصحيحة والمجالات المرتبطة بها.
- توفير عنصري الشفافية والإفصاح من قبل البنوك المنفذة لمجالات المسؤولية الاجتماعية.

✓ **آفاق الدراسة:**

من خلال دراستنا لموضوع المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية، تبين أن هناك العديد من المواضيع التي يمكن معالجتها لاحقا، للاستفادة من الموضوع و من هذه المواضيع ما يلي:

- دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة في تطوير الاقتصاد من خلال معالجة الأزمات.
- مستقبل البنوك الإسلامية.

✓ وأخيرا نتمنى أن نكون قد أجبنا ولو بنسبة قليلة على الإشكالية المطروحة في المقدمة ونأمل أننا قد بينا بعض الملامح والمعلومات حول هذا الموضوع، وهذا في حدود المعطيات المتوفرة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

- **القران الكريم**
- الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، المجلد31، رقم الحديث:1113.
- **قائمة الكتب:**

1. أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية "مقررات لجنة بازل"** ،تحديات العولمة ،إستراتيجية لمواجهتها ، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي، الأردن ،2008.
2. أحمد محسن الخضيري ،**مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللّادولة** ،الطبعة الأولى ،مجموعة النيل العربية ،القاهرة ،2000.
3. جمال لعمارة ،**السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي** ،دراسة مقارنة ،الطبعة الأولى، الدار الخلدونية، الجزائر ،2007.
4. حسن بن منصور، **البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى ،مطابع عمار قذفي،باتنة،1992.
5. سيد الهواري، **الدور التنموي والاستثماري للمصارف الإسلامية**، برنامج دراسات الجدوى وتقييم المشروعات من منظور إسلامي، مركز الإقتصاد الإسلامي للبحوث والدراسات والإستشارات والتدريب، القاهرة.
6. عباس مهدي محمود الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، دار السلاسل، الكويت، 1990.
7. عبد الغفار الحنفي وعبد السلام ابو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1991.
8. عبد الله احمد الطيار، **البنوك الإسلامية بين النظرية و التطبيق**، دار الوطن، الإسكندرية.
9. عبد المجيد حمود البعلي ،**المدخل لفقه البنوك الإسلامية**، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1983.
10. عبد بن أحمد الطيار، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار الوطن، الرّياض، 1994، الطبعة2.

11. علي قنديل شحادة، **دور البنوك الإسلامية في تطوير التبادل التجاري بين الدول الإسلامية**، الطبعة الثانية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، وقائع ندوة رقم34،2001.

12. الغريب ناصر، **كتاب الأصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل**، دار أبو للو القاهرة، الطبعة الأولى، سنة1996.

13. فادي محمد الرفاعي، **المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.

14. محمد سويلم، **إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية**، دار الطباعة الحديثة ،القاهرة.

15. محمد صالح الحناوي و عبد الفتاح عبد السلام ، **المؤسسات المالية " البورصة و البنوك التجارية** "،الدار الجامعية ،الإسكندرية ، 1998.

16. محمد صالح علي عياش، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية ...طبيعتها وأهميتها، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2010.

17. محمد عباس بدوي، عثمان الأميرة إبراهيم، **دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة**، دار المعارف، الإسكندرية، 2000.

18. محمد مطر، "**مشاكل في المحاسبة الاجتماعية**"، مجلة المحاسب القانوني العربي، إصدار المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 114، الربع الثاني، الأردن، 2000.

19. محمود حمودة، مصطفى حسنين، **أضواء على المعاملات المالية في الإسلام**، مؤسسة الوراة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1999.

20. محمود سحنون الاقتصاد ، النقدي و المصرفي ، بهاء الدين للنشر ، الجزائر ، 2003.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. فؤاد محمد الحمدي، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك، أطروحة دكتورة، جامعة المستنصرية، العراق، 2003.

2. بوبكر محمد الحسن، **دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المنظمة، دراسة حالة مؤسسة نفطال وحدة باتنة** ، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2014.

3. جميل أحمد، **الدور التنموي للبنوك الإسلامية دراسة نظرية التطبيق**،(1980،2000)،شهادة دكتوراه، سنة2006.

4. حليمة خنوش، **أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة مركب المضادات الحيوية بالمدية**، مذكرة ماستر ، جامعة المدية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013.

5. خالد صبحي حبيب، **مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية**، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، 2011.

6. علوي فاطمة، **المسؤولية الاجتماعية بين المبادرة والشرعية**، كلية العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بشار،14-15 فيفري.

7. عياد لبيبة، نوري خيرية، غدير فاطمة، **المسؤولية الاجتماعية للبنوك حالة البنك الأهلي الأردني**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، اطروحة ماستر ،جامعة المدية، السنة الجامعية2013.

8. غدير أحمد العمري، ورقة عمل حول: **نظرية المسؤولية الاجتماعية مقدمة ضمن المتطلبات البحثية لمساق**،" نظريات الإعلام"، كلية الآداب ، قسم الصحافة، الجامعة الإسلامية غزة ، عمادة الدراسات العليا، الرقم الجامعي 22012/0051.

9. غدير فاطمة، خديم ريمة، **تبني البنوك التجارية الجزائرية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية**، مذكرة ماستر، جامعة المدية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2015.

10. فلاق علي،"**تمويل الاستثمارات في الاقتصاد الإسلامي وسائله ومؤسساته**"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، 2002.

11. ماضي بالقاسم، خديجة لدرع، "**دور البنوك الإسلامية في إرساء المسؤولية الاجتماعية في الدول الإسلامية**"، أطروحة دكتوراه، جامعة عنابة، الجزائر، كلية الاقتصاد ، أكتوبر2011.

12. محمد بولصنام، **واقع وأفاق الإفصاح الاجتماعي في الجزائر دراسة حالة قطاع الاتصالات**، أطروحة الدكتورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سنة2015.

13. محمد سالم اللولو، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل شركات المساهمة العامة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة،فلسطين،2009.

- **الملتقيات والمؤتمرات:**

1. خالد بن يوسف برقاوي، المسؤولية الاجتماعية، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات الملتقى السنوي، أراء السباب الجامعي حول المسؤولية الاجتماعية دراسة استطلاعية لآراء الطلاب، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أم القرى ، عضو مركز حي المنصور 1429.
2. مسعودة شريفي، كريمة حاجي، المسؤولية الاجتماعية والثقافية التنظيمية في منظمات الأعمال المعاصرة، الملتقى الدولي الثالث، جامعة بشار بالجزائر من 14إلى 15فيفري 2012.
3. موسى شحادة:"تجربة البنك الاسلامي الأردني"، ورقة مقدمة لملتقى الاستثمار والتمويل الاسلامي في الشرق الأوسط المنعقد في مركز الملك حسين بن طلال للمؤتمرات- البحر الميت، عمان، الأردن ، 3- 2 /3/ 2010 .

- **المجلات والبحوث:**

1. أحمد شعير، "**إمكانية التعبير عن الأداء البيئي للمنشأة الاقتصادية من خلال الإطار الفكري للنظرية المحاسبية**"، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد25، مصر ،1998.
2. صالح الصرافي، "**المحاسبة البيئة والتنمية المستديمة**" ،مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية للدول الإسلامية المجلد الثامن عشر ،تركيا، 1997.
3. لعيبي هاتو خلف، محاسبة التلوث البيئي، بحث مقدم للأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك،2009.
4. مجلة البنوك الاسلامية، **مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية**، العدد السابع، القاهرة، 1979.

- **التقارير والقوانين:**

1. البنك الاسلامي الاردني:"التقرير السنوي السادس والثلاثون" اصدارات البنك، عمان، 1430هـ/2014م.
2. البنك الإسلامي الأردني، التقرير السنوي الثامن والثلاثون للمسؤولية الاجتماعية ،2016 .
3. تقرير المسؤولية الإجتماعية ، البنك الإسلامي الأردني ، 2014.
4. تقرير المسؤولية الإجتماعية، البنك الإسلامي الأردني ، 2015.
5. تقرير المسؤولية الإجتماعية، البنك الإسلامي الأردني ، 2016.

6. تقرير المسؤولية الإجتماعية، البنك الإسلامي الأردني، 2013.
7. قانون البنك الإسلامي الأردني، البنك الإسلامي الأردني، 1985.
8. قانون البنوك، قانون رقم 28، لسنة 2008.

المواقع:

1. Shanti.jordanform.net.
2. www.fiseb.com.
3. www .jordanislamicbank.com.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Pride.M.William and .Ferrell.c.o.Marketing concepts and. Strategies ,Ninth Edition.Honghton.Mifflim company,Baston,1997.

الملاحق